



051

113

تكملة ادب في حاشية جلد على يد السيد علي الآغا العصفري والمحققه وشرحها

صاحبه السند محمد
المعروف بذكره
المعروف عنه

تكملة ادب في حاشية جلد على يد السيد علي الآغا العصفري والمحققه وشرحها

تكملة ادب في حاشية جلد على يد السيد علي الآغا العصفري والمحققه وشرحها

و حسن با حمت حول حسينه و رمت نر پاي حسينه و سينه اكهنه الى خزانه من المثل في اعلى حواله المثل الاعلى

مردم خیالی چنین نگاشته اند و بیا چه سنده اولان اشبه کلامه متعلق فريد العصر و حيد الدهر شيخ مشايخ الاسلام
سهي افندي حضرت عظيمي که ترکي اوزره تقرير کرده اند

حکمی افند حضرت نیکان ترکى اوزره تقرير ليد

[illegible][illegible][illegible]

لفظه فكانما الفاظ من ماله ينترجم الانوار في جنانته فكانه منتهى رفيع لبعاله وهو الذي علم انعامه ورفعه
الوزير الكبير محمود باشا اوضح اسمه بعه العزة بفضائه ورفع علم العلم باجلاله ولا زال مورد طلائع
افضاله ما وجد من المارب توجد عليه امة من الناس يسقون منه المطالب فان رفعة الى
سماك القبول فقد سعد كوكب الامل في برج شرف الحصول واسمه والاعانة وكفى بك

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



٥٥١

فصل في
البيان

بسم الرحمن الرحيم

سبحان من حصل بمصدره كونه الأفعال الأتار وظهور تأثيره في الكواكب والأطوار
 والصدرة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه الأخبار فمده رسالة في بيان
 الحال بالمصدر الذي هو من مطاح الأتار نقل الفضل المشهور في حاشية
 المطول عن بعض الأفاضل عند قول المحقق النجاشي في تفسيره كونه الكلام
 على أن المصدر من المبنى للمفعول حاصله في صيغة المصدر كونه حقيقة في أصل
 ويسمى مصدرًا وحجازًا في الهيئة الحاصلة منها للمفعول معنوية أو حية للمفعول
 كالتحريك في المفعول المتعدي كالعالمية والمعلومية وإنه قولهم في المصدر
 قد يكون مبنيا للمفعول وقد يكون مبنيا للمفعول كجمع يعنون بهما المبتدئين
 هما معنيتا الحال بالمصدر واستقلته في لا على سبيل الحقيقة والاكاف كل
 متعدي شريك ولا فاعل انتهى وصرح السيد بانه المفعول المطلق هو الحال بالمصدر
 أي الأثر بالمصدر الذي هو التأثير والاطلاق المصدر على المفعول المطلق في ضرب
 وعدم التميز بين التأثير والأثر انتهى ومقتضى كلام السيد قد صرح به غيره كما
 أنه صيغ المفعول المطلق التي صيغ المصدر بعينها موضوعه للأثر كالحال
 الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما أنها موضوعه لا يباع ذلك الأثر والأثر
 التجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل إليه لوجود اشارة حقيقة في
 معناه من غير حاجة إلى القرينة وقد صرح به المحقق الرضوي في وجهه في
 سائر المقامات لانه المفعول الحقيقي الذي هو الأثر وجده في فعل الفعل المذكور

وفعله ولا جل قيا به صار فاعلا له وانت خبر بانه لا يفعل في مثل الحسن
 والموت تأثيرا ويجاد منه فان قيل المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثيره فاما بيان
 حقيقة مطلقا مقام التعريف يأتي عن التخصيص على أنهم صرحوا بانه ما لا يعمل عليه
 مطلقا إنما هو التأثير وإنه كونه المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين
 والأثر فلهذا وجوب التأثير والأثر في كل مصدر حاشية فعل فالوجه في القول أن
 ما لم يحق في ما يتصل من لانه في كونه نسبة بين الفاعل وبين حدث في أم يتبع
 فاعلا لا جل قيا به وإذا تم هذا فنقول انه أراد الفضل المذكور بأصل النسبة
 مسمى لفظ المصدر التأثير موافقا للسيد على أن يكون إضافة الأصل إليه بانه لا
 مخالفة للمفهوم الذي في قوله وضع في صيغ المصدر للمعرفة من كونه حقيقة في
 التأثير والأثر وإنه أراد طرف النسبة أعني حدث الذي أوجده الفاعل فانه تأثيره
 بينه وبين ذلك الحدث على أنه الإضافة لا مية لزم مخالفة في مسمى لفظ المصدر
 وأما نفسه الحال بالمصدر بالهيئة التي أعني بالمصدر المبنى للمفعول والمفعول
 مخالفة للمحقق لانه لا يحصل بالحدث الذي في السيد بشرط الحال بالمصدر
 متغيرا إن الذات فانه العالمية مثلا إنما يحصل بسبب العلم لانه معناه كونه محققا
 العلم ولا شك في كونه غير العلم لا يقال له لا يجوز أن يكون مراد السيد بالحدث تلك الهيئة
 هو المعنى القائم بالغير وهو كذلك كما تقول قد صرح به الرضوي في المفعول المطلق الذي
 عنه وجده الفاعل ولا جل قيا به صار فاعلا وهي ليست كذلك فانه صار بانه
 ضرب لا جل صدره والضرب منه وقيا به به وكونه ضار بالغير العقل بعد

وصبر ورثة فاعلم انكاره لما هو المشهور المحقق من انه بناء المصدر بانه نقل
 ونارة للمفعول حكمه على التمسك بسيد اللفظ لان علامة الحقيقة بناء المعنى
 من غير حاجة الى القرينة وهي موجودة هنا كما في الالف فالمشتركة وقوله لا فاعلم
 انه اراد به عدم النقل من المتقدم في النقل غير لازم وان اراد به عدم الاشتراك
 بما يحصل انكاره ما ذكره مولانا عصام الدين في شرحه على الكافية مما يدل على
 المصدر المبني للمفعول قوله ذلك لو كان لم يكن الفعل المجرى على طريقة الوقوع في
 كالمعروف على طريقة القيام الاله المعروف طريق قيام المصدر المبني للمفعول
 طريق قيام المبني للمفعول المصدر لم يوضع الا لما هو وصفه الفاعل للفعل
 وضع نسبة القيام بالفاعل والمجرى نسبة الوقوع على المفعول فانما انشأ القول
 بالمصدر المبني للمفعول من عدم الفرق بين المعنى المصدرى احوال الخاق
 ووضع اللفظ للمعنى المصدرى والاول عام كالضاربة والمضروبة بلا تميز
 التي انشأ في بحثه في قوله لو كان ممنوعة لجواز بناء المصدر
 من غير جزئية في الفعل وعدمها لا يستلزم عدمه لعدم انحصار فائدة بناءه
 على ان المحقق الرضى في طريقة القيام بانه لا يغير صبغته الى فعل الفعل كلف
 على وقوع تقدير جزئية المعنى للمفعول منه على طريقة القيام وقد غير السيد في قوله
 تفسيره مبني على كون المجرى موضوعا لنسبة ما هو وصفه الفاعل على الفعل
 لانه نسبة قيام المبني للمفعول والاسمى بين المعروف والمجهول في كونها على طريقة
 القيام لانه اسناد المجرى على طريق قيام المبني للمفعول كما ان اسناد المعروف على

قيام ما هو للفعل في حل كلامه انه لو وضع المجهول في نسبة القيام لما كان
 لتخصيص طريقة قيام الفعل بالاسناد من وجه وكذا تقول قيام ما هو مبني
 ووقوع ما هو للفعل مثلا وان كان مقتضى الظاهر على جزئية المبني للمفعول من
 المجرى انما يعتبر اسناده على طريقة القيام ايضا لكنهم عدلوا عنه بازمنة ظهور
 للفرق بين الاسنادين في مقام التعريف لا بعد في مثل ما سيجي في التحقيق
 ولا يخفى عليك ان اللفظ ما هو المشهور بين المحققين في مصطلحات القوم واعتبارهم
 اولى من اللفظ غيره اذ لم يكن طاعة صادقة عنان العناية نحو قوله في تحقيق
 معنى صيغ المصدر واحاصل المصدر ولفظ المصدر مبني للفعل والمفعول على
 المشهور بين النحويين لا يشهد به غيرهم المبني بحري بانه يبنى على اسم المفعول
 الذي هو المفعول المطلق المشعر بالحادث والاشارة بكونه قائما بالفعل حقيقة كما في
 زيد وقد يكون الفاعل وغيره كما في الامور النسبية كالقرب والبعد وبالفعل المفعول
 كما في المصدر المتعدي كما حققه الرضى في موضع ما احوال المصدر وهو المتعدي
 العلامة شراح المختصر لابن الحاجب في الاصول ذكر الشرح المحقق القاضي
 في جواب المعتزلة عن اسناد الالف على اسم الفاعل قد يتيق للمشيء باعتبار
 حاصل لغيره بانه يثبت فاعل مضارب والقيل والضرب حاصل في المفعول المضروب
 انه لا يتم اسناد الالف في قوله ثمة ذلك هو قائم لفاعله انتهى في قوله
 كونه الاثر الذي هو حاصل فاعله بالمفعول يمكن جملة على حقيقة الرضى في الافعال المتعدي
 الاثر فيها قائم بالفعل المضرب القائم بالضرب المضروب وجب حجب صدره

اتباع

المفسر

كتاب السمع والسمع والسمع والسمع
 على الصواب في بيان اللفظ

قوله وهو قائم لفاعله في قوله الاثر المتعدي فاعله قائم الاثر المتعدي
 لزوم قيام الاثر في الالف من خلف المفعول غير المدحوم والثاني ظاهر
 وكذا الاول في قوله كونه الشخص الواحد مؤثرا او متاثرا في حادثة
 واحدة فالالف في قوله الاثر المتعدي صاوير الفاعل واقع على المفعول
 في قوله الاثر في قوله فاعله فاعله متعدي في قوله المتعدي
 فعل الفاعل في المفعول وما رتب ظهر في قوله الفاعل المتعدي
 قائم بالفعل عامل للسمع والسمع

عن احداهما ووقعه على الاخر ونقل في حاشيته شرح المختصر في الاتحاد
 الخرجي بين التاثير والاثار على ما هو رأي الائمة لاين في الاختلاف
 والاعتبار فان الضوء حاصل من الشمس البتة موجود ولكن ان نسب
 الشمس اضاءه واذا نسب البتة يسمى سماء انتهى وكان اربابا
 الخارجي انه لم يتحقق الاضاءه والاعتناء في الخرج امر اربابا على
 والا لا يصح الحكم بانه النسبة التي هي الامور الاعتبارية هي عين الموجودات الخرجي
 واسه اعلم في التوضيح الفعل ارباب المعنى الذي وضع المصدر بانه ويمكن ان يرد
 فانه اذا تحرك برفق فقام به حركته فاذا اريد بالحركة التي هي حركته في
 الفت المعنى الثاني وانما اريد بالبقاء تلك الحالة والمعنى الاول المعنى الثاني في موجود في
 اما الاول فامر بعينه العقل فوجوده في الخارج وفي التلويح انه كونه المضاف حاصل
 قائم به كما اذا قام زيد فحصل له شيء وهو القيام او تحركه حاله هي حركته فلفظ الفعل
 منه صيغ قد يطلق على البقاء الفاعل في الامر المعنى المصدر في سمي بانه كاحداث الحركات
 في ذات الموقع المحرك فانه تحرك كالبقاء حركته في جسم حتى يكون كالبقاء في ذاته
 في ذاته وقد يطلق على الوصف كالحاصل الفاعل في البقاء فهو حاصل المصدر كونه وصفا
 او كيفية كاحداث انتهى وفي شرح الحق النقاش في اذنا فعال العبارة في قوله تعالى
 لم يرد بالفعل المعنى المصدر في الذي هو البقاء والابواب كالحاصل المصدر في قوله تعالى
 والابقاء اعني ما يشترك في كونه السكون وبعض الفاعل في حاشيته شرح المذكور اطلاق
 على نفس الاحداث وعلى الهيئة الحاصلة من افعالهم واطلاق المصدر على كل من كان

قوله والابقاء فيه ان يشترط صحة الحكم بالعينية المذكورة
 اذ الابداء متناهية الامور النسبية ولا يصح الحكم بعينية المذكورة
 بل هو كونه الامر الاعتباري موجودا في الخارج في الخرجي
 فالصواب ان يقال ان الامور النسبية ليست عين الموجودات الخرجي
 والاخيرة اذ هي كالمحمول في الخرج فتأمل وانه اعلم للشيخ

وهو اطلاق

وقد اطلبنا عليك نقل عبارة المختصر فيكون فيها مصدر بيان على البقاء فيجب الكلام
 وتحقيق المقام ان الفاعل اذا صدر بالفعل المتعدي لا بد من ان يحصل له اثر حسي او معنوي
 تامم الفاعل لا واسطة واقع على المفعول بتاثيره في الفاعل او غيره قائم حيث المصدر
 ومحيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك التاثير في الفاعل لاحظت كونه اذ
 قائم به كان ذلك كونه بتاثيره بالمصدر في المفعول فاذا نظرت الى وقوعه على المفعول
 الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك كونه بتاثيره بالمصدر في المفعول فاذا نظرت
 عين ذلك التاثير كان ذلك كونه بالمصدر في المصدر كونه بتاثيره في المفعول
 والمفعول معنى قولهم المصدر في الفاعل حركته الفعل المعلوم المبني للمفعول حركته الفعل
 باعتبار كونه في مفهومه فمعنى ضرب كونه بحيث قام الضرب بمعنى ضرب زيد
 بحيث وقع عليه الضرب كونه بحيث قام الكون الاول المعروف كونه بحيث قام الكون
 الثاني في المجهول كونه على انه متل صادق وانصاف اهل العلم لا يوافقون في
 المصدر المبني للمفعول اذا كان حركته المجهول كان على طريقة القيام لانه مبني على ان
 قيام الكونين في مفهوم المعروف والمجهول قد بين ان الملاحظ فيها الاثر حيث
 القيام في الاول من حيث الوقوع في الثاني فاني يتحقق القيام فيه بامام عندنا
 من التحقيق وبالله الهداية والتوفيق واما الفعل الدائم فلا يتحقق فيه الا المصدر
 المبني للفاعل والحاصل المصدر الذي هو الاثر لانه لم يبق الى المفعول يستعمل
 مجاز في الفاعل واسه اعلم

تمت الرسالة

قوله واسطة فيه كل اثر يشاهد الفاعل لا واسطة التاثير
 كما يشهده بامام المصطفى في قوله تعالى في الفاعل الا ان يقال
 بها الامر الاجنبي او الموجود الخارج وهو امر اعتباري **قوله**
 بتاثيره الفاعل على ما يتعلق بما اختاره اهل الاختلاف في قولهم
 به وبالنسبة اذا اريد من الفاعل علة وقوله او غيره بالنظر الى
 اهل السنة فانهم يقولون بان الموضع الحقيقي هو المتعلق
 في محله لا يتصل به كالجبرية متعلقا وبها البقاء معنى على كونه
 المراد من الفاعل علة **قوله** ومحيث الوقوع بالمفعول
 عطف على قوله حيث المصدر بالفاعل وفيه سبعة عشر
 بعد هذا قوله معنى ضرب زيد كونه بحيث وقع عليه
 وقوله فلان كونه على المصدر هو وقوله ومحيث الوقوع في الثاني
 واسه اعلم اسل المسد والى

تأمل

بسم الله الرحمن الرحيم

وعليك اعتمادى يا كريم يسرى الى يد بارب العالمين
حمد من استغرق في مطالعة جماله نظر الناطقين وتمامه في بيده الخالق العليم
والصدوق على سيد العالين جماله محمد المصطفى وصحبه الفضلاء
البارئى حامدين برهان الحق في الغفارى زرقهم مطالعة ذات بصفاة
ودراسياتهم سنانة هذه رسالة في اداب المطالعة مشتملة على مقدمة ومقصد
ووصية القارئ بالناسط لثمة من الاعزة والاجبا وجماعة من الاخوة والاكابر
فيكون هدية منى عليهم وعلى سائر الطالبين ليرتقى في التدقيق المتصدين
التحقيق متوكلا على الملك الجليل وهو حسيب نعم الوكيل المقدمة كل ما يذكر في
كتب الفنون لا يخرج من احد الامرين فيصور في تصديق فالابرار الذي يتوجه

الاول مضبوطا وهو اما بان التعريف المقيد له غير منطبق عليه او غير محمول عليه
او مشتمل على الدور او على ما هو مسمى او على ما هو مسمى في المعرفة او الجمال او غير ذلك
واما بان الالفاظ المستعملة فيه غير خالية عن ارتكاب التجوز او الالفة او التكرار او غير ذلك

او غير ذلك على الثاني ايضا كذلك لانه اما يكون الدليل له غير مستلزم له او بعضه
او كلها مدخولة على التفصيل والتعيين او كونه على الاجمال مستلزما لاف اجابا
في صورة يتخلف عنها الحكم او كونه مما يقام على خلاف مقتضاه ودليل اما كونه
واقعا لتلك الامور المتوجبة على ذلك وعلى الاول ايضا المقصد او غير
في المطالعة فانظر في المبحث من اوله الى اخره نظر اجمال على وجه مقتضى

لغة في التعريف الفاظ غريبة معارفا
غير مشهورة في البنين ٢

في ذهابك المعنى المراد منه ظاهر انم لاحظ الامور الصورية بدقة النظر واستبصر
فيها هل يدرك عليها من الامور القادرة فيها وهل يمكن دفعها ودفع دفع الكمال
والاحاطة الامور المتصدية لبقية بدقة النظر واستبصر فيها هل يتوجه عليها شئ
من الاشياء التي تخرج فيها وهل يسوع التفصي عنها والعصم في النظر والاحاطة
الاشياء القادرة الموردة عليها واستبصر في دفعها ودفع ما يدفعه فافطرت
من اوله الى اخره على الوجه فلا يخرج حكاك الامور الثلاثة اما ان يكون اجزا شئ
اصلا فذلك فيصور ان الكمال من صرحه وبينه واما ان يكون واجدا للثلاثة
واما ان يكون اجدا للثلاثة الغير المدفوعة ولا فيصور في شئ من هذه الاحوال الثلاثة
في الصورة الاولى اذا كانت شبيهة في القصور فلا يقترح في ذلك فانظر في
المبحث الثاني في هذا المبحث من اوله الى اخره على الوجه الذي اربناك فانه
القصور في تلك القصور حكاك في النظر في المبحث الثالث في هذه الاشياء
الكامل فانك لست من الذين قد حسم الخاطبون على وفائهم واذا وقع حكاك
المطالعة على هذا النوع سنة او سنتين لا اظنك انك لا ترتقي في المطالعة
وجهة فقدر على تميز المقبول من المردود واذا صرت مقدرا على ذلك فارتقي الى
حيث خلقت لتبنيها الاول المبدى في كماله استحضار اصول المناظرة و
قوانينها ولما كانت تلك الاصول القوانين مشهورة فيما بين القوم بالمقادير
وذكرنا الكلام المتعلق بها على سبيل الاجمال في المبحث فذكرنا بهر سبيل
انه يكون مسئلة العلم بديهية فعدم وجدان شئ فيه عند المطالعة لا يفرج

التصديق ارجع الى التعريف المفهوم في ضمن
الامور الصورية

ان يكون اجزا من تلك الثلاثة

هذا صيغة نهى فانه لا يمكن
فصوره ونحوه بل الوجه في المبحث الثاني
بذلك الطريق

الثالث انه راجع في دفع ما يدعى في صدره الى مشاهد العصور
 بل هو اليق والى الرابع انه لم يجد في نفسه في اوله في انما في المطالعة
 جدي فانه ما ذكرنا متوقف على معرفة اصطلاح الفنون التي اوصية اياك
 تحفظ الالفاظ من غير ان تفهم المعاني المرادة منها فانها تترك البهارة
 واعوجاج الطبيعة بل ربما يسلب فائدة الادراك الكلية
 واما ان تنظر في انظر اجمالها غير ان تعقبه في النظر
 والاستنباط فانه ذلك الغرض من سؤالي ادراك
 موقوف البهارة والاعوجاج في الطبع
 تمت الرسالة بعونه

عالي

واعلم انه انما اشئ النسوبة الى المحقق الشريف قدس سره لهذه الربة
 لما لاحظتها في نسخ مستعدة ووجدت بعضها سبقها ولم يبق
 اعتماد عليها لم التزم نقلها بل قررت الكلام على وجه الاحتياط
 ووقع بعض تقريرها موافقا لتقريره وبعضها غير موافق

له قائل وانصف وان وجدت
 حقا فاتبعه والا فاصليته فان
 اسمه لا يضيع الجرح

م

الرب

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
وهو توفيق والاختصاص بكرمه العليم محمد بن نجيب وغيره
بلا مانع ولا منافع وحققا قلب العظماء عن شبه كل ناقض ومعارض
والصلي على نبيك الذي اقم بالبرهان كل حجادل مناظرهم
بالحجة والدليل مدعى كل معاند ومكابرو على الله الذين هم مقدمه
المباحثين منهم لاظهار الصواب لاسيما الامم
المتبحرين المتأدبين بكارم الآداب **البعده** فيقول العبد المتوسل بشي
الثقلين عبد العلي بن محمد بن الحسين الصالح له ثلثه وصانته غماثه
هذه فوايد لطيفة في آداب المناظرين شتاه على زبدة ما يحتاج اليه في
المشاجرة علقها على الرسالة الشريفة العصفية اكرم الله صاحبها
بالكرامة الابدية ليكون تبصرة للمحصلين الخلد وتذكرا لمنه في
من الاقراء واسئل الله سبحانه التوفيق وبه ارفقه التحقيق فيقول
قال المولى الموكف العلامة احمله دار المقامه بسم الله الرحمن الرحيم
والمنة بدو الرسالة بالتسمية امثالا لما يفهم من الحديث المشهور
بالابتداء بها ولا راي في الابداء باسم الله تعالى بصون المبتدئين من جهة
النقص وجده في نفسه محررا لا يقبل عليه تعالى فاذا انظر صفة الرحمن اي هو
النعم في الدنيا لكل قوي المحرك ثم لما تأمل في صفة الرحمن اي معطيها في
الآخرة للمؤمنين خاصة شانهى ذلك المحرك قوة فصلا لتمام مكسبا

للخطاب في طلبه خطاب اللغات بتخصيصه بالحمد والثناء في الخطاب
اشعاره بان حن را دا احمد في محض الغيبة الى ذروة الخطاب
على ما هو السابق بحال الاحاد وتفسير الكلام عليه مشهور في
الكتب فاعرضنا عنه لكن ينبغي ان يعرف انه تفسيره بالوصف بالجميل
اعم من الثناء بالذات اذ هذا لا يشمل حمد الله تعالى ذاته الا بتوحيده
بمخلاف ذلك والمنه الاعنه او بالصنعة يقال من عليه اذا اعنه عليه
منه والاعناء فقه المنه بانها تعدد المنعم ما انعم على المنعم عليه بطريق الاختلاف
فقبل المنه مذمومة مطلقا بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ثلثة لا يكلمهم يوم
القيامة المنان الذي لا يعطى شيئا الا منته وبذلك قوله تعالى لا تبطئوا قلوبكم
بالذي الاذي اي اجر صديقاكم على ما قبل فانه مخصوص بالاعطاء اعطاء
لامطلق واذا كانت المنه مذمومة ينبغي ان لا ينسب اليها وجوب منته
من تشبه والكراد بالنفس التوحيدي وقبلة الاوليل على ذلك وان المنعم كون
المنعم ما لا يكون المنعم عليه ممنون عليه وقبلة انها متساوية لانها لو اختلفا
كالمؤمن عليه فقه الله تعالى المحمد كن كان المناسبت هذا وعليها المنه مكسبا
وبانه المراد استحقاق المنه لا المنه بالفعل وقبلة انها اذا كانت مذمومة فلا يستحقها
اعراضا حتى يكر في مقام الحمد والاولى ان يقال ان المنه مذمومة بالخطا
لا بالنسبة الى المعبود كصفة الكبر وانما ذكر مع الحمد بناء على ان الحمد العرفي لا يوجب
بدون انحاء المنه كذلك قال في قول المصنف نسبة المنه اليه لانه جواد مطلق

او بما شرا فالدليل استعمال القول على طريقة استعمال الكلام فانه بالاول
 بالكلام معناه المشهور ولا حاجة الى التقييد بان لم يمتدحناج الى التقييد
 وقيل اراد المعنى اللغوي اي طلق اللفظ لانه المنقول قد يكون مقرودا او انش
 ايضا ولا يخفى انه اذا قيل قال الشئ اقيموا الصلوة فقله قال الشئ كلام
 غائبة متعلقة بجملة ان شئ والمنظر لا يتوضها وفس عليه المفرد مع الكلام بالنية
 الى الشئ كما لا بد ان يكون خبرا او ايضا استعمال القول في المفرد نادرا ويكون
 بالقول الحكم بقرينة استعماله بالانفصال المصاد يقال ان اي حكم يكون
 الحكم بمضمون الكلام فيخص بالجملة الخيرية ولكن لا يخفى ان الكلام من حيث هو
 ان ياتي بلفظ الغير على ما هو عليه في مظهره انه قول الغير سواء وقع التغير
 اللفظ او لا وكان الاول ان يقال في طلب التصحيح والتفصيل هو بيان الصدق في
 الصدق نسبة الى المنقول عنه فالواطلب تصحيح النقل وجلب النقل قد يصح
 مقام المنزاع فيستعمل في اثناء البحث مقدمة مسددة عند ذلك الغير على ان
 عن المنزاع فيقع الخبط وقيل انه لزوم الخبط متوهم فيكون طلب تصحيح النقل
 الا انه يراى بالوجود المستحق والمدعى من يرد اثبات الحكم بالدليل فادرس في
 الدليل يخص باسم المعلن وقيل المعلن من نصبه لاثبات الحكم بالدليل فيراد
 المدعى وقيل المدعى من نصبه لاثبات الحكم بالدليل او التنبية فيه بالنية
 لا يناسب في تفسير المصداق ان كان عليه يقول بالدليل او التنبية مع الاثبات
 بالنسبة الى الاصل لا يجوز او يرد على الجميع المعارضة ويوقع بالترام انه مدعى

او بما شرا

او بما شرا اذ عدم اعتبار ما حفظ الحكم المخالف في تعريف المدعى وقيل ان
 من يفتد مطابقة النسبة للمواقع وقيل انه يصدق على الفاعل بل على الكلام خبري
 والتمامة لا يخرج عن بعد الدليل بل يصدق على ما ان يكون احد الاوساط فيه معلولا
 لثبوت الحكم في الخارج وهو واحد قسمي البرهان الذي قد يطلق مرادفا للبرهان
 وهو القياس المركب المقدمتين القسيتين كبا صحتي قد يطلق مرادفا للقياس كج
 هو لغة من قضيتين ان لم يمتد لها ما مطلوب نظري اطلاقه بهذه المعنى بل
 يطلق مرادفا للجملة وهي الموافقة من قضيا بالثبوت الى مجهول نظري وهو البرهان
 ونفس الدليل المركب مقدمتين للثبوت الى مجهول نظري ثم تفهيمه بتأ
 عليه صحة الدليل دون ظاهر ثم انه قد استشهد اعتبار الجمل في المصداق لكنه قد
 العادة بما يراى دليل بعد دليل على مطلوب واحد وذلك كثير في الهندس
 بل نقول قد اختلف في مكان الاستدلال على البرهان فيقول لا يمكن ان اخذ
 لاسباب في البرهان الاول او وضع غيره السبب كان السبب البرهاني
 الاول وقيل يمكن قياسا على النظري المعلوم بالبرهان استدلالا عليه بنا والبرهان
 المستفاد في شرح المواقف تفسيرهم البرهاني بالاحتجاج في حصول
 نظر لا يمكن حصوله بالنظر بوجه مما يؤيد ذلك فلهذا الحاجة الى التقييد بالدليل
 لعدم كون المدعى به بهما او معلوما او بما كان مقصودا والطالب لعلم البرهان
 بالبرهان على قول اخر يجوز او المعلوم به بان اخر وكذا الحاجة الى التقييد
 لعدم كونه معلوما للطالب فلهذا الحاجة الى التقييد بالدليل على صحة النقل بل ان

واعلم ان قوله قد كنت صبيغة الخطا وطلب على صبيغة المجرى الغائب
اي طلب منك الصبيغة على صبيغة المعلوم اي تفحص في الموضوع الذي انقضى
حتى تجده وطلب الدليل فيما بين معادها انك حتى تجده ويحتمل على بعد ان يكون
وكن على صبيغة المتكلم وطلب على خطا المعروف على ان يدفع ما قال
بعد ان رد الخطا ليس كما كان المناسب فيقول اذا قال احد بكلام دفعوا
البعيد ولا يخفى ان الدلائل بحال ان المتكلم في قوله قد كنت انما السبب في كلامه
المتكلم بكلام منصرف في النقل الدعوى انما يعتبر بجزئية المسفاهة في كلامه
ما هو عرف اهل الميزان راي بعض الفقهاء ولا يمنع النقل الدعوى الامحار اذا منع
طلب الدليل على مقدمته المقدمة هي القضية التي جعلت حجة الدليل وهي قد يكون
قلت ان طلب الدليل على ثبوتها وصحتها فمبدأ الطلب يسمى في كل النظر
او هو منع تمام الدليل ويسمى مناقضة ايضا وهي اللغة ابطال القولين بالآخر
والضمير مقدمته يرجع الى الدليل المطلق المذكور في ضمن المقيد اعني الدليل على المقدمة
وهذا كما قيل في قولهم انما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل ان الضمير
الى مطلق التصور والاشبه ان هذا ليس بخداع كما زعم البعض ولا حاجة الى
ارجاعه الى المدعى بخلاف المتأول الى الدليل المذكور في قوله الدليل هو القول
على المقدمة لم يوجب الى الاعتذار لكن لما كانت المقدمة يطلق على معان اخر
الى الدليل المتأخر به في معنى اخر وقد اعترض على تعريف المنع بانه يخرج عنه القبح
المقدمة باعتبار شرط المعنى فيها كما يجب الضمير في مثلها في الشكل الاول

واجيب

واجيب ان الظاهر انهم انما لا يسمون منعا ولا معنى لطلب الدليل بهن بل يطلب المقدمة
على صحتها ولا ينبغي ان الدليل ثبوتها بل تعريف الدليل لا يصدق عليه تعريف
المقدمة بانهما يتوقف عليه صحة الدليل على المقدمة لا ينبغي في هذا المقام ان يخرج
في التعريف من القبح المذكور في تعريف المنع فلو اردتم ان التعريف له قبل طلب
الدليل على المقدمة او بيان بطلانها وهذا اصطلاح جديد فان دفع ما ذكر
لم يخرج من وظيفة السائل في المنع والقض والمعارضة قلت لعلمهم واما ما كان في جواب
على الدليل المنطبق على قوانين المنبر الظاهر في الامور الفاشية والدليل الدليل على
لقد شرطها ليس كالمقدمة في تعريف المنع هي المقدمة المعينة على ما هو
من اضافتها الى المعرفة ولو منع زيدا مقدمته واحدة لم يكن منعا واحدا بل كونه
انه اذا كانت المقدمة مسند لا عليها او بدو بهية اولية او مسلمة لا يجوز حجج
على ما هو المشهور في النظر وان منع مقدمته دليل منع المقدمة كمنع ان المقدمة
البدئية التي فيها تخالف انما يطلب التنبيه عليها فالا فاشية انما يقال المنع الدليل
او التنبيه المقدمة المعينة او اعرف بمعنى المنع فيقول لا يمنع اي لا ينسب المنع الى
النقل الى المدعى بوجه من الوجوه الا على الوجه المجاز ولو حمل الاستدلال على
المعنى لا يمنع النقل المدعى حقيقة لكن يمنع مجازا ويجوز ان هناك ثبوتها
في عبارة الاختصار اما الاول فظا فلا دليل هناك حتى يمنع مقدمته واما الثاني

واجيب

في المنقول فلا يتعلق بالمواخذة لان الناقل لم يدع صحة المنقول انما التزم صحة النقل
 فاذا قدح السائل في النقل قال لا ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت في المنقول
 حقيقة بل طلب صحيح النقل وانما يثبت في المنقول حقيقة المنقول عنه بل طلب
 المقدمة ومنع النقل لا يمنع الصحة فيكون استعمال المقيدة المطلق في المنقول
 بعد تصحيح النقل لا يمنع النقل مجازا ايضا كما لا يخفى به او قد يقال انهم صرحوا بان
 بما يوقف عليه الدليل في بعض الاحوال كما يلزم الاحتياط كما استدلنا اليه في ثبوت النقل
 سبيل الحقيقة في بعض الصور وتوجيهات المقدمة المنعوتة وانما نأخذ بالمراد من منع
 اقامة الدليل فلانه ليس هناك مقدمة حتى يطلب الدليل عليها وان كان فيكون الدليل
 مقدمة الدليل لكن هذه الاعتبار لا يسمى بل مقدمة في منع الدعي يكون في المنقول
 على انه كان منع المقدمة طلب الدليل عليها فعلافة المجاز لا وقبل العداوة
 ولعل وجهه انه اذا طلب الدليل على الدعي فكان طلب الدليل على كل مقدمة مقدمة
 فانه لو كانت مقدمة واحدة غير مبينة لم يتم دليل الدعي وانما منع الدعي في المقدمة
 فهو كناية فلا يصح حقيقة ولا يصح على سبيل التجوز بان يرد منع مقدمة دليل
 بخلاف مضامين وخلافها بعد حذف ما على سبيل التجوز وما ذكرنا انما
 شئنا ان نظهرها في عبارة واحدة لا تضار بظلالها لا حاجة الى اعتبار
 للمنع مشترك بين منع النقل ومنع الدعي اعني مطلق الطلب اعتبره البعض
 انه المنع حقيقة في طلب الدليل على المقدمة فلانه اذا اطلق المنع في غير
 النظر فيها درمنه فكذلك المعنى في المنع الاخر والتبادر اشارة الحقيقة

وانما ان قلنا المراد المنع قبل اقامة الدليل
 فليس هناك مقدمة طارئة

المصليان ثبوت المجاز بذكر العداوة في الدليل كما تعرض لبيان الحقيقة
 لظهوره فان قلت النقص المعارضة لا يجز بان ايضا في النقل المدعي قبل
 فلم لم يذكر بها قلنا يمكن ان يدعي انها لا يجز فيها مجازا بخلاف المنع ولو سلم
 فنقول ان النقص والمعارضة لا يكونان الا بعد اتمام الدليل بخلاف المنع
 بنصه وقبل اتمام الدليل فلما لم يصح المنع حقيقة لا تنفاد مقدمة الدليل علمه
 عدم صحة النقص والمعارضة لا تنفاد الدليل بطريق الاول وعلى هذا يحتل
 يكون المراد بالمنع الاول المعنى العام من منع النقص والمعارضة ايضا والدليل
 اخضع لمنه قضية كما ذكرنا فاذا استغلت منع قبل الفاعط على الدليل
 وفي ايراد العقبات الى ان المنع واخوة ان يكون بعد طلب الدليل قبل
 لقد برز اذا عرفت ان المدعي لا يمنع علمه اذا استغلت بالدليل منع
 التقدير كذا اذا طلب فاستغلت منع والضمير في منع راجع الى الدليل المراد
 بمنع الدليل منع مقدمة معينة منه كما في حمل على حذف مضامين الفاعل كان
 انه يحمل على ظاهرة لان كونه مقدمة واحدة نظرية ليست من نظرية المجموع
 وطلب الدليل على مقدمة واحدة بمنزلة طلب الدليل حيث هو مجموع هذا
 ذهب بعض الاصوليين الى جواز منع نفس الدليل الاحتمال ان يكون منع كماله
 وليس كما يقال هو عيب ولا يقتل به بحر كالمكانة فيقال لا ثم انه علم عدم القتل في
 المكاتب كونه عبد بل حقيقة المسحق انه السيد والوارث ولا يخفى المنع
 بهذا المنع ايضا مجازا ونحذفه انه في الحقيقة منع مقدمة مطلوبة وهي علمه

كونه عبدا

في المكاتب فليس على هذا ما عليه كذا المسئلة واختلاف في المنع قبل تمام الدليل
 احسن بعده فقبل الاول لان المعلن بالانكار في اثبات المقدمة فيتم كذا الدليل
 واشتغل بليل اخر وفي قوله اشتغل به دون ان يقال ان هذه اشعار بذكر
 يحتمل ان يكون الضم في المنع راجعا الى المفهوم من اشتغل اي منع حصول
 وهو المقدمة وقبل ان في لان المعلن بما يثبت المقدمة بعد تمام الدليل فيعني
 عن المنع لعل في استناد الدليل الى ان ذلك ثم المنع بوجوه اذ كان المقدمة
 غير مبينة او لو كانت مبينة او نظرية وقد بينا المعلن منعها بكونه مكابرة وفيه
 قد استرنا اليه بما تقدم واعلم ان المنع الدليل ان في قوله بل على المعنوية في القضية
 وان لم يقارن فهو مكابرة فانه قبل لا يجوز ان يكون المنع المقدمة المعينة بل ان
 مكابرة كما في منع الدليل بل ان هذا اجابته المنع المقدمة حاصلة ان هذه المقدمة
 عند في اطلاقها وهذا لا يحتاج الى ان يكون مكابرة كما يكون حكم به بها عند نظر
 وانما المنع الدليل فعبارة غير نفعية هو دعوى فلا بد من ثبوت وفيه من لان المنع بل
 ان يكون لاجل كونه استنادا للمطلوب نظرا كما اذا كان الدليل على مبينة الشكل الرابع
 مثلا ويكفي حاصلة طلب الدليل على الاستلزام فظان المنع الدليل بهذا المعنى يحتاج
 ويمكن ان يقال على قول في المقدمة بما يتوقف عليه صحة الدليل ان استلزام الدليل
 مقدمة معينة من مقدمات الدليل فيكون المنع الدليل بهذا المعنى اقام المناقضة
 فلا اشكال مجرد او مع السند منصوب على انه صفة مصدر محذوف في خبر
 المحذوف اي منع مجرد او منع مع السند او مجردا كان المنع ومع السند المراد

المجرد

ع

المجرد عن السند بقرينة المقابلة فلو ذكر كلام اخر غير السند مع المنع كان ايضا
 منع مجردا وقدم المجرى مع انه عدمي لكثرة نسبة اليه القسم الاخر وبعض النظم
 يخص المنع مع السند باسم المناقضة والسند في اللغة ما استندت اليه كالحجج
 وغيره وفي الاصطلاح هو ما يذكر لتقوية المنع كما يقال لان هذه المقدمة انما يكون
 لو كان كذا او كيف او حال كذا او ما يردى مثل ذلك المعنى وقيل السند ما يكون
 المنع منبسطا عليه بربطه به النقص وليل المعارض واجبة المنع لا يتوقف
 على السند بخلاف النقص والمعارض حيث يتوقفان على ان يكون الدليل
 بانه لا يقع الاعتراف في الصواب ان يقال المراد بالمنع في تعريف السند المقدمة المعينة
 والظان السند ما يكون المنع منبسطا عليه السند غير ما يذكر لتقوية الدليل
 السند الا اذا كان مساويا للمنع اعلم ان السند قد يكون مساويا للمنع قد يكون
 يكون غير المراد بالمشا والعموم وانما هو التحقيق في السند ما هو التحقيق
 تحقيق المنع اذا اتفق في السند التحقيق هو اذا تحقق تحقيق المنع لكن تحقيق المنع مع
 والسند الا ان هو اذا تحقق تحقيق المنع هو كونه قد تحقق مع اتفاق المنع مثلا اذا كان مقدم
 دليل ان هذا العدد زوج فقبل لان لم لا يجوز ان يكون فردا فيتحقق فردية مع تحقق عدم
 وانتفاء فردية مع عدم زوجية واذا كان مقدمه دليل ان هذا الجسم جسم قبل ان
 لم لا يجوز ان لا يكون حيوانا فاذا تحقق عدم حيوانية تحقق عدم جسمية لكن تحقيق عدم
 فرسية مع انتفاء عدم حيوانية واذا كان مقدمه دليل ان هذا الجسم جسم فقبل
 لان لم لا يجوز ان يكون فرسا فاذا تحقق عدم حيوانية تحقق عدم فرسية لكن تحقيق

عدم فربس منع انتفاء عدم جواز ثبوت الحجية وقيل السند ليس هو
 محب زعم السند ذلك ان كان منع مبنيا عليه لا يكون له سند خروجه السند
 محتمل ان يكون اعم وان يكون اخص او عرفنا فنقول منع السند على وجهين
 بان يكون نظرا او لعل لعل لعل على المنع وهذا عيب لان لازم عليه في المقدمة
 المنوعة وان ثبت السند لا ينفعه بل يضره وانما هو الابطال وهو يقع اذا كان
 للمنع ان انتفاء احد السند وبين يدل على انتفاء الاخر بخلاف ما اذا كان
 لا ينفع وهو ظاهر واما السند الاعم فمقابل ان يجامع المقدمة المنوعة تحقيقا
 فابطاله بباطل لعل وقيل ان يجامع خفاء المقدمة ووضوحها فلا يوجب
 فهو بحقيقة السند فلا لا يدفع والا فلا يخفى انه اذا كان العام لازما لخاص
 فابطاله بغيره لان ابطال اللازم يستلزم بطلان المزموم وقد يقال ان دفع
 انما يفيد اذا كان السند متعينا لانفكاك عنه المنع او مجرد عدم انفكاك
 عن الاثر لا يلزم بطلان السند بطلان المنع على سبيل التعيين اذا انفكاك
 احدهما عن الاخر ممكن ان لم يقع وهذا اذا كان المعلن بصدده اقامة
 واما اذا كان مطلوبا اعم من ذلك فلا شك ان ابطال السند لا ينافي مع
 محال الانفكاك ثم ان اذا ثبت لعل المقدمة المنوعة فهل يجب ابطال
 السند ولا يقبل نعم لانه معارض للمقدمة المنوعة والظاهر انه لا حاجة
 لانه اذا ثبت المقدمة المنوعة بطل يقبضها فيبطل السند ولا ينافي
 او نقض بالتخلف الضمير ارجع الى الدليل والنقض في اللغة الكسر وفي عرف

منع الدليل وعدم تلبسه بامته كما يشاهد بان عدم استحقاقه لا
 به والمراد بالمنع هنا في صحة الدليل بخلاف المنع الذي بمعنى المنع فانه يترك الدليل
 والمراد بالتخلف تخلف المدعى عن الدليل بان يجري الدليل في صورة اخرى لا يوجد
 الذي هو المدلول فيها مع انه لم يتخلف الدليل الا باعتبار موضوع المطر وقال
 في حاشية شرح المطالع النقض منع مقدمة لا بعينه بالادلة المذكورة
 يشهد به انما يتخلف الحكم عن الدليل في صورة واما استلزام صحته ونعني
 انه ولا بد على التقدير من احتمال مقدمة غير معينة وقيل ان به هو استلزام
 الدليل لف دما سواء كان يتخلف الحكم او غيره وهو اعم مما تقدم و
 الذي ذكرنا بواقفه وعلل المصخص بالتخلف بالذكرنا على العام لا غيبا
 عرف بعضهم بتخلف الحكم المدعى عن الدليل والمراد بتخلف الحكم بتخلف
 او المراد بالنقض المصدري ليس فيصح الحمل المذكور في كتاب الاصول
 نوعان منع المقدمة تفصيلا وهو المنقضة واجمالا وهو النقض الاجمالي والنفق
 المنقضة الاممية بالتفصيل وقد يطلق المنقضة على النقض الاجمالي لانه
 عن سبب بعض المقدمات من غير تعيين يتخلف الحكم بمنزلة السند ذكره في
 وقد يسمى في طرد التعريف بغير نقضه وذلك لان معنى الطرد هو لزوم
 الثبوت اي كما صدق عليه لم يصدق عليه المحذور ومعنى العكس لزوم في
 الانتفاء اي كلما لم يصدق لم يصدق عليه المحذور فاذا لم يكن التعريف بالغا
 فقد انتقض حكم الكلية الاولى او اذا لم يكن معا فقد انتقض حكم الكلية الثانية وهذا

والمنهورة النقض اذا طلق
 يراد به النقض الاجمالي

النقض التفضيلي له من جهة النقض الاحكامي حيث يقال في تعريف النقض التفضيلي
 خروج فرد من افراد المعرفة وصدقه على غيره افراده فبما حد هذا التعريف ان
 النقض على سبيل الاستعارة او عوض بدليل الخلف اي عوض الدليل على ما هو
 وقيل او عوض ما ادعى المدعي لعل به بيان اصل المراد بالبيان حجج الضميمة للمعارضة
 في الحقيقة بين المدعي وبين المراد بدليل الخلف دليل على خلاف ادعى المدعي
 لا مبنية او دليل هو خلاف دليل المعلن فلا مضافة بانية والاول ظاهر وليس مطلق
 حتى لو اقام احد الدلائل على حدوث العالم والآخر دليلا على وجود الواجب كان معا
 بل المراد المناقاة وحاصلة الحكم الذي هو الاول الدليل الثاني يكون من قبيل الحكم
 هو الاول الدليل الاول سواء كان نقضا له او لا ثم فهم المعارضة باقامة
 خلاف اقام الدليل عليه ففهم سنده الى دليل الخصم في المعلن محتاج الى
 ان اقامة الدليل على خلاف اقام عليه ففهم سنده الى دليل الخصم في المعلن محتاج الى
 واد لازم ويمكن ان يجعل البازية واللام في الخلف عوض عن الضميمة للمعنى
 على خلافه اي خلاف دليل المعلن او يحمل المعارضة على المعنى اللغوي وهو القابلة
 على سبيل المناقاة اي قول دليل المعلن بدليل الخلف دليل يثير طفي المعارضة
 تدعيم دليل الخصم ولو جرت الاظفار التعريف المذكور انه لا يثير طفي المعارضة بل
 دليل المعلن للحل فيه اقام دليلا على خلاف ادعاه يكون معارضة المشهورة
 والاول ظاهر لانه تدعيم دليل المعلن بتدعيم تصديق مدلوله فليس بتصديق المدعي
 محل الظن ولذا التزم بعضهم تعريض المعارضة لطريق النقض بان يقال لو كان
 محجج

بجميع مقدماته لما صدق بانها في مدلوله لكن عندنا دليل على صدقه وعلى ما يترتب عليه
 السائل في المناقاة والنقض قبل الصحيح في تعريف المعارضة انه يقال من غير دليل
 الدليل على خلافه واما التعريف المشهور فغير صحيح لان المعارضة من قبيل المنع وفيه
 كونها من قبيل المنع لا يتلزم وجوب تعريضها بالمنع على اقامة الدليل على خلاف
 الخصم يتلزم منعه مدعاه وقد يثبت اقامة الدليل على خلاف مدعى الخصم وعلى ما كان
 بهيها و اقام السائل دليلا على خلاف المدعى ينبغي ان يكون معارضة وفيه تردد فانه
 يصدق التعريف على المعلن بعد ما عارضه السائل فالتعريض اقامة الدليل على
 بعد اقام الخصم دليلا على خلافه كما يشعر به صيغة الماضي فلا شك ان ذكره في كشف
 البزدوي انه المعارضة غير مقبولة عند بعض الجدل لان يتنقض عند المتن
 ويكون الغضب سبب الفرق بينهما وبين الغضب ثم ان كان دليل المعارض على
 صورة ومادة يسمى قلبا وان كان صورته كصورته فقط يسمى معارضة بالمثل وان كان
 شئ من ذلك يسمى معارضة بالغير وانما خبر بان اتحاد الدليل صورة ومادة في
 حقيقة غير معقولة ويمكن وقوعه في المناقاة كما اذا استعمل لفظ مشترك في الدليلين
 ويكون المراد في احدهما غير المراد في الاخر وفي القياسات الفقهاء ايضا كما اذا قال
 مسح الراس كمن حجج اركان البوضو فلا يكفي اقل ما يطلق عليه المسح كالوجه فانه لا يكفي
 اقل ما يطلق عليه غسل فقول المعارض مسح راسه فلا يقدر بالرجع كالوجه فانه لا يكفي
 بالمثل كما اذا قال المعلن العالم محتاج الى المؤثر وكل محتاج الى المؤثر فحدث
 حادث فيقول المعارض العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر فحدث

قديم واما المعارضة بالغير فلا يحتاج الى التمثيل بل هو المذكور في كتب النظر والمذكور
 في التلويح وسائر كتب الأصول انه في القضية طان يكون دليل المعارضة في حكم
 المعدل بعينه فانه كان على الاستدلال على عدم انقضاض الاجمال والمعارضة بانها
 مقدمة الدليل بعد اقام عليه المعدل والبيان يسمى بالقياس في تلك المقدمة انقضاضا
 ومعارضة وبالقياس مجموع الدليل مناقضة على سبيل الاجمال او على سبيل
 وبسمى المناقضة لورودها على مقدمة معينة من مقدمات الدليل كذا ذكرنا وفي
 لانه المناقضة طلب الدليل على المقدمة ولا يطلب على في الصورين بل انما هي
 المناقضة فلعن الطلاق المناقضة على سبيل التجوز في الصورين صحت مانعا
 كنت معللا منسبكا لا استدلال صحت مانعا منسبكا المنع والرد بالصورتين
 النقض والمعارضة لانه المنع هو طلب الدليل على مقدمة معينة بصورة في الافي
 وقد يجعل المنع بمعنى الاعم فان النقض يمكن ان يدفع بالنقض والمعارضة ايضا وكذا
 يمكن ان يدفع بالنقض واما دفعها بالمعارضة فالمدكور في بعض الكتب ان تجوز في
 وعند البعض لا يجوز اذ هي غير مافعة لانه اذا استدلل على مطلوب له كقوله فاقم
 استدلل على نقضه بل هو احد سقطت تلك الدلائل هذا الدليل لا يثبت في الصور
 قال الكس في شرح المحرر معناه اذا استدلل المعدل بقياسه ونقضه فاضطرر السائل
 لسقوط النفي في القياس فان عارضه السائل بنقضه حتى يسمي بغيره
 القياس لا يسمع ان النصبين يعارضهما النقص الواحد وذلك على عارضين شهدا بالان
 شهدا بالاربعه وذكر العلامة التفصالي في شرحه الاولى المعارضة اذا كان

مجلس واحد فقيام دليل اخر جنبها على وفق البعض لا يرجح اما عند اختلاف المجلس
 فيرجح لان الصحابة كانوا يرجحون بحسب تعارض النصبين الى القياس حينئذ
 في الاجتهاد لزم اعتبارها في البحث والمناظرة لاشتركاها في القصد
 اظهار الصواب انتهى كلامه ولا يخفى انه المعارضة قد يكون بحيث يثبت خلاف
 المدعى بالنقض فاذ كانت المعارضة ومعارضة المعارضة كلتاها كذلك
 انه لا يثبت بمعارضة المعارضة المدعى مع ذلك يقع القدرح في المعارضة
 فتأمل هذا وقد ذكر بعض الاصوليين انه دفع النقض باحد ثلثة اوجه
 يمنع جريان الدليل في صورة اخرى او يمنع عدم تحقق الحكم في تلك الصورة
 او لما منع وذكر بعض الفاضل انه المنوع الثلثة تجري في التبيين ايضا
 المص على الدليل ههنا اما لا كفاية بالاصل او لجعله الدليل اعم من محض وذكر الافي
 في شرح التجريد في مباحث الوجود انه المنع والمعارضة في معرض التبيين
 كثيرة نفع قال سيد المحققين في حاشيته انه الموق بالاستدلال ثبات المدعى في
 اعني اظهار ثبوته في نقضه او عورض او منع واحتج الى دفعها والافان
 بالكلية واما التبيين فلم يقصد به اثبات المدعى لنقضه بالمنع والمعارضة بل
 تنبيه المدعى بثبوته فاذ منع او عورض فالتبيين لا يقع في ثبوت المدعى
 الاثبات ولا شك انه المقصود الاصل في هذا المقام وان لم يكن في التبيين
 كلامه وقد نوشت في المقصود بالاستدلال في التبيين كلامها بقوله ان المنع
 والمعارضة واما الحق الاصل الذي هو ثبوته فلا يقع في ثبوتها ولا في

الاستدلال الثاني التنبية التبرام انه الثبوت موقا على عند التنبية عند الاستدلال
 لا يخرج عنها واعلم ان كلمة او في كلام المصنف الخلو ذال بل بما يحتاج اليه الدليل
 بالمنوع التنبية جميعا او وقع كذا كذا في ان يكون المعارضة في المرتبة الاخيرة
 لانها قدح في الدليل ضمنيا وحكمها الفطرية وهما قدحان فيه من حكايا
 في الاولين فقبل تقدم المناقضة لانها قدح في جرد الدليل قد يتحقق قبل
 ان تمام ولا يخرج الـ بل ما هو منصبه النقض فهو قدح في جملة الدليل
 فلا يتحقق قبل تمام الدليل ويحتاج فيه الى الاستدلال فكل كلام المصنف اختار
 هذا القول واختار بعض المحققين ان النقض مقدم على المناقضة بناء على انه اقوى
 لانه لا يقدح في صحة الدليل والمناقضة لا يقدح في معلومته وهما هنا بحث
 من التنبية عليه هو ان الـ بل بما ثبت بطلان مقدمه معينة تبرز على
 وهو من المنوع التنبية وليست غريبة لان الاستدلال منصب العمل والمعارضة
 وهو من المنوع عند المحققين فلهذا لم يلتفت اليه واعتبر بعضهم قاسا على المناقضة
 وجعله من اقسام المناقضة بناء على انه منع تلك المقدمة ضمنيا وذلك لانه
 الاستدلال ما لم يكن مسموعا لاستدلاله انما هو السبب على العمل والـ بل عما
 فيه اختلافهما على طريق التوجيه على انقلابهما واضطرهما معا لهما كل
 وهذا اختلاف المعارضة فان الشروع فيها بعد تمام الاستدلال ظاهر فليس غريبا
 لانه السائل قد قام عن موقف النكار الى موقف الاستدلال كذا في التلخيص
 انه الغرض كان النسبة الى المقدمة الاخيرة ينبغي ان يكون مسموعا وقد ورد على

حكم مقفيل

حصر منصب الـ بل في المنوع التنبية بانه قد يعترض على الدليل بانه لا يستلزم
 المدعى انه يحتاج الى مقدمة اخرى او غير ذلك بانه فيه مقدمة مستدركة او
 بانه فيه مصادرة على المطالبة بجعل المدعى جردا لدليل وليس من المنوع التنبية
 واجيب الاول بانه انما بين عدم الاستدلال بل في جرح الى النقض وانما
 يبين فهو مكابرة وعن الثاني بانه موقا على ان يظهر راجح واستدراك المقدمة
 فلهذا لم يعتبر به وعن الثالث بانه من اقسام المفاصلة وليس كذلك في كلامه
 نقول بصيغة الخطاب قيل هو متعلق بقوله ذاك قلت في صدر الرتبة ولا يظهر
 وجه التعلق وقد جعل منعنا بقوله انما القرينة منه وعناية ما يتكلف له
 انما تمثيل صيرورة المعلل ما نفا انما يتم بذكر المدعى والنقض والمعارضة جميعا
 واورد الباقي على سبيل التبعية والابعد ان يجعل منعنا بمخالف المحلل
 بانه نقول القرينة على المحذوف انه قد جرت العادة بتعقيب القواعد بالـ
 انه متكلم بكلامه ان قال ابن ريس في المجلد الاول القدم يقال هو زلي وفتنا
 انهم قالوا لا يقدم لم نزل ثم ينسب اليه فلم يستقم الا بالاختصار فقالوا انما
 ابدلت اليها لانها اخف فقالوا انما انتهى كلامه واعلم ان الـ بل على
 معنيين احدهما ما يكون الازل ظرفا لا مكانا اي في الازل ان يكون ذلك الشيء
 موجودا في الواقع والثاني ما يكون الازل ظرفا لوجوده فعلى الاول يجوز ان يكون
 الكلام في وقت من الاوقات على الثاني ان يكون موجودا في الازل فكل واحد

القواعد

فاطم النبيل خضر المفا صد حيث قال اسنادا منكم تواتر القول
 بذلك انبأ عليهم السلام وقد ثبت صدقهم بالمعجزات من غير توقف على الكلام
 كذا في الحواشي المنسوبة الى سيد المحققين المفا صد على ما ذكره في تصانيفه
 وفي المواقف انكم متكلمون بالدليل على اجتماع الانبياء عليهم السلام تواتر انهم
 بشيئ من الكلام فان قيل صدق الرسول موقوف على تصديق الله تعالى اليه وانه
 عن كونه صادقا وهو كلام خاص له كما فاشبات الكلام له كما به ودفعت لكم
 التصديق له كلام بل انظر المعجزات على وفوق دعواه فانه يدل على صدقته في الكلام
 لم يثبت انتمى كلامه فيمكن ان يكون المراد بالمفا صد مقاصد المواقف فان ثبت
 معنونه بالمفا صد وعلى كل تقدير فيلزم في المفا صد ذكر الازلي لعله ذكره في موضع
 المقاصد وهذا الكلام مثال القول فان كنت افلافا للصحة ولم يتغير في جميع بل
 او يدعي دليل ان اسناد الى ذاته وكلامه موسى تكلم بالادعاء فيتمثل اسناد الى
 كاللازم ان عرفنا المعنى او يدعي اسنادا لهذا الدليل والضمير في ان رجوع الى الله تعالى
 واسند على صيغة المعلوم والمفعول محذوف الى التكليم واسند على صيغة المجهول
 وتحرر الدليل ان التكليم اسناد الى ذاته وكل من اسند الى ذاته فهو صفة ان كونه بالادعاء
 فلقوله تعالى وكلم الله موسى تكليما واما الكبرى فلانها لو كانت حادثة لم يزم فيها
 بذاته تعالى وهو محال كما بين في موضع المصطلح يتغير في المصغرى لظهور الكبرى
 وفي هذا الدليل نظر لان الحوادث هو الوجود بعد العدم ولم يثبت بعد ان الكلام
 حتى لو لم يكن ليا كان حادثا لا احتمال ان يكون معدوما كالتقدم فانه امر عبادي

التكليم له صفة الازلية

لا وجود له في الخارج وح اذ لم يكن ليا كان متجدا وادبه اليقين كما يقال ان
 كما موجود مع العالم بعد ان لم يكن معه وقبل المدعى اليقين الكلام في الازلا
 وجوده فيه وفيه المتبادر من الازلي هو المعنى الثاني الذي ذكرنا وهو لا يكون الا وجودا
 واذا ثبت الازلية ثبت الوجود وان ثبت الوجود ثبت الازلية والامكان
 بانه المذكور في الدعوى التكليم وفي الدليل التكليم فقط لان التكليم هو التكليم مع الغير
 انهم من ان يكون مع الغير ولم يكن الدعوى ثبوت التكليم لا شك ان الدليل
 واما ما يقال ان اسناد التكليم الى ذاته لا الكلام فحقبة اسناد التكليم اليه حقيقة
 صدور الكلام عنه كمالا بقية العقل فيمنع مجاز المجاز اني فيمنع الدليل وقد سبق
 منع الدليل عبارة عن منع مقدمة معينة من مقدماته ومنها يمنع الصغرى الى ان
 اسناد التكليم الى ذاته حقيقة بناء على ان المراد من الصغرى ان اسناد الى ذاته حقيقة
 لم يجوز ان يكون الاسناد مجازا بانه يكون هو الله تعالى قد امر ملكا او خلقا
 مع موسى اسنادا الى الباب والمجاز لا يلزم ان يكون له حقيقة على ما هو المختار حتى يثبت
 اسناد التكليم الى ذاته حقيقة ويحتمل ان يكون محذوف مضاف الى كلام الله
 موسى محذوف المضاف مما بعد من انواع المجاز يجوز ان يكون في المبتدأ
 بالتكليم الالهام والعلاقة كون كل منهما سبب العلم ويزاد به خلق الله تعالى
 المعترضة ان الكلام له اصوات وحروف ليست قائمة بذاته تعالى بل بخلافه
 في جبرئيل او في النبي عليه السلام فضعف من حيث القرينة لان الوجود
 مما دفع توهمهم يجوز فاقبل فديع بالاصل الضمير في دفع عايد الى جوار المجاز

المنع فكون مثالا دفع السند سوى وجها عابدا الى شئ لا يرفع المنع
 موجه وحاصله ان المجاز فرع الحقيقة وهي الاصل الذي لا يحتاج الى قرينة
 المجاز فانه لا بد له من قرينة صارفة بخلافه في ارادة المعنى الحقيقية ولا قرينة
 بالاصل ما يقال الفرع والعبارة الظاهرة ان يقال فرفع بانها الاصل ولذا
 بعض الافاضل ان المراد بالاصل القاعدة المقررة في علم البيان في الحقيقة
 بعدل عن القرينة وتحتل ان يراد بالاصل الكثرة الراجحة بمعنى ان الحقيقة
 الكلام اكثر من المجاز فاحمل عليه اولى وفيه لو سلم فالعبارة لا تحتاج
 كما في الوجه فان قيل المجاز ابلغ من الحقيقة كما صرح به فيكون المجاز النبي
 القرآن الذي مبناه على البديهة قلت نعم لكن جواز المجاز مشروط
 ولا قرينة ههنا وقد اعترض بان هذا السند لا يساوي المنع لان بعض
 جواز المجاز من المقدمة باق لجواز الاشتراك في الكلام فاجاب عن ذلك
 فقد قال في الكشف ومنع التفسير في معناه جرحه موسى بن جعفر
 القتيبي ويجوز ان يكون هذا الكلام كانه عجز لا عتد بموسى والاتفاق
 اعني ما جددوا له وليكلم معه كما ان عدم التكلم مع احد كانه عن
 كونه كما في شأن الكفار او تلك الاطلاق لهم في الاخرة ولا يكلمهم الله
 المعنى الحقيقة مما لم يشبهه بعض علماء البيان والاصول يدل على ذلك قوله
 الرحمن على العرش استوى واجاب ان ما ذكره المتكلم دفع السند
 ومجرد فرض كون السند وبالمعنى كاف في التمثيل او يقتضيه الحق وهو

الوجود على الممكن وقيل هو خارج المعلوم من العدم الى الوجود وبعض
 المتكلمين يمتنعون بان يكون في كون تقرير النقض ان يقال ان
 جاز في الخلق مع انه ليس بصفة لازمة وذلك لان الخلق امر سنده الى
 حقيقة قال انه تعالى خلق سبع سموات وكل امر سنده الى انه فهو صفة لازمة
 له كما تم قبل ان هذا الدليل ليس صحيحا دليل المعنى بل بدنه وخصايصة وفي النقض
 موضوعه ذلك الاختلاف الصغير ووليدها هو في الدليلين بل قيل
 انه اضافة القدرة الى المقدور وهذا الكلام منتمى للنقض والقدرة صفة لازمة
 في الممكن عند تعلقاتها بها وقول في الممكن ان لا يكون في المقدور ان
 وحاصله ان الدليل المذكور خارج الخلق مع انه ليس في لانه عبارة عن اضافة
 ونسبها الى المقدور والاضافة لا تكون موجودة قال العلامة العطار
 في شرح الشرح ان تعلق القدرة به حيث انتسب الى العالم صدور العالم
 انتسابه الى القدرة ايجاب القدرة للعالم وحيث انتسب الى الذات الموصوفة
 بالقدرة القديم لا هو خلق العالم فمعنى الخلق كونه الذات وتعلقه بقدرة القدرة
 وهذا معنى اضافي اعتباري قائم بالخلق بمعنى تعلقه بالخالق والاضافة
 وليس بصفة حقيقة مستفردة ليدل كونه القديم محلا لحدوثه والاضافة
 قول المحققين المتكلمين ان الخلق من الاوقات والاعتبارات العقلية
 غير القدرة والارادة فانه القدرة وان كانت نسبتها الى طرف المقدور على السواد
 لكن الارادة تخصص احدها فيمنع من سنده اية حقيقة اي فيمنع الكلام المذكور اعني

المقدمة القائمة انه صفة اضافية مستند بانه وصف حقيقي لا اضافية فيه كقائمة
 القدرة وصف حقيقي فكذلك الخلق والحقيقة يطلق في مقابلة الاضافية في غير
 انه يكون موجودا وقد يطلق في مقابلة الاعتباري المراد منها هو الاول والآخر
 البحث اذ على ان الخلق صفة موجودة ازيلية كتر صفاته الثبوتية
 من قبيل المتكلمين بالبرم من ازيلية ازيلية الخلق فلكون تعلقاتها حادثة
 وبالحقيقة هي صفة ازيلية هي مبدأ الاضافة التي هي اخراج المعلوم من العدم
 الوجود والاعين تلك الاضافة فاما بالنقض بحيث لا يكون قوله فقبل اضافة
 القدرة الى المقدور دفع للنقض فيكون حاصل النقص ان الخلق استند الى
 تعالى فيلزم ان يكون ازيليا كالكلام على ما قرره واذا كان الخلق ازيليا يلزم ان يكون
 المخلوق كذلك ايضا ولم يذكر شاهد النقص لظهوره فمنع النقص المذكور وقعه
 بانه الخلق اضافي والكلام حقيقي وقد مر ان احد وجوه دفع النقص هو بيان الخلق
 مادة النقص وعلى هذا يكون تحرير الدليل ان الكلام امر حقيقي استند الى ذاته تعالى
 وكل امر حقيقي استند الى ذاته تعالى ويكون قوله فيمنع بانه حقيقي بطلان الفرق
 المذكور ان لا يتم ان بين الكلام والخلق فرقا بانه الكلام حقيقي والخلق اضافي
 بل كلاهما حقيقي وعلى هذا ايضا استقر البحث على ان الخلق ازيليا كالكلام لكن
 يكون المثال ازيليا لم يذكر في المثال اعني ابطال الفرق او يعارض بانه يادى
 احروف الحادثة الضمير في انه راجع الى الكلام وفي جملة التاوية عليه
 اذ هو الحاصل ان التاوية وفي لفظ التاوية استعار بانه الكلام يحصل بواحد

فانه التاوية في اللغة ادوارهم الفرض وهو لا يكون الا واحد بعد واحد
 عادة واجعل الضمير ارجع الى التكليم فلما وافق كلام المصنف في الخلق
 كيفية عارضة للصوت بمنزلة صوت اخر مثله في الحدة والنقل فتميزا
 في المسموع وذلك ان يكون تلك الكيفية المميزة مسموعة فاحرف يطلق على
 تلك الهيئة العارضة وهو مختار بين سبنا وعلى ذلك الصوت المعروف عند
 البعض وجميع العارض المعروف عند اخرين هو الانساق عند العربية
 الالفاظ مركبة من احروف فلو لم يكن كذلك لم يكن اللفظ صوتا وذكر في
 الاصول احرف كيفية تعرض للنقص وهي وذلك ان يكون النقص
 خفي كالسواء ويكون احرف عارضا للصوت وهو للنقص خفية في بعض
 احروف كما لا يمكن دأوه مع جريان النفس اذ اجاد ترديدا كما تقرر في موضعه
 حاصلة انه دليلكم وان دل على ان الكلام صفة ازيلية لكن عندنا ما يدل على
 انه صفة حادثة وهو انه مركبة من احروف الحادثة وحي اما ان يقال انه ليس
 بصفة له تعالى بل هو صوت وحرف خلقه في الملك والنبي فلا يكون له
 مستكلام وهذا على رأي المعتزلة او يقال انه مستكلم بكلام هو مركب من احروف
 القائمة بذاته تعالى فيكون له مستكلاما حادث وهذا على رأي الكرامية
 المعارضة على هذا اظهر واما القول بان احروف الصوت ايضا قد علم هو
 رأي اخنابلة فلا يخفى عن خفاء فيمنع بانه يقال ان الكلام مركب من احروف
 يعني لان الكلام له مركب من احروف لان الكلام اما لفظي وهو مركب

أحرف وانما نفسه وهو المعنى القائم بالنفس وهو مدلول الكلام اللفظي الكلام
اسم للمعنى قائم بذاته وما يدل عليه لفظ يسمى كلاما ^{مجازا} وهذا هو الذي يجب
للاشعري ^{الاشعري} قال العلامة التفناني في شرح الشرح الكلام النفساني ^{النفساني}
الاخبارية او الانشائية حيث يلفظ بالكلام اللفظي لا حيث يستفاد
ولهذا كان قائما بنفسه لا بنفس اللفظ مع فعله ^{فعل} ان يكون الكلام اللفظي ^{اللفظي}
على انه ^{هو} لا يكون قائما بذاته ونقل عن المصنف في تحقيق نهج الاشعري انه ^{المراد} بالمعنى
هو الامر القائم بالغير لا ما هو مدلول الكلام اللفظي فقط فالكلام اللفظي شامل
والمعنى قائم بذاته ^{لما} هو مكتوب في المصنف ^{مفرد} وبالاسم محفوظ في الصدق
وهو غير القراءة والكتابة واحفظ احادته ^{فهذه} المعنى الذي في النفس ^{الاشعري}
القائم به لا ترتب والتعاقب في اجزائه كالذي قام بنفسه احادته ^{فانه} لا ترتب
والالتعاقب ^{فانه} وانما ترتب والتعاقب في ^{اللفظ} ضرورة عدم مسعدة الالة ^{فان} لفظ
دون اللفظ ^{فعل} ما ذكره المصنف ^{اللفظ} ايضا ^{فانه} لا يشعري ^{فانه} لا يشعري
قيام اللفظ به ^{فانه} لا يقبله العقل ^{فانه} مرتبا كان او غير مرتب ^{فانه} ترتب ^{فانه} بحروف
دون اللفظ وحدوث التلفظ دون اللفظ ^{فانه} لا يفهم منه ^{فانه} محصل
وهذا من اجل ان تصور حركته اجزاء ^{فانه} مجتمعة في الوجود ^{فانه} لا يكون ^{فانه} بعضها
على البعض وهذه ^{فانه} المثلثة ^{فانه} عوامض علم الكلام والكلام عليها ^{فانه} طويل ^{فانه} ل
المقام ^{فانه} ابراره ^{فانه} واحتمل ^{فانه} ان كان يعرف ^{فانه} كنهه ^{فانه} لعل ^{فانه} لا يعرف ^{فانه} كنهه
كنهه ^{فانه} صفاته ^{فانه} كذلك ^{فانه} ان الكلام ^{فانه} في القواد ^{فانه} وانما جعل الكلام ^{فانه} على القواد

هذا سند من كلام الموثق بعربية وهو لا يخطئ كانه نصا ^{فانه} العرب ^{فانه} سمعنا
بن غوث ^{فانه} وانما القبة ^{فانه} جبريد ^{فانه} لا يخطئ في اللغة ^{فانه} المسماة ^{فانه} في الاذن ^{فانه} فقد ^{فانه} انما
على في النفس ^{فانه} وظانها في النفس ^{فانه} كتحجب ^{فانه} بحروف ^{فانه} واعترض ^{فانه} على ^{فانه} كنهه
انه يكون ^{فانه} ان ^{فانه} عن ^{فانه} من ^{فانه} ثبت ^{فانه} الكلام ^{فانه} النفس ^{فانه} تعليله ^{فانه} او انه يكون ^{فانه} طلاقة ^{فانه} على ^{فانه}
النفس ^{فانه} على ^{فانه} سبيل ^{فانه} التجوز ^{فانه} فانه ^{فانه} لما كان ^{فانه} المقول ^{فانه} الاصل ^{فانه} في ^{فانه} الكلام ^{فانه} هو ^{فانه} الالة ^{فانه} على ^{فانه}
في الضمير ^{فانه} يطلق ^{فانه} اسم ^{فانه} الدال ^{فانه} على ^{فانه} المدلول ^{فانه} فانه ^{فانه} بانه ^{فانه} الكلام ^{فانه} اللفظي ^{فانه} من ^{فانه} الالة
يتوصل ^{فانه} الى ^{فانه} في ^{فانه} النفس ^{فانه} فكان ^{فانه} المستحق ^{فانه} لاسم ^{فانه} تلك ^{فانه} الالة ^{فانه} ولهذا ^{فانه} الكثرة ^{فانه} في
التاكيد ^{فانه} والاعتراض ^{فانه} مرفوع ^{فانه} بانه ^{فانه} كلام ^{فانه} على ^{فانه} السند ^{فانه} الغير ^{فانه} المسوي ^{فانه} فلا ^{فانه} يضرب ^{فانه} في
اعداد ^{فانه} الكلام ^{فانه} بالاسم ^{فانه} الظاهر ^{فانه} لم ^{فانه} يكف ^{فانه} بالضمير ^{فانه} لا ^{فانه} خندا ^{فانه} فمغيبها ^{فانه} فلا ^{فانه} يصح ^{فانه} الضمير ^{فانه} الا
بطريق ^{فانه} الاستخدام ^{فانه} وفيه ^{فانه} ان ^{فانه} المعروف ^{فانه} بالاسم ^{فانه} اذا ^{فانه} اعيد ^{فانه} كان ^{فانه} المراد ^{فانه} منه ^{فانه} الاول ^{فانه} على
صرح ^{فانه} به ^{فانه} ائمة ^{فانه} الاصول ^{فانه} فالمخبر ^{فانه} بابق ^{فانه} بحاله ^{فانه} واحتمل ^{فانه} انه ^{فانه} ذلك ^{فانه} اكثر ^{فانه} في ^{فانه} واور ^{فانه} العلامة
التفناني ^{فانه} في ^{فانه} شرح ^{فانه} العقيدة ^{فانه} في ^{فانه} البيت ^{فانه} في ^{فانه} رواية ^{فانه} وانما ^{فانه} جعل ^{فانه} ذلك ^{فانه} على ^{فانه} القواد
ولما ^{فانه} هو ^{فانه} حسن ^{فانه} لا ^{فانه} يد ^{فانه} عليه ^{فانه} والمراد ^{فانه} جعل ^{فانه} في ^{فانه} ذلك ^{فانه} وليد ^{فانه} على ^{فانه} القواد
انه ^{فانه} يرد ^{فانه} بذلك ^{فانه} اللغة ^{فانه} كما ^{فانه} يقال ^{فانه} ان ^{فانه} العرب ^{فانه} ان ^{فانه} الروم ^{فانه} في ^{فانه} جميع ^{فانه} حاله
الرواية ^{فانه} الاولى ^{فانه} وانما ^{فانه} اختار ^{فانه} المصنف ^{فانه} تلك ^{فانه} الرواية ^{فانه} لان ^{فانه} فيه ^{فانه} نص ^{فانه} يصرح ^{فانه} بانه ^{فانه} الكلام ^{فانه} يطلق
معنيين ^{فانه} والقواد ^{فانه} القلب ^{فانه} اخذ ^{فانه} من ^{فانه} القواد ^{فانه} وسواء ^{فانه} يشق ^{فانه} للمعنى ^{فانه} يسمى ^{فانه} بذلك ^{فانه} الالة
الاغصا ^{فانه} كما ^{فانه} صرح ^{فانه} به ^{فانه} الاطباء ^{فانه} في ^{فانه} القواد ^{فانه} في ^{فانه} القواد ^{فانه} وسط ^{فانه} القلب ^{فانه} ثم ^{فانه} كلام ^{فانه} ان ^{فانه} عزيد
على ^{فانه} ان ^{فانه} القوي ^{فانه} المدركة ^{فانه} في ^{فانه} القلب ^{فانه} به ^{فانه} في ^{فانه} سبط ^{فانه} واتباعه ^{فانه} هو ^{فانه} محتاج ^{فانه} الى ^{فانه} الرأى

كما ذكر في المطالب العاليه وذو هجاء لينوس واجتماعه من الاطباء الى محملها
 الدماغ وهذا المشهور في الكتب الكلاسيه فان قلت الكلام يدل على مفهومه
 يكون المحصل في القليب ما يدل عليه الكلام كما اذا كان الكلام كاذبا وليس في
 المولى عبده بالاريد او نراه عاربه احتيا لا لامتثال امره فقلت الكلام يدل على
 جزا وان مفهومه في النفس قد يختلف الدلائل الدلالة وفي البيت
 البحر الكامل واركانه في الاصل متفاعل ست مرات لكنه سكن في
 من الركن الاول البيت بطريق الزحف فصار متفعلا وسبغ في الراك
 اضمارا والركن مضمرا وفي الركن الاخير من البيت حذف ال كين
 المجموع وسكن المتحرك منه فصار فعلا في البيت فظن الركن
 وبذلك لقطع الكلام واحمد له على التمام والصلوة والنية
 على رسوله محمد خير الانام وعلى الائمة البررة الكرام
 ما تعاقبت الليالي والايام ^{ثان}
 وثمانين والاف من

سجدة من العز

والشرف

١

الركن

الركن الثاني

الركن الثالث

الركن الرابع

الركن الخامس

الركن السادس

الركن السابع

الركن الثامن

الركن التاسع

الركن العاشر

الركن الحادي عشر

الركن الثاني عشر

الركن الثالث عشر

الركن الرابع عشر

الركن الخامس عشر

الركن السادس عشر

الركن السابع عشر

الركن الثامن عشر

بسم الرحمن الرحيم يستعين
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين
 في هذا البحث يحتاج اليه كل من علم لكون فظة له في البحث عن الفضا
 وت سهل عليه طريق الفهم والتفهيم وهي ان كانت متداولة بين المحققين
 ما كانت متظومة في سلك مجموعته في عقد رت نظم مشورا وجمع ما ثور فافتمست
 الهام الصوامع الحكم الوهاب هي رتبة على ثلثة فصول الاول في التعريفات
 والثاني في ترتيب البحث والثالث في السائل التي اختصرها الفصل الاول في
 التعريفات المنطوقه هي النظر بالبصيرة في الجائدين النسبة بين شيئين اظهر الصواب
 والمنافضة هي منع مقدمة الدليل والمعارضة هي قامة الدليل على خلاف
 اقام الدليل عليه الخصم والنقض هو تخلف الحكم عن الدليل المستند اليه المنع
 الفصل الثاني في ترتيب البحث اذا شرع المعلن في تقرير الاقوال والذاهب
 فلا يوجب عليه المنع لان ذلك بطريق الحكاية الا اذا انتقض باقامة الدليل
 ما اوجاهه فان ثل انما يمنع في شئ او لا يمنع اصلا فان لم يمنع فظا ومنع
 فاما ان يمنع قبل اقام دليله وهو ما يكون على مقدمة من مقدمات دليله او بعد اقام
 دليله وان منع مقدمة من مقدمات دليله فان قصص مجر المنع ولم يقصر
 لم يقصر فاما ان يقول المستند اول لم يقل والمستند كما نقول لان لم لا يجوز ان يكون
 كذا او نقول لان لم لزوم ذلك وانما يلزم ان كان كذا وهو منقضى فانه لم
 وان لم يقل مستند بل استدلال على انتفاء تلك المقدمة فذلك ليس بالنقض

غير مسموح عند المحققين لاستلزامه الخط في البحث نعم قد يوجب ذلك قامة
 المعلن الدليل على تلك المقدمة كما سيأتي ذكره وان منع بعد اتمام الدليل فذلك
 على متين فاما ان لا تم الدليل بعد اتمام بناء على تخلف الحكم عنه في شئ عن الصورة
 او بسم الدليل ومنع المدلول ان استدلال ما يثبت المدلول الاول هو النقض
 والثاني هو المعارضة فعلمنا ان النقض اما تفصيلي وهو المناقضة المذكورة او اجمالي
 وتوجهه ان يبق ما ذكرتم من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه في تلك الصورة واما المعارضة
 فطريقها ان يقال ما ذكرتم وان على ثبوت المدلول ولكن عندنا ما ينفيه او شرع
 في الدليل بصيرة المعلن بهذا كالمسائل ثمة وبالعكس المعارضة والنقض الاجمالي
 تائبان في مقدمات الدليل اي ذلك النسبة الى تلك المقدمة يكون معارضة
 ونقضا اجماليا وبالقياض الى جميع الدليل منقضة على سبيل المعارضة وبسبيل
 سبيل الاجمال من طرف السائل من طرف المعلن فاذا منع مقدمة من مقدمات
 يلزم عليه فاما دليله او تنبيه كما يقول العالم متغير لاننا نشد التغييرات فيه كما
 والاثار المختلفة وان في دليله ان فاما ان منع السائل ايضا او سلم فانه
 فالاف ام المذكورة تأتي فيه من المناقضة والمعارضة والنقض وكذلك ان في
 دليله ثالث ورابع فصاعدا حتى ينتهي الى الزام المانع وافحام المعلن
 المعلن انقطع بالمنع المعارضة فحصل الاتهام والافاد به ان ينتهي
 الى المضرد في القبول او لا ينتهي فان كان الاول يلزم الزام وان كان الثاني
 يلزم الاتهام لانه من طرف المبدأ او غير المعلن عن الدليل وانما

والاول مح وبغيره بغيره في تمام المعنى لانه لا يمكن ان يثبت امر لا نهاية لها
تتبعه منع المقدمه قد لا يضر المعنى لانه يكون انتفاء المقدمه مستلزما لطلوبه جوابه
انه يرد المعنى بان يقول ان كانت المقدمه ثابتة بغير ما ذكرناه وان لم يكن يلزم
المدعى لانه انتفاءه يستلزم المدعى والنسب لبعض ما ذكرناه في مسئلة المتوهم في
العالم مقتضى المؤثر لان العالم محدث وكل محدث فله مؤثر فيخرج العالم
له مؤثر فان قيل لا يتم ان العالم محدث فنقول لانه متغير وكل متغير حادث
وهذا دليل ثان ما بيان الكبر في كل متغير ومحل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث
لا يخرج عن الحوادث ولا يخرج عن الحوادث فهو حادث فنتج ان كل متغير حادث وانما
ثبت ان العالم محدث فنقول كل محدث محال وكل محال فله مؤثر لا متناه في ترجع
الممكن الى الطرف الاخر بل يرجع فيصير ان العالم له مؤثر وهو المطلوب لا يثبت
في الـ في الـ عن ما ذكرناه ثلثة الاولى في علم الكلام والثانية في الحكمة والثالثة
من اختلاف المسئلة الاولى في علم الكلام لقول اوجب الوجود واحد لانه لو كان
فلا يخرج من ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون لاسبيل الى شئ منها فيلزم ان يكون
وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون بينهما ملازمة لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون
بين اوجب الوجود وغيره علاقة وذلك يوجب الاحتياج وعدم الملازمة ايضا
مح لانه لو كان كذلك يلزم جواز الانفكاك بينهما لانه لو لم يخرج من كون
بينهما والنقد بينهما في الانفكاك مح فذلك جواز لانه جواز المحال مح وفيه
وهو ان يقال ان عنيهم جواز الانفكاك جواز الالفه اق فلام ان لازم عدم الملازمة

منه هو هذا الجواز ان لا يكون بين اثنين ملازمة مع ثبوتها بالضرورة لقولنا ان
كان لكان حيويا لكان له موجودا وان عنيهم جواز ثبوت احداهما فيحتاج
الى الاخر سواء كان الاخر ثابتا او لم يكن فذلك لازم لكن لم قلتم بان المسئلة الثانية
من الحكمة واجب الوجود يجب ان يكون موجبا بالذات لانه لو كان فاعلا بالاختيار فلا يخفى
انه يكون فعلا في الازاج حائرا او لم يكن وكل منهما باطلا وانما قلنا انه كل واحد من القسمين
لانه لو كان فعلا لرب يلزم احد الامرين المستعين وهو ان يكون لازما في حادثا او يكون
بالاختيار موجبا لانه لا يخرج من ان يكون قصد ارادة في ذلك الفعل او لم يكن فانه كان
يلزم حدوث فعله وان لم يكن يلزم كونه موجبا لافاعلا هف وانما اذا لم يكن حائرا
في الازل فيكون مستعاضا صار محال فيلزم انقلاب الشئ في الازمان في
الى الامكان الذي وهو مح وجوابه ان يقال ان ذكرتم وان ذلك ولكن عنيهم
وذلك لانه لو كان موجبا يلزم ان يكون الواجب معلولا لغيره او جائزا لعدم كل
بطا وانما قلنا ذلك لانه لو كان موجبا فلا بد وان يكون معلولا لاول موجودا مع
منه ان يكون معلولا لاول جائزا لعدم او لم يكن فان لم يكن يلزم ان يكون واجبا فيلزم
انه يكون الواجب معلولا لغيره وان كان جائزا لعدم فكما كان المعلول كانت علته
الموجبة اليه كذلك كان المعلول ح لازما لهما وجواز عدم اللازم اوجب ان عدم
فيلزم ان يكون الواجب جائزا لعدم بخلاف ثبوتيه شبه ان يكون المعارض في
المعقولات كالنقص الدليل المسئلة الثانية في اختلاف قال ان في رضى الله تعالى
عنه الباب تلك اجبار البكر بالغة على التنازع خلافا لابي حنيفة رضى الله عنه

بدون الاصح على معنى انه يجوز ثبوت احداهما

فالقول كونه فاعلا بالاختيار بطا

جائز لعدم صح

ان فيه انه احد الولايتين ثابتة وهي ما قبل الاجبار او عند الاجبار وايضا كان يلزم المط
 وانما قلنا انه احد الولايتين ثابتة لانه لا يخرج عنه ان يكون شمول الولاية للوقتيين على الله
 الشمولين مطلقا اي شمول الولاية وشمول عدمها او لم يكن وايضا كان يلزم ان يكون
 اما اذا كان على فظة لانه شمول الولاية سواء كان متحققا او لم يكن يلزم ان يكون
 وان لم يكن عليه فذلك لانه عليه لبيت دار النقص شمول عدم وجوده وادعاه في
 لانه لو ثبت شمول الولاية والافتراق بين الولايتين ثبت نقیض شمول عدم
 كانت العلية متحققة او لم يكن واذا لم يكن دار النقص شمول عدم يلزم نقیض شمول عدم
 لانه العلية اذا كانت ثابتة يلزم نقیض شمول عدم فغده عدمها يلزم ان يكون كذلك
 في المحل والالكانت العلية مدار الوجود او عدمها هي واذ ثبت نقیض شمول
 عدم فاما ان يصدق شمول الولاية والافتراق وايضا كان يلزم ان يكون
 وهو المطلوب قبل ستمائة ان العلية لبيت دار في نفس الامر كن لم يفتقر اليها
 على تقدير عدم عليه شمول الولاية لجواز ان يكون ذلك التقدير مرجح والاحراز ان يكون
 الخ نقول ان المنع لا يضر لانه لو كان ذلك التقدير ثابتا في نفس الامر لزم

واذا لم يكن يلزم العلية وبها يحصل المطلوب
 تمت بتوفيق الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

لك الحمد والمنة وعلى نبيك الصلوة والسلام

بكلام ان كنت نافلا فيه طلب الصحة او دعيا فالليل

ولا يمنع النقل والمدعي المجاز او المنع طلب الليل على مقدته

فاذا استعملت به منع حجة او مع السند ولا يدفع السند بالمنع

الا اذا كان ما او با او نقض بالخلف او محذور بليل الخلف

ففي الصور ينصرت ما لغا بانه نقول ان منكم بكم انما

عن المقاصد او دعيا بليل ان اسند الكلام حقيقة الى

وانه وكلم الله موسى تكليم فبمنع مجواز المجاز فيدفع بالاصل

او نقض بالخلق فببطل ان اضافة القدرة الى المقدور فيمنع

مسند بانه حقيقي او يعارض بانه تاوية الحروف فيمنع بان

يقال لا نسلم ان الكلام مركب

من الحروف ان الكلام

نفي الفؤاد وانما جعل

الكلام على الفؤاد

وليس

معمم

معمم

معمم

اولا اذا قلت بكلام تام خبري بحيث لا يكون المراد من السند فيكون المراد
من كلام مجاز فيقول العام

اي يمنع من الكلام

اولا لا تعجب من امر بكلامه حتى يكون مع الكلام أصلا

اعلم ان الحق المنسوب الى الحق الشريف قدس سره لهذه الرسالة لا حظها في نسخ متعددة
 ووجدت بعضها سقيمة ولم يبق اعتماد عليها لم التزم نقلها بل قررت الكلام على وجه الاحتياط
 بعض فقراتنا موافقة لنظره قدس سره وبعضها غير موافقة له فقامل انصف ان وجدته
 واجبة والا فاصححه فان الله لا يضيع اجر المحسنين بكتب الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يخلو من
 بعض ما لا يخلو من
 بعض ما لا يخلو من
 بعض ما لا يخلو من

قوله فالدليل على قبحه منكم الدليل على تكلم المدعى
 وذلك الدليل مركب من مقدمتين كما بين في المنطق في بيان الكلام

وهنا اشكال **قوله** ولا يمنع النقل لان المنع طلب الدليل على مقدمه من
 مقدمه الدليل النقل انه لم يذكر الدليل فظ وان ذكر فغنى طريق الحكاية

لادعوى العلم لان مراد بالمنع الطلب ثم بعده طلب صحة الدليل
 ولا يخفى بعده **قوله** محروما اي من الدليل اما معناه محروما او معناه معتمد معناه محروما

قوله او مع السند مثل ان يقال لانه وانما يكون كذلك لو كان كذلك
 او لم لا يجوز ان يكون كذلك او كيف يكون كذلك وقد يكون

كذلك فاعلم انك اثبات المقدمة المنعولة ولا يتعرض للسند وهو ما يذكر
 لتقوية المنع بزم المنع وان لم يكن مفيدا في الواقع **قوله** الا اذا كان

مسوبا الى المنع بحيث يبرم من دفع السند دفعه مثل ان يقال
 في دليل المدعى هذا زوج فقيل لانه زوج لم لا يجوز ان يكون فردا

واذا قلت ذلك واثبت انه ليس بفرد وثبت انه زوج اولاد
 فتثبت المقدمة **قوله** او نقض بالتخلف اي تخلف الحكم عن الدليل

مثل ان يقال وجد ليكم بعينه في هذه الصورة ولم يوجد حكمكم في هذه الصورة فحج
 صام مثبت التخلف مدعى المدعى الاول **قوله** او عورض بالدعوى
 المدعى مثل ان يقال ليكم وان دل على مدعىكم ولكن عورض بامدعى

وجعل الاشكال ان طلب الدليل على الدعوى اذا كانت نظرية غير معلومة
 واما اذا لم يكن كذلك فلا لانه الدليل هو المركب مقدمتين المتبادرتين
 نظري وفيه انه يخص الاشكال بطلب الدليل على المدعى بائنه في طلب الصحة
 ايضا الا انه يصرف قوله هنا اليها معا فلا اشكال محروما
 اعلم ان المنع معنيين احدهما طلب الدليل على المقدمة ومحاربي وهو الطلب
 في المعنى محاربا لانه جزو الاول اذا استعمل المنع فيه يكون محاربا لانه يستعمل الكل
 في الجزاء محاربا للنقل والمدعى لا يتعلق بهما المنع المعنى الحقيقي لانهما
 محمول ويتعلق بالمعنى الثاني لانها صالحة ان لا تكون ذكر المنع واردة
 لان المتبادر هو الاول محروما

بما لا يخفى
 في المنطق
 في المنطق
 في المنطق
 في المنطق

على نقضه وحكم المعارضة المت فظة اذ هي المقابلة على سبيل المخالفة
قوله اسما متكاملا قال علماءنا الله تعالى متكاملا الكلام ازل فاذا اطلب
 النقل تحضر المفاصد حيث قال الاستاذ انه تعالى متكاملا الكلام ازل

لوانه النقل كذلك عن الانبياء وقد ثبت صدقهم بالعجرات
 غير توقف على الكلام **قوله** فممنوع بان يقال لانه اسنة الى ذاته

حقيقة ولم لا يجوز ان يراد خلق الكلام على سبيل المجاز **قوله** بالاصل
 بانه يقال ان حقيقة اصل المجاز خلافه فلا يحتاج الى دليل اذ لا حقيقة

انما الدليل على من زعم انه اراد غير المعنى الاصلي في التقدير صحيح
قوله او ينقض بان يقال اسند انخلق الى ذاته في الكلام الازلي

فيكون ثابتا في الازل فيوجد ليكم بعينه الدال على صفته اذ لم يمتع انه
 امر اضافي اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور فتختلف الحكم بانه حقيقي

بانه يقال لانه ولم لا يجوز ان يكون صفة حقيقية واما بانه التكويني
 والابجاذ من الصفات الاضافية والحقيقة ودليل الفرق بين الفرق

بين القدرة فغنى المقاصد **قوله** او يعارض بقائمة الدليل على خلاف ما
 ادعيت بانه يقال ليكم وان دل على ان الكلام صفة اذ لم يمتع انه

تعالى ولكن عندنا ما يدل على انه لا يجوز ذلك ان الكلام مركب من
 الحروف المرتبة المقدم بعضها المنطوقة بالارمنية احادته وكل ما كان
 كذلك لا يكون ثابتا في الازل **قوله** بانه يقال لانه الكلام الى آخره

او حقيقة

كما

في الخلق

قوله

ولم لا يجوز ان يكون اعلم الابرار الى قول الاخطى ان الكلام الثابت ^{سنة} البين
 والكلام المتبادر في عرف النخاة وعرف العام اخص
 واين ذلك من ذاك فقد علمت انك تافق اولاً
 ثم تصحح لفلان لم يثبت المقدمات ثم مانع
 لدليل الناقض والمعارض والى ما مانع
 اولاً ثم يدعي التخلف لم يدع الخلف ثم
 الرتبة للشريف اللهم فليؤتينا
 معرفتك واشرح صدورنا
 بتأديب رسوك اللهم
 افتح علينا ابواب
 رحمتك يا ارحم الراحمين
 امين

٢٩
قوله وما هو جوابكم فهو جوابنا لعل جوابهم ان المراد بالعدل في قولنا انه العدل ما دام معلوماً لا يقتضيه دليله
 ولا يعارضه المراءى الى اننا نحن لا نكوننا اقضنا ومفادنا او قد مر ان الناقض المعارض لم يذكر الدليل
 على بطلان الدليل الاول او على خلافه بل على تعليم لم يحصل غرضه اعني ظهور الخلل في دليل المعدل فكل من حاجته الى
 الاستدلال على بطلانها كان مستغنياً بالاجابة مع انه يذو لطيفة صاحبها فيكون غاصباً لمنصبه لانه يمنع الا دخوله
 في المقصود المذكور هنا وهو فاسد على نفسه

في ان ذكر الفوائد في جزاء الله تعالى
 انما هو حاصل غير محتاج الى اجراء
 او اذ كانت في محله الا ان في اذ كانت
 بلكان انما هو في محله
 في ان ذكر الفوائد في جزاء الله تعالى
 انما هو حاصل غير محتاج الى اجراء
 او اذ كانت في محله الا ان في اذ كانت
 بلكان انما هو في محله
 في ان ذكر الفوائد في جزاء الله تعالى
 انما هو حاصل غير محتاج الى اجراء
 او اذ كانت في محله الا ان في اذ كانت
 بلكان انما هو في محله

الحكمة فلا يتعلق به الموحدة لانه محكي منقول عن الغير والنقل
من حيث هو نقل ليس كالمترجم صحيح بل هذا ليس بل ليس بالنسبة
اليه في تلك الحكيمة حتى يمنع متفاجرا يا على مقتضى عرفهم
وذلك ان الشرح هو نقل عن متفاجرا يا بالنسبة الى نقل قوله السابق
بل ليس بل بالنسبة اليه فاذا كان النقل بالنسبة اليه لم يكن متفاجرا يا على مقتضى عرفهم
بالنسبة اليه المنع طلبه على ان ليس بل بالنسبة الى نقل قوله السابق

قوله وعلى الثاني يكون ناقصا ١٥ والصوره الثانيه الثانيه في الزمان
 في بعض منها او في كل على التعيين على ما يجوز من ان القسط الاجمالي القسطنطيني
 كل منها كانا لافضل من كل واحد على ان قال بعض من حكماء الجوف
 واحده منها واوله قال بعض من غيرهم في واحده منها لم
 يكون نقسا غير القسطنطيني الاجمالي فليس بل عسره رحمه الله
 والافضل في بعض على ما عساه
 وبعضا وعلى الثاني يصح ان يكون طالبا له ليس عليه كانه
 في الصور الثانيه
 في بعض من غيرهم في واحده منها لم

يكون ما هو اقل من مجموع بين الدليل او بالتبعية والكل فلو كان
 سادسا وبنفسه الحكم نفسا والكل فلو كان ناقضا نقضا اجماليا
 اجمع ايضا ان يبين الدليل او بالتبعية المقدمة التي حكم بها
 يتعرض للمجموع ولم يطلب الدليل عليه فلو كان ناقضا نقضا
 اجماليا لم يطلب الدليل عليه فلو كان ناقضا نقضا اجماليا

بطلان دليله او بطلان دليله ليس مثل هذا الامط ليس في ذلك مردود وانما
 العلم حقيقة دليله او بطلان دليله ليس مثل هذا الامط ليس في ذلك مردود وانما

منع والابطال الاول ان كان منع وبالمنع في دفعه بالابطال الحكم
الكلام من منع على وجهين الاول على سبيل المنع

[illegible][illegible]

المستغنى عنه
الغنى في المستغنى
والغنى في المستغنى

الدفع بالابطال في كلام الحكماء هو الظاهر ويكون المعنى ولا يبطل ال
الا اذا كان مضافا فانه يبطل لكن يكون الكلام على السند
المنع مضافا الى الكثرة في المتن على هذا التوجيه وانت جبريا
المتواتر لا يلزم ان يكون السند بحيث يلزم مر

استفاد المنع او عدم التفكاك المسمى بحسن الاخر كفى فيها وان
اللزوم بينهما وهو ظاهر في الوجود وفع السند المسمى على
مع انهم يقولون كذلك وان كان عبارة المصنف في
فان قبل السند على ما يظهر هو ما ذكره في المنع من

الم يكن مفيدا في الواقع فحجوز ان يكون اعم فيفيد دفعه
فلا يصح صرفه دفع السند في الماوى فلما عدم دفع السند
على نقد جواز الالائه لا يلزم من دفعه دفع المنع كما في الاحكام
التي لا تقدر جواز السند الا في دفعه اشارة الى المنع جواز السند

الحقيقة معنى العموم فإذا اطلعه بضر المعجل أو بطلان
كما بطل منع من اطل فقهنا فيه أو نقض أي الدليل
محمول على ظاهره بالتخلف أي تخلف الحكم عن الدليل وهو

هو عبارة عن المنع بان يقال ان هذا الدليل غير المتخالف
عنه ولا يستلزمه فواضح على اي وجه كان من الخصوم

فان اهل البيت عليهم السلام هم الذين هم في الدنيا والآخره
والذين هم في الدنيا والآخره والذين هم في الدنيا والآخره

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فان دفع الشبهة قلنا لهم كيف يكون وجود الكلام ويعود له
اسم بغير كلامه
الاسم بغير كلامه

[illegible]

فانها لا لزوم لها فلا يجري النقض بالوجه المذكور
 بانها ملزومات بالنسبة الى مدلولاتها بخلاف الادلة العقلية اذ هي اماره على تحقق مدلولاتها ولا يلزم من تحقق اماره الشئ تحقق ذلك الشئ هذا ما قالوه في بيان المسئلة الشهيرة وانت خبير بان ما ذكره في بيان كون المعارضة في قوة النقض انما يدل على ان كل دليل يعارض يمكن ان ينقض لكن ذلك لا يكفي في كونها في قوة ادراكه الاستلزام او الاستدلال

فانها لا لزوم لها فلا يجري النقض بالوجه المذكور

شئ لشيئ لا يقتضي كونه في قوة وما ذكره في وجه التخصيص انما يتم اذا كان كل دليل عقلي يقتضي وكل دليل نقلي يقتضي

فانها لا لزوم لها فلا يجري النقض بالوجه المذكور

المقدمة القائمة بالدليل عقلي يقتضي المقدمة القائمة بالدليل نقلي مقتضى

ولا يتنبه المرام فائس

المستأنول لها فكيف يكون العقلي ملزوما والنقلي غير ملزم

والا فاما على وجه المرجع والمآل

ممت بعبوة المتعال واعلم ان الحواش

واعلم

اعلم ان الحواش المنسوبة الى المحقق الشريف في سر هذه الرسالة لما لاحظتها في نسخ مقددة ووجدت بعضها سقيمة ولم يبق اعتمادها لم التزم نقدا بل قررت الكلام على وجه لا حطة ووقع بعض تقررات موافقا لتقرره قدس سره وبعضها غير موافق له فاقال

والنصف فان وجدته حقا فاتبعه والا

فاصلحه فان لم يصب اجرحه

مب الرسالة الحفيفة بعبوة

لها

الكلام على هذا القدر لا بد من الاجابة الى الامايل

الامام واليه المرجع والمآل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 في بيان معنى قولنا لا ينفك عن البيان

قوله معنيان مشهوران الظاهر التقيد بآية الا لا
 فان الشبهة تستفي عن البيان واما ما قيل ان آية الا لا
 معان غير مشهورة كما ذهب اليه الصوفيون
 فليس بشي فانها داخل في المعنى العرفي للمدعي لا يخفى
قوله او المعنى المبني للمفعول واما ارادة قد المشتركة بين المبني
 فمنسرج في قوله ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ
 فوهم ان المحنة قد عقل عن ارادة القدر المشتركة بين المبني
 فلما عقل **قوله** او الحاصل بالمصدر المرد منه هو الاثر وهو
 التعظيم هنا **قوله** ويجوز ان يراد منها ما يطلق عليه لفظ الحمد
 والمرد منه هو القدر المشترك بين الامور الثلاثة بل الاربعة
 فافهم **قوله** ليعلم الكل ان المبني للمفعول والحاصل بالمصدر
قوله الى القول الكامل او بعض ما قاله السماع في ذاته ثناء او ما قاله
 الرسول في ذاته ثناء على اختلاف فيه **قوله** وان يكون للعمد
 الخارجية ولم يفت الى العمدة الذي مع اذ اي قسم
 من افلام اللام كما سئل هل هو لندرة استعماله او لعدم
 الاعتداد به لكونه مدخول في حكم التكرات على ما سئل
 في موضع اولان مقام محمد ابي عنه لانه يقتضي الحكم كما في
 لام الاستغراق والجنس على ما سئل او ظهوره في حيث
 يكون خارجا عن الذين مطلقا عليه الغير وكما في العمدة لما بين

كقولهم الحمد المأثور وكقولهم الحمد
 اعطاهم من الكمال الى غير ذلك مما

اي بعض ما قاله الرسول في
 ذاته ثناء واختلف في
 ذلك البعض ايضا مثله
 واختلف في ذلك البعض ايضا ما قاله السماع
 في ذاته ثناء وصح

ارادة

الى جبي بناء على ان الحمد واجب عقلا وشرعا والواجب
 ينبغي ان يكون علانية لينتقد به فيه غيره على ما بين في الشرح
 في استحباب اعطاء الصدقة الواجبة جهارا فان قلت
 عدم التوضيح لكونه في الحقيقة لام الجنس كما بين في موضعه
 قلت لام الاستغراق ايضا في الحقيقة لام الجنس على ما بين
 ايضا في موضعه فينبغي ان لا يتوضيح ايضا **قوله** لا اختصاص للصفة
 الخ الظاهر ان لم يراد باختصاص الصفة بالموصوف حصرا فيه
 وباختصاص المتعلق بالمتعلق ارتباطا به من غير حصص على ان
 الاول مني على ما يستلزم في شرح قول المشرك من كلمة اللام
 من ان لام الملك لغير المحم والثاني مني على ما يصرح
 به في شرح ذلك القول ايضا من ان لام الملك وضعت
 للاختصاص بمعنى الارتباط لا للاختصاص بمعنى المحم لان
 ذكر الاختصاص في الثاني وكذا ذكر المتعلق والمتعلق فيه بل
 الصفة والموصوف ما بيان عن هذه الارادة الا ان يقال
 ذكر الاختصاص في جوابه على ما مر جوابه من اننا وضعت
 للاختصاص بمعنى الارتباط وذكر المتعلق والمتعلق به
 على كون الاختصاص بمعنى الارتباط بل اراد بالاول اختصاص
 صفة الحمد القائمة به مع وبالثاني اختصاصه بغير الحمد مع انهم
 انه يكون ذلك الحمد صفة قائمة به مع او لا ويرد على الاول ان
 المعنى المبني للمفعول مع جميع احتمالاته صفة قائمة بالغير متعلقة
 به مع على ما صرح به بعض الفضلاء فكيف عليه الاول ويمكن
 الدفع بان الية صفة قائمة به مع بناء على ما قيل لا احصى ثناء
 عليك انت كما اثبتت على نفسك الا انه ثناء في كون

التبريد
 لا للملاستغراق او الجسمية فافهم قيل ما حاصله من
 الاول اشارة الى ان في عبارة للمصمحة ومعنى ما
 قوله لك الحمد لك خلق الحمد والثانية اشارة الى عدم المصحة
 ثم قال ما قيل من اشارة الى مذهب المتكلمين اذ
 قالوا انما العباد عند الله تعالى هي صفته ففي
 عبارة المصمحة لا يخفى ليس بشئ وكذا قال في
 الثانية وما قيل من اشارة الى مذهب الحكماء
 فان ما في جوف فلك القمر مع احوالهم عند من عند
 اي السدق بواسطة القصود فالحمد متعلق به لا صفة له
 ليس بشئ ولا يخفى ان ما توهمه شيئا ليس بشئ ايضا فاعقل
قوله ضرب الثلثة اي التي هي المعنى المبني للفاعل والمعنى
 المعنى المبني للمفعول والحاصل بالمصدر وقوله في الاثنين
 اي الذين هي الحمد للفقير والعرفي وانما لم يقل من ضرب الاربعة
 في الاثنين حتى يشمل اعتبار ما يطلق عليه لفظ الحمد ايضا
 بالنسبة الى كل من الحمد للفقير والعرفي ويصير الاقسام
 الحاصلة من الضرب الاول ثمانية لاسبعة لان شمول
 ما يطلق عليه اللفظ الحمد للفقير والعرفي انما هو على سبيل
 الاجتماع دون الافراد والبدلية فلا يتصور تعدده بالنظر
 اليهما بخلاف الثلثة الاول فان شمول كل منهما اياهما
 انما هو على سبيل الافراد والبدلية فتتعدد كل منهما
 بالنظر اليهما لا محالة ثم لا يخفى ان حق العبارة ان يقول
 من ضرب الثلثة في الاثنين او لا مع ضم ما يطلق عليه
 لفظ الحمد الى ما حصل من الضرب فيصير سبعة وضرب

وضرب الثلثة في السبعة ثمانية لكنه سماح في العبارة
 بناء على ظهور المراد ويحتمل ان يكون قوله فليتنا مل اشارة الى
 المصحة ويحتمل ان يكون اشارة الى ما ذكرنا من وجه عدم
 اندراج ما يطلق عليه لفظ الحمد تحت الضرب الاول ان يكون
 اشارة الى الكثرة وقوله وضرب الثلثة اي التي هي معنى لفظ التبريد
 من الجنس والملاستغراق والعهد وقوله في السبعة انما حاصله
 من الضرب الاول مع ما يطلق عليه لفظ الحمد وقوله وضرب
 الاثنين اي التي هي معنى اللام في لك من اختصاص الصفة
 بالموصوف والمتعلق بالمتعلق وقوله في احد وعشرين اي
 الحاصلة من الضرب الاول والثاني **قوله** اثنتان واربعون هذا
 ينبغي على عدم اعتبار العهد الذي لا جمل ذكرنا والا فاحتمالا
 ستة فمسون حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين اولا
 كما ذكره وضرب الاربعة في سبعة ثمانية وضرب الاثنين في ثمانية
 وعشرين ثمانية ويحتمل ان يكون قوله فليتنا مل اشارة الى البناء
 المذكور فافهم **قوله** على قياس ذكره اه الظاهر قياس
 القريب على البعيد من قبيل قياس السور على المداوي
 لاس من قبيل قياس العام على الخاص كما توهم وذلك لان
 لان المراد من القرب سنا من القرب المعنوي لا المكاني
 وحاصل الحضور الذي يكون من قبيل القرب السور على المداوي
قوله فليتنا مل اي على تقدير يكون فافهم هذه التبيين تارة
قوله ترجع هذه النكتة الى الثلثة الثانية اي يتوقف تحققت
 حيث جعلت على المأذورة توقف العلول على العلة
 واما ما قيل من ان في جعل الثانية علة للاولى نظر فان العلة

ولا يخفى ان ارتفاع الاحتمالات الى غير المبلغ ليس جسمية على اعتبار الاحتمالات
 من الكلمات فقط واما اذا اعتبر معها الاحتمالات الحاصلة من نكتة اخلاصية
 على الفعلية واختار الخطا على الغيبة واحسار تقديم ذكره على الحمد في قوله
 كما ذكرنا ان لا يضل فاعرفه

من قولنا اذ اللاتي بحال الحامد ان يلاحظ المجهود قريبا حاضرا
 وشاهدا وافرقة بينهما فاقط بنا على ما مر من ان
 المراد من القرب المحصور الذي يقتضي قتال **قول** فلا يحسن التقابل
 وذلك لان الاول لما كانت راجعة الى الثانية بحسب الحقيقة
 والمال فلا وجه للتقابل بينهما بهذا الاعتبار لانه يقتضي الغيبة اكثر
 المغايرة مما تقتضي بينهما بحسب الظاهر لان فوجبه بهذا الاعتبار ولذا انما
 فلا يحسن ان لم يقل ولا يصح **قول** قلت حاصل النكتة المحيطة بالمق
 بالذات من النكتة الاولى التبتة على وقوع هذا الحمد على الوجه
 اللاتي مع قطع النظر عن اللاتي بحال الحامد او المجهود والمقصود من النكتة
 الثانية احداث ثبوت اما التبتة على بيان اللاتي بحال
 الحامد واما التبتة على بيان اللاتي بحال المجهود مع قطع النظر
 عن بيان وقوع هذا الحمد على اللاتي **قول** وعلى التقديرين اي
 من تقديرين النكتة الثانية **قول** ان مدار الكل آية اي النكتة ما
 الاولى والثانية باحتماليهما ولا يخفى ان يكون تلك المقدمة
 مدار الكل يقتضي مغايرة متساوية ومغايرة متساوية الاولى
 وكذا مغايرة متساوية احتمالي النكتة الثانية واما مغايرة متساوية الاولى
 احتماليها فغير ظاهري لان يقال ان اعتبارا اخذ الغيبة في ادعاء الاحتمال
 دون الاخر فافهم واما ما قيل من ان مدار الاول ليس
 على تلك المقدمة بل على مقدمة اذ اللاتي بحال الحامد ان
 يلاحظ المجهود قريبا بينهما فرق فاقط بنا من
 ان المراد من القرب المحصور الذي يقتضي قتال **قول** وما ذكره في
 الحاشية من قوله كما انطوى به قوله تع ونحن اقرب آة
 الى هذه اي شتمال الكلام على صنعة السليح **قول** لكونه اي ذكر

وايضا الاول في قيل المحصور الذي يقتضي قتال
 فلهذا الاعتبار ايضا يصح التقابل بينهما

اي ما ذكر في النكتة الثانية **قول** اشارة الى مضمون حديث الم وهو
 قوله الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن
 تراه فانك يراك ووجه هذا السليح هو ان حامدا لم تقع عايد فاذ لا
 كان اللاتي بحال الملاحظة المذكورة وهو موافق لمضمون
 الحديث فيمكن ان يكون اشارة اليه فتأمل **قول** في
 حاشيتها اي في حاشية النكتة الثانية **قول** وحي اي حين
 كانت النكتتان اثنتين الى التلخيص **قول** لما فيه التنازع
 عطف لما فيه الاول وكلاما متعلقا بالاختيار وكلمة من ما
 في الموضوعين بيان وكلمة على فيها متعلق بالقبض والتلخيص
 جزاء **قول** ولو سلم اي ان اللاتي بحال ملاحظة آياه كذلك
 قبل الشروع فيه **قول** فلانهم التوقيف المح وهو سوق الدليل
 على وجه سطر الموط واهنا ليس كذلك اذ المقصود انما هو
 توجيه اختيار الخطاب في اثبات الحمد والدليل المذكور على ذلك
 التقدير لا ينبغي ولا يقتضي اصلا بل انما يقتضي الثانية
 بالخطاب قبل الشروع في الحمد لا في اثباته مع انه الموط
 وذلك ظ ولا يبعد كل البعد ان يقال المراد انما اخذنا
 للاخطاب في الاثبات لان اللاتي بحال الحامد الملاحظة ما
 المذكور قبل الشروع ولما كان الاطلاع على الاشياء
 بذلك اللابقية انما يكون بذكر ما يدل عليها قبل الشروع
 وهو كاف الخطاب مثلا والحال المقام لكونه مقام الحمد
 التي عن ان يتقدم على الجملة بحدثة شئ بقدر الامكان
 الى بل الخطاب في الجزء الاول من تلك الجملة تدارك لما كان
 عليه سبب القدر المذكور وتبينها على حصول تلك اللابقية

اراد تعبد حين تراه بصيرتك وقوة تفكيرك كما انك تراه بصيرتك وكما انك تراه بصيرتك
 لا يحتاج الى الاستدلال فلهذا لم يذكر بصيرتك وقوة تفكيرك لا يحتاج الى الاستدلال
 بمنزلة المشهود والمحسوس فدرجته الاحسن فوق درجة الايمان فانه مكتسب مسلكه
 انعام الله تعالى وفضل ليس للعبودية بخلاف الايمان فانه مكتسب مسلكه

لا ينبغي ان يقع في افتراء مسلكه
 لا ينبغي ان يقع في افتراء مسلكه

ح انه الخط

سبب وقوعها في خطبة الكتابة عن عرف الشرع ويحتمل
 ان يكون قوله قد يبرشدة الى ما في الجوابين مما ذكرناه
 في الماشية **قوله** فيه ان كون الملائق آة حاصل السؤال
 ان الحمد عبارة عن مجموع قوله لك الحمد فلو كان ما به الخطاب
 خارجا عن الحمد كان تقديمه مستلزما لكون الماشية ههنا
 قبل الشروع وهو ظاهر من حيث كونها قبل الفراغ
 فضلا عن الشرع اذ ما خبرنا يكون بالاتباع به بعد تمام
 الحمد وانما هو بعد الفراغ لا قبله واما اذا كان داخل فيه كما هو
 الواقع فلما اذ شئ من التقديم والتأخير لا يحصل كونها
 قبل الشروع فضلا عن احدهما بخصوصه فلا يكون التقديم
 مستلزما له شئ منها لا يفوت كونها قبل الفراغ
 فلا ينافي فيه التأخير ايضا فلما فائدة في التقديم فقوله بتقديم
 لا يستلزمه اذ ناظر الى قوله يحسن قبل الشروع وقوله وتأخيره لا ينافي
 الخ ناظر الى قوله او يحسن قبل الفراغ عنه ولا يخفى ما في العبارة
 من الحرارة والاولى تبدل قبل لفظا على في قوله قبل الشروع
 في الحمد واسقاط لفظ التقديم في قوله تقديم كون الماشية
قوله ويمكن دفعه على التقديمين اي على تقديمين يراد بالاولى
 قبل الشروع او قبل الفراغ وحاصل دفعه ان قوله لك الحمد
 فرد من افراد مفهوم الحمد الشامل لجميع افراد هذا الفرد
 مركب من جزئين الاول هو لك والى على الخصوص والثاني
 وهو لفظ الحمد له مفهوم عام شامل لهذا الفرد وغيره من
 جميع افراد الحمد وهو ما الوصف بالتجليل على جهة التعظيم
 والتعجيل واما فعل ينهي عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعا فلما

لقد اريد به الحمد
 كونه منعا فلما

قلما قدم الجمل الدال على الحضور على الجمل الذي له المفهوم
 ان شمل لهذا الفرد وغيره من الافراد علم ان الحضور للمدلول
 للماد مقدم على جميع افراد ذلك المفهوم غير هذا الفرد لانه
 كون الدال على الحضور جزءا منه ينافي في التقديم عليه بدیهة
 وحاصل الدفع الثاني ان مفهوم الحمد لكونه صادقا على هذا
 الفرد اعني قوله لك الحمد بمنزلة هذا الفرد فتقدم لك على لفظ
 الحمد كما تقدم على الفرد والتأخير عنه كالتأخير عنه في التقديم حصل
 المقصود بالتأخير بقوت المقصود فظهر وجه الاستنباط ولا يخفى
 ان الاول يفيد اعادة تقديم لك تقدم الحضور على سبيل الحقيقة
 على الحمد في جميع الافراد غير هذا الفرد والثاني يفيد اعادة تقدم على
 هذا الفرد فقط على سبيل المجاز ويكون جميع الدفعين حتى لا
 يفيد التقديم مطلقا وعبارة بهيكل الجمع فافهم **قوله** قيل الحمد لجميع
 قوله انه محصل السؤال ان المقام انما يقتضي تقديم الحمد على
 لك لو لم يكن لك داخل في الحمد ومن جملة اجزائه وليست من
 نظيره ما في السؤال السابق ويحصل الجواب ان لك
 والحمد وان كانا متساويين في الجزئية لهذا الفرد من الحمد
 اعني الجمع المركب منها لك الحمد بعد مفهومه على هذا الفرد كما يصح
 على غيره من افراد الحمد ولك ليس كذلك فمقام الفرد لا قضائه
 كثرة الاستقام بشأن ما يصدق هو عليه يقتضي تقديمه على لك
 لو لم تكن تقديم لك **قوله** خصوصا في هذا المقام اي مقام الحمد
قوله لا غير ذلك مثل البرك والاسنن اذ ومجر والاشتمال
قوله وحاصل ان الحمد مقدمه اي كان الحمد مقدم عليه
 بالطبع ايضا **قوله** وان كان باللسان فكذلك اي من مقوله

ذلك

لقد اريد به الحمد
 كونه منعا فلما

فما خبره عنه ينافي كونه الماشية
 قبل الفراغ عنه مستلزم

وهي كونه الملائق بحال الحمد
 ان يلاحظ الحمد اولا

التقدم بالطبع هو ان يكون المتقدم
 منزها عن كونه المسمى بالمتقدم
 فانه لا يكون له كونه المسمى بالمتقدم
 فانه لا يكون له كونه المسمى بالمتقدم

الفعل ولا يخفى ان هذا التعريف لما يصح والرب بما يحكم المعنى الوفي الا
 فالحال للفعل لا يكون الا بالثبوت **قوله** واما لو كان عبارة
 عن نفس الكلام لما قيل ما حاصله ان يكون المراد عبارة عن
 نفس الكلام المحض من معنى على المعنى العرفي دون اللغوي
 لانه الوصف بالجميل ونفس الكلام انما هو الجليل لا الوصف
 به وانت جدير بان العرفي ايضا لا يصح على نفس الكلام
 لانه فعل ينفي ونفس الكلام ليس بفعل ولا فعل كلام المحض
 مبني على المسامحة والامر فيه سهل عند من هو اهل فتايل
قوله الى المقولات السبع جميع المقولات وهي عبارة عن الجنس
 العالي الذي لا يكون قوة جنس يسمى به لانه يقال على ما
 تحت من افراد في جواب ما هو على ما بين في موضعه وهي
 بالاستقواء منصفة في عشرة اقسام الجود والنبوة الباقية
 هي تمام العرض من الكيف والكم ومتى واين والملك
 والوضع والاضافة والفعل والانفعال لا يوجد في الاخر
 نسبة اصلا بخلاف السبعة الباقية فانها لا يخرج عن
 النسبة على ما هو جواب ولهذا قسموا مقولات العرض الى
 نسبية وغير نسبية وبسط الكلام لا يليق بهذا المقام
قوله لكنه نسبة بين الفاعل والمنفعل فيه انه اذا كان الفعل
 عبارة عن ثبوت النسبة والمراد ليس كن كن فكيف يصح حكمه
 او لا يكون من الفعل بل ان كان ليس بفعل كما انه ليس بنسبة
 وبعد فرض كونه فعلا فهو نسبة ايضا **قوله** على ما لا م التوفيق
 اه لا يخفى ان شمول قوله من كلمة اللام حرف التعريف
 انما هو على من سبب سببه واما على من سبب الخليل والمبر

والمبر فكلما اذ حرفه عند الخليل هو الالف واللام لا اللام
 وحده عند المبر هو الالف فقط كما بين في موضعه
 على ما صح بالمحقق اه في شرح التلخيص ان كلاما من كلام
 الاستغراق والجنس ليس بالتحصيل ولم يتعرض للمعنى
 الخارج لانه بالاتفاق لا يفيد الطهر ونبوه السيد في الاستغراق
 اي دون الجنس **قوله** واما كلاما فيه انه من قبيل الجمع
 بين معنى المشترك في الارادة وهو غير جائز عند المحققين
 ويمكن ان يحمل على عموم الجواب ان يراد ما يطلق عليه كلمة اللام
 وفيه ان ما يطلق عليه كلمتها هي مؤنذ كورسها ثم لا يخفى
 انه على تقدير الجمع يكون في الكلام تأكيد ويكون الاختصاص
 المستفاد من التقديم تأكيد الكل من الاختصاص المستفاد
 من الاتيين على الانفراد وان كان بالنظر اليهما معا يكون
 تأكيدا على التأكيد فاعرفه **قوله** مرتبط بالظان بيان لقوله
 ثابت لسنه وقابضة الاشارة لان الثبوت يعني الاثر
 حتى يشمل اختصاص الصفة بالموصوف واختصاص المتعلق به
 بالمتعلق على ما عرفت سابقا فتأمل **قوله** يجوز ان يتعلق
 بمجرده واحد كما كان جواب لما يكاد ان يقال لما دل الكلام على ان
 كل مجز او جنس المراد مرتبط به لا يتصور ارتباط مجز او غيره
 مع فقيه الطهر وحاصل الجواب ان لا يتم تصور تعلق مجز
 لم يتعلق به مع لكن يجوز ان يتعلق مجز تعلق به كذلك
 الغير ايضا وفيه ان فيه ثبوتية قيام الصفة الواحدة
 بالثبوتين مجز او غيره تأمل وحاصل قوله اللهم اه ان المراد
 من الاثر او المراد مرتبط به على سبيل الاستغراق اعلم من الاثر

ولا يجوز ان يكون الالف في قوله تعالى والحمد لله رب العالمين
 الصدق والسخاوة في العرب مستغنية

ليس من جنسها الا ان يقال ما يطلق عليه
 كلمة ما صح

المتعارفين في هذا الباب من غير ان يكون الكلام محمولا على الاول
فلا يتصور تعلق ما تعلق به تع ذلك الغير ايضا فيفيد الحكم
ولا يخفى ان هذا انما يتم في النظر الى لام الاستغناء دون
الجنس فتأمل **قوله** فلان لام الملك وصنعت للاختصاص
بمعناه لا يشعر كلامه بان ما في الثالث كالثاني انما هو بالنظر
الى لام الملك فقط دون لام التعريف وليس كذلك
اذ ما في الاول بعينه واراد على الثالث ايضا بالنظر الى
التعريف الا ان يقال فافهم **قوله** من لامي الملك
والجنس لا يقال هذا المنقول متناف فيما سبق من قوله
وتبوء السيد السند في الاستغناء المشعر بعدم المتابعة
في الجنس كما اشرنا اليه لانا نقول هذا كما يشعر بالذكر مع
لام الملك مبني على ما سيجري به من ان لام الجنس مع
لام الملك ايضا يفيد الاختصاص ما سبق مبني على ما
الاستقلال والافراد اي ذكره من غير ذكر لام الملك
فلا منافات على انه يمكن الدفع اليه كجمل الاول على عموم
المواد وهذا على خصوص مادة الطرد ورجا يؤيده قوله ههنا
بدلان على اختصاص الحمد به تع وفيه فتأمل **قوله** ما حاصله
ان هذا اي ما ذكره من كون التقديم لتأكيد الاختصاص
قوله وفيه نظري فيما ذكره في الحاشية لنظر **قوله** فلان البناء
المذكور اه اي بناء كون الاختصاص مستفاد من تقديم
النظر في تأكيد الاختصاص مستفاد من اللام على ما صرح
به السيد السند مما لا يحتاج اليه في تبيين ما ذكره او يكون
اللام للاستغناء فيهم ذلك المذكور من غير حاجة الى ذكره

اي اقتصر على بيان الاختصاص المستفاد من لام الملك
لا حكم لام التعريف كما جهل به قديمي الامم

الى ذكره قدس سره اذ بذلك يحصل المذكور المبني عليه ذلك
المذكور فلا حاجة في ذلك الى غيره اصلا فضلا عن المذكور
وموظف ويكون الجواب بان مراده ان ما ذكره من كون
ذلك الاختصاص تأكيد للاختصاص المستفاد من اللام
على سبيل السؤال للام التثنية مبني على ما ذكره قدس سره
فلما كان افادة لام الاستغناء الاختصاص غير مشكوك
فيها على ما يدل عليه متبوعة السيد التفتازاني فيه وافادة
لام الجنس والملك اياه مشكوك فيها كما يدل على
الاول عدم متبوعة السيد التفتازاني فيه وعلى الثاني
ما ذكره من قوله فلان لام الملك وصنعت الاحتياج
الى شئ من كلام من يوثق به في الاخرين كون الاول
فذلك ان بالبناء المذكور لتقدير ما ذكره قالينا المذكور وان
لم يكن محتاجا اليه بالنسبة الى تبيين اصل المراد لكنه محتاج اليه
بالنسبة اليه على وجه الشمول فتفطن **قوله** على قول السيد
السند اننا قلل حال عليه غير مرضي عنده كما ذكره آنفا
فلان الكلام فيها هو المعبر عنه لا عند غيره على ما لا يخفى
قوله فلان لام الملك كاف فيه انه ان اراد ان
الاختصاص مستفاد من لام الملك كاف في حصوله
المقص فلا حاجة في حصوله الى ان يضم اليه الاختصاص
المستفاد من لام الجنس مع مقارنة لام الملك
كما هو الظاهر المتبادر فقد عرفت في الحاشية السابقة
ما يدفوعه وتذكر وان اراد ان لام الملك كاف في افادة
الاختصاص من غير الضمان لام الجنس مع كلامه يشعرو

بان كلامها يحتاج الى الآخر في افادته فانه ليس كلامه
 بل منقول عن السيد لان الاستعارة المذكورة لا يلزم من
 ذكرها مع عدم افادة كل منهما اياه بدون الآخر بل يجوز
 افادة كل منهما بدون الآخر وافادة احدهما بدون الآخر
 من غير عكس كما هو كذلك ههنا نعم ظاهر هذه العبارة
 المنقولة بالاستقلال كل منهما على عكس الاستعارة المتوهم
 فتفتن **قوله** تكرر على قول السيد السند الجواب وانما احال
 عليه لانه غير مضمي عنده كما ذكره آنفا ولان الكلام فيها هو
 المعبر عنه لا عند غيره على ما لا يخفى **قوله** او الجنب والعبد
 الجواب عن كونها لا من التعريف اصلا **قوله** واما التوضيح
 الجواب عما يمكن ان يقال اننا لانم لان لام الملك عند
 السيد السند كاف في الدلالة على الاختصاص كيف لا
 وقد صرح في حاشية الكشف بان لام الملك والجنس
 تدلان على الاختصاص المقتضى فلو كانت كافية في الدلالة
 عنده فلم نعصر لذكر ذلك اللام في ذلك المقام **قوله**
 وهذا المعنى غير ان لما كان معنا مطلقا ان يقال ذكر لام
 الجنس ايضا يجوز ان يكون لهذه القائدية دفعة بانها
 غير متصورة هنا حتى يكون ذكره ايضا لها **قوله** الملك ان يقال
 اي في جواب الوجه الثاني من نظر المذكور **قوله** الاختصاص
 مطلقا اي اعم من ان يكون ذلك الاختصاص بعد الاستقلال
 استفاد من اللام او قبله او معه **قوله** للاختصاص استفاد
 من لام لك ولا يخفى ان اذا ورد الاعتراض على تقدير
 ايراد لام لك من كلمة اللام فوردوه على تقدير ان يرد

ان يرد منها لام التعريف اجل واظهر ولعل ذلك اقتصر
 على لام لك فلا وجه لما قيل من انه لا وجه لتخصيص لام لك
 بالذكر وسيجي في مباحث الصلوة ما يؤيد هذا فالنظر **قوله** وكذا
 افادته بعد الجواب ان هذا انما هو شرط في التأكيد على
 على مصطلح النجاة دون اصل المعنى والظاهر ان التأكيد عندهم
 عبارة عن تكرير الشيء فيجوز ان يكون الكلام مبنيا على التأكيد
 دون الاول بل الظاهر ان يجب ان يحل عليه اذ لا يصدق
 عليه شيء من تسمى تأكيد النجاة لا اللفظي ولا المعنوي على
 لا يخفى ان تتبع كتب النحو **قوله** الا ان يقال اللام اه حكمه
 ان الاختصاص المستفاد من اللام انما يتوقف على مجرد
 اللام ومداخله والمستفاد من التقديم يتوقف عليها
 وعلى السند اليه وعلى تقديمها عليه ايضا فتوقف عليه الاول
 جزء من موقوف عليه الثاني والجزء مقدم على الكل فضلا
 عن التقدم الزائد عن الكل المعبر هو ايضا في موقوف عليه
 الثاني والموقوف على المقدم مقدم على الموقوف على
 المؤخر وفيه نظر لانه ان اراد ان اللام بمجرد انضمام متعلقه
 يدل على الاختصاص الخاص اي اختصاص المختص الخاص المعين المراد
 بالاختصاص والتقديم لا يدل عليه الا بعد ذكر السند والسند
 اليه فلان ان اللام بمجرد ذلك الانضمام ايضا يدل
 عليه كيف لا والمختص الخاص لا يفهم الا من ذكر السند و
 السند اليه وان اراد ان اللام مجرد يدل على اختصاص
 ما اي اختصاص شئ ما بمداخله المختص والتقديم ليس كذلك
 بدون السند اليه فلان ان ليس كذلك بل الظاهر ان

اي في بيان كنه تقدم النظر
 على الصلوة مستحقة

ان تقديم المسند الظرفي ايضا يدل على اختصاص شئ ما به
 قبل ذكر المسند اليه على ما لا يخفى على من زان حلاوة علم
 المعاني ويكون الجواب باختبار الشئ الثاني والفرق
 بالاطراد في الاول وعدمه في الثاني واما قوله بل لا يتحقق اه
 فافهم محل ثائل وكيف لا ولو كان كذلك يلزم في كل مورد
 التقديم التفظ بطله على الاصل او لا ثم بعدل عنه الى صورة
 وذلك ظاهر البطلان اللهم الا ان يحل البعدية على الذاتي
 دون الزمان فافهم وايضا قد يكون التقديم لتشوق المسند
 اليه كاسبغ والظان افادة التشوق انما يحصل بملاحظة تحقق
 التقديم قبل تحقق المسند اليه ويحتمل ان يكون قوله فليتنازل
 اشارة الى جميع ما ذكرنا هذا وقد عرفت الجواب الثاني
 في الاشياء السابقة فنذكر **قوله** على الاختصاص المذكور اه
 بنسبة على المشهور والافقده رده فيما سبق فتأمل **قوله** بمداخلها
 الذرة اه وذلك لان المختص به فيه هو مداخلها فقط **قوله**
 وحاصله اختصاص المله بالاختصاص اه وذلك لان المختص
 فيه هو مجموع لك وهو متضمن للاختصاص فيكون حاصله
 اه **قوله** وبين المعنيين بكون بعيد لان الاختصاص مستفاد
 من التقديم هو اختصاص المله بالمسند وهو مجموع لك والمطلوب
 والمستفاد من اللام هو اختصاصه بغير لك وهو الكاف
 والمجموع من حيث هو مجموع بين الجوزية بتباينها **قوله** يلزم
 ان لا يكون المله مختصا به اه على الثاني فلا شرح يكون
 متعلقا للاختصاص بغيره تعالى فيكون مختصا بذلك الغير
 ولا يكون له اه فضلا عن الاختصاص به واما على الاول اه

او يحل البعدية على التام التام
 دون اخراجي

الاول فلتخرج يكون متعلقا للاختصاصين اعني الاختصاص
 باله والاختصاص بالغير فيكون حاصلهما معا للاختصاص به
قوله وهذا القدر كاف اه اقول كون التلازم كافيا في التاكيد
 مبني على انه مستلزم للاختصاص والمعتبر فيه وذلك لان الاختصاص
 مستفاد من اللام وهو اختصاص المله به لما كان مستلزما
 لاختصاصه بالاختصاصين اه والاختصاص مستفاد من
 التقديم وهو اختصاصه بالاختصاصين اه كان كل من اللام والتقديم
 مقيد للاختصاصين احدهما مفاد منه صراحة والآخر التمر اما
 فالتقديم من الاول صراحة مستفاد مع التقديم من الثاني
 والتمر اما بالتمسك مستفاد من الاول التمر اما مستفاد
 من الثاني صراحة وبالعكس **قوله** ومما دلت عليه نقل عنه
 في الحاشية وجه الاول انه ان ظاهرا التعريف الاول لا يشمل
 المنه على النوع الواحدة فهو غير جامع والتعريف الثاني
 يشمل المنه التبيينية ايضا مع ان المقصود تعريف المنه
 التوضيحية بحسب الظاهر غير مانع ويمكن هذا في مثل هذا المقام
 عن المقامات الخطابية انتهى **قوله** اللهم انما تحرك والحمد لله وما بينه
 قد كسر ه هناك مواز اذا كان نفس المله والشكر من النعم
 ايضا لم يكن لاحد الاثبات بهما على التمام والكمال المستلزما
 تسلسل الافعال الى ما لا ينشأ من شئ كلامه واعتبر من عليه
 بان النعم انما يقتضي الشكر لا المله فالتسلسل فيه فقط لما في المله
 انية واجيب بان تسلسل المله انما هو تسلسل الحمد الجميل
 ح ومما لا غم هذا وانت جبر بان الاعتراض انما يدور عن
 الاصل اذ الريد بالمعنى اللغوي واما اذ الريد بالمعنى العرفي فلا

مستلزما لاختصاصه به كما

ويستلزم ان يكون المشهور ان ينشأ من
 ان لا يكون له ان لا يكون له
 فليكن ان لا يكون له

ان لا يكون له ان لا يكون له

تفصيل ما في المتن من حيث هو
 في المتن من حيث هو
 في المتن من حيث هو

على ما ينبغي ثم اعلم ان هذا الاعتراض بعينه مع الجوابين المذكورين
 جازهما في الوجه من وجهي العرض العجز وكذا خلاصته مع
 الجوابين جاز في الوجه الاول منها اي ثم ان التسليم انما هو
 في افراد الصاد عن الطامد كما يدل عليه كلام السيد
 هناك لاني افراد الطامد على ما يشعر به كلامي لمحتسنا
 من قوله في الطامد فلا بد من صفة عن الظا ولعل سبب من
 فكم النسخ والسنة الصحيحة في الطامد في المحامد والنجفي انه
 من الوجه الثاني على الاول لان التقابل بينهما بالاعتبار
 ان المحفوظ في الاول موثقة افراد النعمة وحملها سواء كانت
 منتزعة في نفسها او لا والمحمول في الثاني هو الجرم بعدم التناظر
 فانهم **قوله** وفيه منافقة اي فيما بينه السيد وكذا في
 الوجه الثاني **قوله** بنف من غيره من النعم هذا وان كان
 نظر البعض ما في قالوا في دفع النكاح فتفاوت من حديث
 السنة اي امره في مال فيقتضي سببا اخرى وهكذا الى غير
 الشهادة لكن فيه ان الظان السبب الداعي الى الحمد
 هو النعمة ولا يجوز ان يكون الشر سببا لنفسه ويجعل
 ان يكون احد الابحاث المذكورة في الحاشية المنقولة عنه منها
 هذا والاخر ما ذكرنا في الحاشية السابقة فقط **قوله** فلا يلزم
 التسليم نقل عنه في الحاشية اللهم الا ان يقال لا يتبين
 بالمدعى وجه الكمال يقتضي ان يكون المدعى بالذات للمحمود
 عليه وهما ابحاث لا يثبت ايرادها في هذا المقام فليست
 انتهى **قوله** اي من النسخ بتمثيله هذه اشارة الى دفع ما
 يمكن ان يتوهم من انها انما هي مشتقة من موق فقط

قوله

ورأيت بعد تعليق الحاشية في بعض النسخ
 في الحاشية موافقا لما ذكرناه من

الآن

قال السيد كل من رتب على نفسه
 فانها تتركب من اجزاء
 فانها تتركب من اجزاء
 فانها تتركب من اجزاء

وقط لا من من عليه فكيف يتصور احتمال الاستغناء **قوله**
 فيجمل المنة بيمين اي الصبر بين والكوفيين في الاستغناء
قوله بين المعنيين كما نقل في الحاشية عن الكتابين المنقولين
 من قوله من عليه اي نعم عليه ومن عليه منة اي امتن
 عليه كذا في الصحيح ومجمل اللفظ انتهى فظهر ان المراد من المعنيين
 هما الانعام والامتنان ومن الكتابين هما الصحيح ومجمل **قوله**
 الا ان المنة مصدر له الح واما الحق فهو مصدر بالمعنيين جميعا
قوله باحد المعنيين وهو الانعام **قوله** بالمعنى الاخر اي الانعام **قوله**
 عليه الكتابان اي المذكوران **قوله** ومن هذا التحقيق انه فهو
 ان المنة لم يجر مصدر الحق بالمعنيين بل احدهما دون الاخر
 وفيه انظم بيمين من هذا وجه الاشكال اصلا وانما يتبين منه
 لو بين فيه المعنى الذي لم يجر مصدر له به وليس فليست الا انه
 ت مل في العبارة لظهور المقصود بسبب الاحالة ما في الكتابين
 وظهور الامر فيما ثم ان الغرض من هذا التحقيق دفع ما يمكن
 ان يتوهم من انه يجوز ان يكون المنة مصدر الحق الذي
 هو بمعنى النعم لا مجال للاشكال الذي ذكره الشافعي بقوله
 وما يقال انه اصلا ولا حاجة الى مؤنة الجوابين المذكورين ايضا
 ولا يخفى ان هذا التحقيق لو كان متحققا لما دفع من التوهم
 وتبين وجه ذلك الاشكال على ما ذكره اظهر من ان يخفى
 لكن في تحقيقه بحث او قد قيل في حاشية بعض حواشي
 الشرح للسعودي ان المنة تطلق على اربعة معان
 الانعام والامتنان والقطع واذا تاب القوة فعلى الاولين
 يتعدى يعلى وعلى الاخيرين بنف انتهى وقد نقل عن الشافعي

ما
 في

قوله

ايضا ههنا حاشية فارسية ونرى المنه والامتنان منت
 سناون ونمت وادن وليد بان يعني انتهى فمذا المفعول
 صر بان في عدم تحققة اللعم الا ان يركب فيها تاويل اركي كما
 وسو ذكر المصدر و ارادة الفعل لكنه بعيد جدا **قوله** وانت خير
 بان النقل اه اي النقل المذكور من الكتب المذكورين والمقصود
 من هذا الكلام توجيه لفظ المنه على هذا التحقيق بحيث لا يكون
 لذلك الاشكال محال وحاصله اننا ثبت من هذا التحقيق
 وجه الاشكال لو كانت المنه الواقعة ههنا مصدرا صر فاي
 مصدرا تاكيد بالايدي على امر زائد عن الفعل لا نوعيا واما اذا
 كان مصدرا نوعيا من المنه بمعنى الانعام فلما يتبين من هذا
 التحقيق ايضا وجه ذلك الاشكال اذ وزن الفعل للمفعول
 على ما بين في موضعه **قوله** ويجوز ان يكون الخ كانه جواب عن
 سؤال مقدر كانه قيل لا يجوز ارادة هذا المعنى لان المقام
 لكونه الحمد اي عنه فاجاب بقوله ويجوز الخ الخ الظاهر ان تعيين
 النوع انما ثبت من الكلام بان على العمل الى وجه ولا بد من
 حملها عليه او على العمل الذي معنى لان الجنسية والاستغراق
 يتاويان النوعية اللعم الا ان يحمل على جنس ذلك النوع
 والاستغراق افراده فتأمل **قوله** بان يكون المبنى للمفاعل
 اي المصدر المبنى للمفاعل حاصلا من نوع اي قايما به فقوله بعد
 متعلق بالاثبات ومن ثمة الصغر فان قوله كلام المص
 يتضمن اثبات المنه لمرتع صغري وقوله وكل ما يتضمن ذلك
 فاسد كبري وقوله لان المنه بهذا المعنى اه علة للكبري
 والنتيجة فكلام المص فاسد فقوله فاثباتها الخ ليس بنتيجة

الفرق بين كون المنه مصدرا او بين كونها للمفعول في درود الاشكال
 على الاول عدم دروده على الثاني هو انه لو صرح المصدر بانه مراد بالمنة هو
 المصدر لا مراد الاشكال كساج الى دفعه كذا ما اذا اراد
 بان مراد النوع فلا تفضل مستله عند الرحمن

صلح

بنتيجة كما يتبادر الى الفهم بل انما هو متفرع على علة الكبري
 والنتيجة مطوية كما ذكرنا لظهوره وكما هو الظاهر من جملة الصلوة
 فيه انه قياس مع الفارق اذ جملة الصلوة وان كانت
 على صورة **قوله** والجواب الاول منع الخ اي لانهم ان كلام
 المص يتضمن اثبات المنه بالمعنى المبنى للمفاعل بعد تع واما
 يتضمن اثباتها لمرتع بالمعنى المبنى للمفعول وهو امتنان النعم
 عليه ومعنى هذا المعنى ليس بمنتهى عنها بل المنتهى عنها انما هو المعنى
 المبنى للمفاعل وهو متف ههنا فافهم **قوله** الاول تقديم الجواب
 الثاني وجه الاولوية على هذا التوسيم سواء الجواب الثاني
 تسليم والاول منع والمشهور في طريق النظر تقديم تسليم
 على المنع **قوله** كما هو الظاهر جملة الصلوة فيه انه قياس مع
 الفارق اذ جملة الصلوة وان كانت على صورة الاخبار
 ككندا عا والدعا انشا جزفا فيكون اثنا وجملة الحمد
 ليست كذلك ضرورة انه لا معنى لدعا الحمد لمنع وظلا
 وصورتها ليست صورة الاثنا فتأمل **قوله** الجواب الثاني
 للبطل مجموع اه في صلاحية هذا السندية بحث اذ مع ذلك
 كونه خلاف الظ من العبارة لا ينافي مدع الخصم لان كلامه
 في المنه التوجيهية التي يكون الغرض منها لوم المنعم عليه
 والتكبير الفضل عليه والظا انهما متضمنة للماذي لانهم صرخوا
 بانها مائة للضيعة ومبطله للصلاة للصداقات لانه يتاخر
 منها المنع عليه فيقدم عليه فيمحو الخاطا من الانعام والصدق
 ثم لا يخفى ان الاول ذكر المنه بدل المنه وكذا فيما ياتي فتأمل **قوله**
 لكن لا يستلزم المنه عن المنه فيه ان الظ ان المنه على تقدير

المفروض مستلزم لابطال الصدقة وابطالها معنى عند ذلك
لان الظاهر ان المستلزم للمعنى عنده ايضا معنى كما ان
مستلزم المحال كالمحال والاككان المعنى عن المعنى عن عيشا
ضرورة تحققة عند تحقق مذكورة والمذكور جانب التحقق لعدم
المعنى عنه على ان كون الشيء المباح في نفسه المبطل لعمله
بسبب المقارنة مباحا عند محل نظر الا يري ان الكلام
مثلا مباح في نفسه ومنه في الصلوة لبطاها بمقارنته
وما نحن فيه من هذا القبيل او نعلم في جميع الازمان اكثر من ان
يخص في مقابل **قول** بعد الصدقة لا مطلقا الى اقول في نظر اذ
الظاهر ان المراد بالصدقة مطلق الاعطاء والاعطاء لا الصدقة
المصطلحة في الشرع والاعطاء لا يقع في جميع الازمان والادوات
سواء بعد الحمد على ما يشبهه بما ذكره سابقا في وجهه
العجز عن ادراك اكثر من ان يخصص في التقييد بالبعدية لا يجد
به نفعا فلا شك ان في بحاله هذا ثم اعلم انه على تقدير تسليم هذا
النوع باسرها مع اسانيد بالاثبات بها المطاوعة الثابت
بها انما هو عدم كون الكنة مذمومة ومنهية لانها سفة
جميلة والمقام لكونه للحمد يقتضي ان يكون كذلك للمجود
ولكن عدم الالائه يمكن ان يقال انها انما هي بالنظر في
ودليل الكسبي فافهم **قول** قد يدفع الاعتراض ان لما كان
هذا الدفع متعلقا بجميع الاعتراضات والنوع السابقة باجرائه
فصل هذا عن تلك النوع ولم ياتي بالكل في قول واحد
وما ذكره مبتدا وخبره قوله محل نظر **قول** من تقابل قوله
اي من تقابل بقوله بالفعل **قول** لكان باطلا الى الابد غير ملائم

للمقام لفظا **قول** الامتنان والمنته مشر او فائز الى دفعه لانه
يكاد ان يتوهم من كلام الله حيث قال المعنى عنه موصوفه... المنع لا امتنان
المنع عليه والمراد منها هو الثاني فلما اشكال اع التوهم فبان
يقال لا نعم ان امتنان المنعم عليه ليس بمنته لانه والمنته
من الالفاظ المشروطة فان كان احدهما منهيًا عنه كان الآخر
ايضا كذلك بالضرورة واما الدفع فبان يقال سلمنا انها
مشر او فان لكن لما قابل الله الامتنان المضاف الى المنعم
عليه بالمنة المضافة الى المنعم علم بقرينة المقابلة والاضافة
ان المراد بالامتنان هو المعنى المبني للمفعول اعني كونه
محمودا وبالمنة هو المعنى المبني للمفاعل اعني كونه مانا ولا شك
في جواز كون شيء واحد منهيًا عنه بالمعنى المبني للمفعول وغير
منهي عنه بالمعنى المبني للمفاعل وما نحن فيه من هذا القبيل
ثم لا يخفى ان كونها مشروطة في اما مبني على اصل اللغة من
غير نظر واعتبار الى افعالها على وفق قواعد علم الاستقفا
واما مبني على ان المراد قد يكون بمعنى المجرد الجذب واجتذاب
على ما هو جوابه فلما يرد ان الاول من المزيد والتأنيذ المجرد
ومعاز المزيادات في الاغلب مخالفة لمعان المجزوات فكيف
تصور الترادف ولان الامتنان مصدر الافتعال
وهو لكونه للمطابقة في الاغلب لازم والمبني للمفعول
لا يوجد في اللازم فكيف تصور كون المراد منه المعنى
المبني للمفعول على ما ياتي قد **قول** كما استار الية الخاشية
وهي ما نقلت فيما سبق من قوله المنته والامتنان منت نهاد
ونعت وادون ويعد بان يعلى **قول** ولكن المراد ههنا الى

وكذا المراد بالمنة بقرينة التقابل واضافتهما الى المنعم المعنى ط
 المبنى للمفعول على ما عرفت آنفا ولم يتعرض لهما لظهورهما ط
 لان المنه بمعنى الامتنان لكونها لا يتعد بنفسها بل على
 على ما صرح به مختص بالمعنى المبنى للمفعول وفيه ان العرف ان -
 الامتنان ايضا بمعنى ما ولا حرف جر مع شئ منها فينبغي ان
 يكون سوا الية كذلك وقد صرح بعض الافاضل بان كون -
 كلتاهما بمعنى واحد لا يقتضى تعديتهما بشئ وعلى هذا فيجمل -
 الاشكال فتأمل **قوله** وفيه ان كون المنعم عليه الخ ان -
 كون الامتنان بذكر المعنى واقفا للاشكال في نظر لازم
 كون المنعم عليه **قوله** يستلزم كون المنعم مائلا في ذلك
 لان اسم المفعول على وفق قاعدة الاشتقاق يقتضى اسم
 فاعل التثنية لان اسم المفعول اسم لمن وقع عليه فعل
 الفاعل فلا بد من فاعل حتى يصدر عنه الفعل ويقع عليه
 فكون العباد ممنونا مستلزم كون السادة مائلا عليهم
 فالاشكال بان بجار وحاصل الرفع ان المراد بكونه ممنونا
 المعنى العرفي وهو قبول المنعم عليه المنه واتصافه به واخذه ط
 عن المنعم اياها من غير تعرض للمنعم عليها لا يقال على هذا يرجع
 الامر الى معنى الامتنان الذي هو مصدر الافتعال فلما
 فائدت في جعله بمعنى المنون ثم جعل المنون بهذا المعنى لانا
 نقول فرق بين المعنيين او مصدر الافتعال لكونه للمطاوعة
 يقتضى صدور الفعل من فاعل حتى يتصور المطاوعة بخلاف
 هذا المعنى فانه لا يقتضى فانهم **قوله** فتدبر شارح الى
 هذا السؤال مع جوابه او الى السؤال وحده او الى الجواب

الى الجواب وحده اي ممنونا عليه بهذا المعنى دون معنى اسم
 المفعول **قوله** اي الحكم الخطابى الى المصنف للنظر وذلك
 لان الادلة السمعية انما يفيد الظن دون اليقين على
 ما صرح به **قوله** كما ان نفس الخطابى آه لم يفسر بهذا مع انه الظ
 بل فسر بالحكم الخطابى او الشرعى وذكر هذا المستطرد لان
 تخصيص نفس الخطاب من غير تخصيص الحكم غير مفيد ههنا ط
 لجواز ان يكون الخطاب خاصا والحكم عاما مثل قوله تعالى فاما
 اليتيم فلا تقهر واما اليتيم فلا تنهر الآية **قوله** كما هو مصطلح
 الاصوليين فانهم يسمون الحكم الشرعى خطبا لان المكلف
 مخيطة **قوله** هو المنه التى آه اي هو المنه التوجيهية التى آه **قوله**
 لا المنه التى آه اي لا المنه التوجيهية التى آه **قوله** فلا اشكال في
 اثبات ملحق المنه آه الى المطلق من حيث حقيقة في فرد خاص
 لا من حيث هو في اى فرد تحقيق والحاصل انه لا اشكال في
 اثباته لرجوعه الى حقيقة في القسم الغير المذموم دون المذموم
قوله وانما ترك تسمية النبي ام اي على تقدير رجوع ضميرنا الى
 النبي ام واما على تقدير رجوعه الى العرف فتكتة تعظيم النبي ط
 ام الية من كون فلا يتصور المقابلة فلا حقا في انه يمكن ط
 ان يكون التقديم لتعظيمها جميعا اذ لا منافات بين -
 تعظيمها **قوله** وقد عرفت ما فيه اي ما في كون التثنية
 مفيدة للاختصاص والحاصل ان جملة الحمد لما كانت مشتركة -
 على لام التثنية ولام الملك ولام التثنية وان لم تقدم
 الاختصاص لما ذكره هناك لكن لام الملك تفيد حكم هناك
 يكون التقديم لتأكيد الاختصاص وجملة الصلوة لما لم يكن مشتركة

الا على لام التعريف وهي غير مفيدة للاختصاص ما ذكره حكم
 مننا بان التقديم لفائدة الاختصاص فيه نظر لانه ان كان
 الحكم بعدم افادة لام التعريف الاختصاص مبنيا على النظر
 السابق فافادة لام الملك اياه ايضا متطور فيه كما بينه
 سابقا فان كان مبنيا على المشهور فالمشهور ان لام التعريف
 اذا كان للاستغراق او الجنس في الاول ايضا يفيد كما
 بينه سابقا ولا يبعد ان يقال لما وجد في الخبر اللامان
 ولام الملك مفيد للاختصاص مطلقا سواء كان لام التعريف
 للجنس او الاستغراق او غيرهما ولم يوجد اصل لم يوجد
 في الصلوة الا لام التعريف وهي انما يفيد اذا كانت للاستغراق
 او الجنس دون غيرهما من القسمين الباقيين مع انها ايضا
 محتملة لهما سيما العهد لما ذكره كانت التاكيد محققا
 في الحد دون الصلوة فلذلك ذكر في الاول بلفظ التاكيد
 دون الثانية واعرف **قوله** عن افادة لام التعريف اياه غير الظ
 مع ان ما جزم المؤكد بالكسر على المؤكد بالفتح شرط في التاكيد كما
 سبق وفيه اما اولها فلانك قد عرفت ان المراد من التاكيد
 منهنا مجرد التكرير لا مصطلح التاكيد كما هو شرط فيه دون
 غيره واما ثانيا فلانه قد سبق ان دلالة التقديم على
 الاختصاص بل تحققة انما هو بعد تحقق المسند والمستند اليه
 هو الموصوف باللام فافادتها اياه مقدمة على افادته الا بمرج
 انك لو قلت الصلوة على نبيك لم يحصل تخصيص للام دون
 التقديم فافادتها مقدمة على افادته ذاتا بل زمانا فتأمل
قوله فهو اضافي بالقياس اه هذا اذا كان الاختصاص من

من قبيل قصر الموصوف على الصفة واما اذا كان من قبيل قصر
 الصفة على الموصوف فيجوز ان يكون حقيقيا وان كان اللام
 للجنس او الاستغراق ولا محذور فيه على ما لا يخفى ثم ان تخصيص
 اللام بالجنس بالذكر مبنيا على اجل بالنسبة الى لام الاستغراق
 كما بين في موصوف ان لام الاستغراق في الحقيقة لام الجنس
 واما الاختصاص على الاستغراق في المنقول الا ان فلانها اظهر في
 افادة العموم كما سبق فتفادها سبق ولكن وجهه هو مواليها
قوله والا فطلب اه فيه ان الظاهر ان طلب اختصاص الصلوة
 والتحية الكمالين بالبنين ايضا غير مناسب مع انه جوزه في المثال
 الاول فالاولي ان يجعل من اختصاص الصفة بالموصوف مطلقا
 سواء كانت اللام للعهد او الجنس ويجعل الاختصاص حقيقيا ايضا
 مطلقا **قوله** واما ما يقال ان مبتدأ خبره قوله فغيره **قوله** ولو كان
 للاستغراق فهو حقيقي اقول في كل من شرط الشرطية نظر
 اما في الاول فلانه على تقدير كون الاضافة للعهد الخا برجي بان
 يراد بالبنين البنين للعهد واعني محذور ما لا يزم ان يكون الاختصاص
 اضافيا لجواز ان يكون اللام للعهد الخا برجي لا للجنس والاستغراق
 كما ذكره او يكون من قصر الصفة على الموصوف واللام كيف
 ما كانت على ما ذكرنا وعلى التقديم بر لا محذور في كونه حقيقيا
 واما في الثاني فلانها لو كانت للاستغراق او الجنس لم يتم
 الاختصاص الحقيقي ايضا ما لم يكن اللام للعهد دون الاستغراق
 والجنس وذلك لانه وان لم يجز الصلوة على غير الانبياء
 بالاستقلال لكنها جائزة بالتبع كما هو المقرر فلانها لم اختصاص
 الحقيقي مطلقا بل اذا كانت اللام للعهد فقط اللهم الا ان

يجل على جنب الصلوة المستقلة وجميع أفرادها وبعد فيه ان
الظانها جائزة لمطلوع الملائكة على ما هو المقرر في بعض الكتب
الشافية ويحتمل ان يكون وجه نظر المحقق ما ذكرنا من التفصيل
قول اشارة الى التعظيم اهـ هذا الوجه يمكن ختمه بانه راجع
الى السمع بل الى البني واما اذا كان راجعا اليه فالتعظيم له
مذكور بالنظر اليه تع صراحة واما لثبوت بالنظر اليه تع فيجمل
ان يكون اشارة اليه مطلقا **قول** لانه قال المسند
الى دفع لما يكاد ان يتوهم من ان المسند انما هو البني فكيف
يتصور ان يكون التقديم اشارة الى التعظيم بالنظر اليه تع
قول يعني ان اللابيق بحال المصلي اليه ان هذا يمكن من
الشكته السابقة وهو وان حمل السبق على ما هو الاصح من
ان يكون هي نفسه او بنظره سابقة فتعظيم البني واهم له
وشبهه اولى بالاندرج تحت هذا القول مع ان حكمه في
بيان مرجع ضميره لا يسمع بعد من راجعها تحته **قول** ان اللابيق
بحال المصلي وعلى هذا يكون سابقا لما رتب لان الحمد عبادة
ايضا **قول** فتباخر عنها كما لا يخفى وحاصله على قياس ما سبق
ان المصل عليه مقدم على الصلوة بالطبع فقدم عليه في الوضع
ليوافق الوضع الطبع **قول** بمنزلة قوله وهذا دعاءه على
فيه نظر اما اولها فلانه لو كانت كذلك يلزم التكرار في صوته
الا تباين بها كما هو الطريق المشهور اللهم الا ان يحكم على
التجريد واما ثانيا فلانه يلزم التسوية في الصلوة بين النبي و
غيره وهي غير جبرية عقلا وشعرا كما هو جوابه وذلك لان اداء الصلوة
على النبي وغيره يكون بلفظ واحد وليس المراد بالتسوية الا ذلك

الا ذلك اللهم الا ان يفرق اليه بانها على النبي صريحة
وعلى غيره ضمنية واما ثالثا فلانه يلزم فيه التسوية بين الامم
واصحابه وغيرهم من المؤمنين وهذا لا يخلو عن سوء الادب
واما رابعا فلان الباعث على الصلوة على المال والاصحاب
على ما قالوا هو كونهم وسطا بيننا وبين النبي في وصول الفيض
اليهم كما ان الباعث على الصلوة على النبي ام اليه هو كونه وسطا
بيننا وبين الله في وصول النيا وعلى هذا لا يتم المقصود فانما
خاص فلانه لو كان رتبة للمعاليه كافة كما نطق به كلام
السنة لا للمؤمنين فقط يلزم ان يكون الصلوة واهم متفينا
للصلوة على الكافرين ايضا فيلزم مساواة الال والاصحاب
وجميع المؤمنين والكافرين في الصلوة الضمنية والاهم
من ذلك هذا ويمكن ان يكون قوله فافهم اشارة الى البعض
ما ذكرنا او كله **قول** فافهم الكلام اي انما قيدت لفظ الكلام
الواقع في كلام المصلين من الممنوعات والمكبات التقيدية
والاخبارية والاشائية بقيد تمام خبري المفيد للتخصيص
نعتنا اهـ **قول** وتبينها على ان الموازنة اهـ عطف على تعينا
ولا يخفى ان ما قلناه واحد مع ان العطف يقتضي المفارقة الا انه
يقال ان عطف تغيير وانما الى به لان المحل القريب للمناظرة
في الحقيقة ليس نفس الكلام بل هو نسبة التامة الواقعة
فيه كما يفهم من تعريف المناظرة **قول** اما الثاني فظ لان التكرار
من حيث هو لا يكون مدعاة الا الكلام التام الخبري فالموازنة
انما يتوجه بالنظر اليه بتعلق نفس النقل وهي جملة خبرية مثلاً
اذا قلت قال الله في البنية شرط في الوضوء فمناك

بسم الله الرحمن الرحيم

جملته من احد ما هو الاول في نقل والاخرى وهي الثانية منقول
 والمواضع انما يتوجه بالنظر الى الاولى وهي خبرية وغير تمام
 واضرار وانث **قوله** وما يقال مبتدأ خبره قوله فقيده انه لا
قوله مطلقا اي مؤداهم كبا تقييد او غيره احبب الاوثن
 قالوا الى ان يقال في الكلام التام الخبر مثال الاول قولنا قال
 الشيخ في او حقه ومثال الثاني قولنا قال الشيخ بدع
 السموات ومثال الثالث قولنا قال الشيخ الصلوة
 خمس ومثال الرابع قولنا قال الشيخ اقيموا الصلوة واما
 جعل الالف ثم ثمة باو حال الثاني في الاول وتمثيل بقولنا
 قال الشيخ الصلوة اركان مخصوصة فقيده بالايحتمل فلا
 تغفل **قوله** فلا يلزم تخصيص ذلك لانه على الاول يكون
 الكلام عبارة عن نفس المنقول مثلا لا غيره وسواء
 للمالفاظ مطلقا فير عليه ما اوردته واما على الثاني فهو عبارة
 عن النقل وسوجه التثنية كيف ما كان المنقول فلا بد عليه ذلك كما قبل
 ولا يخفى انه لا دخل لكون المدعى بالمعنى الثاني دون الاول في
 دفع الالف والالف ذكر تقييد للمؤداهم المسببة واستيفاء
 للمقتضى **قوله** بل فيه تبيين على الالف كلمة بل منها للمعنى في معنى ان
 التقييد بالخبر ليس بضرر كما يتوجه القائل عليه بل فيه فائدة وهي
 التبيين اه **قوله** لان المدعى لا يكون اه بمعنى على الاول يلزم ان يكون
 المدعى عبارة عن نفس الكلام وليس كذلك واما على الثاني
 فلا يلزم ذلك فاردته ذلك منها اظهر واولى ثم لا يخفى ان ما
 ذكره انما يستدعي المعنى الثاني اذ اريد بالكلام اللفظي كما هو
 المتبادر من لفظه اذا قلت والمتعارف في المنزلة واما اريد

عنه الرحمن

اذا اريد به الكلام النفسي المخرج له قوله انما الكلام لفظي
 الفوق او انما جعل الالف عليه وليلا فلا بل لا صحة له بالنظر
 لا المدعى على ما لا يخفى **قوله** والمنقول قد يكون معنى الكلام كما
 اذا قال القائل بعد سبق ذكر لفظ الصلوة قال مثل اللفظ
 معناه الدعاء وهذا انما يرد اذ لم يرد بالكلام ما هو الاعم من
 اللفظي النفسي او الثاني فقط والافلا تامل **قوله** على ان الظن
 ان ما لا هذه العلامة استارة الى توجيه آخر للتقييد وما
 حاصلة ان هذا القائل زعم ان ما لا كلام المصنف في لفظ الكلام
 بين المنقول والمدعى وانفاد اليها فمحم يوزن التقييد اذ لو حمل
 الكلام على المعنى الاعم اه فالتأمل بذلك المثل كيف يقول
 بعدم التقييد وعلل الا انه على ما قرئ منه وبما قرئنا ظهر ان قوله
 ولا يخفى من ثمة التوجيه **قوله** كما قال به هذا القائل اه يحتمل ان
 يرد به قوله في ضمن الاعتراض المذكور فافهم **قوله** على المعنى الاعم
 الظان المراد بالمعنى الاعم المعنى اللفظي اعني ما يتكلم به لانه المعنى
 المنقسم الى الالف ام المذكورة لا الاعم منه ومن الاصطلاح
 الذي لم يقيده بالخبر كما وقع في بعض النسخ او ذلك الاصطلاح
 لا يشمل المقدرات والمركبات التقييدية فلا يصح تقييدها
 اليها ايضا **قوله** فالتقييد احسن من وجوه الظاهر اه اراد
 بالجمع ما هو مصطلح اهل الميزان اعني ما فوق الواحد لا ما هو
 المقرر عنده اصحاب العربية لا والا فالتكليف في توجيه التقييد
 انما هو وجبات احدهما التبيين على محل المنطوق والثاني ما لا
 سبب في العلامة اللهم الا ان يقال بان حمل الكلام على
 الكلية على ما سبق في وجه ثالث **قوله** لكان اولى كما لا يخفى وذلك

وكذا اذا اريد الاعم منها والظاهر حمل على الاعم اولى
 من حمله على احد الاخصيين ٢ ما في

لان خبرية الكلام يستلزم تمامية من غير عكس وانما قال
اولي ولم يقل هو بالان اكفاء السابى باللاحق ليس من
والب المحصلين ووجه الاولوية انه يحكون اخضر **قوله** ثم هذا
التفسير في الكلام بالتمام الجبري **قوله** كلمة اذا بمعنى الكلية كما هو
اصطلاح أهل المعاني من ان اذا وان للكلية **قوله** وكذا التيقية
ان الواو الاول وسوق قول الشئ عند قول المصنف يطلب
الصحة ان لم يكن معلومة للطالب والثاني سوق قوله ايضا
عند قول المصنف ايضا فالدليل ان كان المطر نظريا وغير معلوم
ثم لا يخفى ان المراد من كلمة ان بالنظر الى قول المصنف الاول
كلمتها في ان كنت ناقلا آه بالنظر الى قوله الثاني كلمتها
المقدرة في قوله او معينا اذ تقديره وان كنت مدعيها كما
سبح به **قوله** واما اذا كانت اي كلمتي اذا وان في قوله
اذا قلت وقوله ان كنت **قوله** من ان مسمات العلوم
كليات اي المبادئ وما تقر من المنطوقين من الماهية
في قوة الجبرية فهي الدلائل **قوله** هو العلوم حكمية اي دون
مطلق العلوم **قوله** اجزاء الفتن حمليات او موجيات كليات
على ما صرحوا بالثبوت ولم يتوض للقيد من الاخيرين تمام المقصود
منها بدونها على لا يخفى ثم ان الظاهر ان العملية التي هي
اليها هي قولنا كلامك الذي مما كنت ناقلا فيه مطلوب
الصحة والذي كنت مدعيها فيه مطلوب الدليل او قولنا كلامك
منقول ومدعي الاول مطلوب الصحة والثاني مطلوب
الدليل والاول من القولين اولى تأمل وعلى التقديرين
ليس كلام المصنف طرية واحدة ولا ما هي ثرة اليه حميدة واحدة

واحدة فينبغي ان يحيل الشرحية والكلية في كلام المحشي على
جنبهما فافهم **قوله** هي على تقدير ان الخ اي من تقدير الجواب
اي الاحتمالين فيه **قوله** يرجوعه الى ما نقل عنه الضمير المجرور اما
راجع الى ما اي يرجوعه الى الذي نقل الناقل المنقول عنه
ان قراء على بناء المعلوم او نقل المنقول عنه ان قراء
على بناء المجهول لا يقال لو كان راجعا اليه في الثانية
بمن بدل ان لانا نقول انما اني بما يشتمل الكتاب مثلا
اذا قد يكون الكتاب منقول عنه واما راجع الى المنقول
عنه المفهوم من لفظ الناقل او نقل اي يرجوعه الى المنقول
الذي نقله الناقل عن المنقول عنه ان قراء على بناء المعلوم
او المنقول الذي نقلت المنقول عنه ان قراء على بناء المجهول
والمراد بالرجوع على الاول الاستفسار والتقصص عن المنقول
عنه ليعلم منه المنقول وعلى الثاني التقدير في المنقول
بسبب ذلك التدبير ولا يجوز ان يرجع الى الناقل
كما لا يخفى ثم لا يخفى خفاء في ان الدليل المذكور يقتضي عدم
صحة التفسير لعدم الحاجة اليه فقط فتأمل **قوله** وان عرفت
بالنظر الى قول قد اعترض على هذا التعريف الثاني بانه انما
هو فاكهة لا مناظرة والصواب ان المناظرة عبارة
عن الاول وفرق بينهما بان المفارقة اعم من المناظرة لانها
المفارقة التي فيها مدافعة والمفارقة اعم من ان يكون فيها
مدافعة او لا واجيب عنه بان هذا انما هو لوجه لفظ
الجابحين الواقع في التعريف الثاني على معناه الظاهر
لا على معناه المتحصى واما لو حمل عليه كما فعلت المسعودي

فلا اذ سيج ليس ككرة فقط بل فكرة على سبيل المداخلة
 وهي المراد في المنظر ومن هذا ظهر ما في قول المحشر سنا
 لان ما ذكره من الفرق بين التعريف وصدق احدهما على
 تلك الصورة دون الآخر واولوية التقييد بالنسبة الى
 احدهما دون الآخر مبني على السؤال كما هو الظاهر فالتالي
 ليس بظرة على كفة كيف يمكن اعتباره وانظروا الكلام
 عليه وان كان مبني على الجواب فالترتيبات متساوية
 عليه في عدم الصدق على الصورة المذكورة واقتضاه التقييد
 العلم الا ان يكون ما ذكره بحسب الظن ويمكن ان يكون
 قوله اولى وقوله ليس على ما ينبغي اشارة اليه فانهم
قوله وذلك لان المقدم اي كون التقييد اولى على
 الاول دون الثاني ثابت لان المقدم **قوله** لكن يبين
 عدم التقييد الخ اي التفصيل ما ذكرنا من التوفيق لكن في
 كلام المص ما يقتضي عدم التقييد فالشئ لم ينظر اليه
 وقيد **قوله** دون ان يقول فيطلب التصحيح وكذا قوله
 فالدليل دون فالدليل او بيان الدليل **قوله** فيه انه
 ان اراد من العلم مطلقا الى حاصله انه ان كان المراد من
 العلم في القضية الاولى مطلق العلم كان في الثانية العلم كذا
 في فهم منه ان المعلوم ولو كان ظاهرا لا يفيق طلب علمه
 ثانيا وليس كذلك لجواز كون الثاني يقينا ولا شبهة في
 التمسك لياقة طلب اليقين فيما علم ظنا وان كان المراد
 في الاول العلم اليقيني كان في الثانية ايضا كذلك فيفهم
 منه ان المظنون يليق طلبه ثانيا وليس كذلك

سبحان الله

وليس كذلك لان جواز طلب المظنون في محل نظر
 فضلا عن ان **قوله** العلم الا ان يراد الى حاصله لا يفيق
 بحاله طلبها بعلم علمها به اي علم كان دون غيره ظاهرا
 بشئ لجواز طلبها بالعلم الظني والتقليد بعد ان يحصل العلم
 اليقيني له والظان لا يفيق فيه الا ان يقال انه من قبل
 ما ذكر في المنطق من ان الاطلاع على الشئ بالعرضيات
 قد يكون مطلوباً وان كان هذا الاطلاع دون الاطلاع
 عليه بالذاتيات **قوله** وهذا لا يستلزم تعدد
 العقدة الخ وذلك لانه لما كان عرض الطالب من
 امتحان التقليل اظهر الصواب لم يكن الامتناع امارا
 زائدا على اظهره بحسب الحال وان كانت عرضا من
 الطالب بحسب الظن فلا تعدد فيها بحسب الحقيقة فلا
 ف وفيه لكنه لكونه تطويلا بلا فائدة لا يناسب المقام
 فقوله لا يستلزم اشارة الى الصحة التي هي المانع عن
 الايمان بلفظ لا يصح وقوله لكنه تطويل اشارة الى عدم
 المابقة الذي هو الباعث على الايمان بلفظ لا يفيق
 الخ وكذا الكلام بعينه في قوله وهذا لا ينافي اعم ان يكون
 اظهارة عرضا من الامتناع امارا هو باعتبار كون الغرض
 منها تحصيل العلم بها بطرق متعددة او تحصيل علم العلم
 به والا فالظان نفس الامتناع المتعارفة متنافية لاظهار
 فتأمل ثم ان المراد في طلب الصحة المعلومه ههنا ان يكون
 العلم الثاني من جنس العلم الاول ان ظنا فظنا وان يقينا
 فيقينا كيف ولو كان المراد بالعلم الثاني معاير الاول في

سبحان الله

وعنه هذا ظهر ان تفصيله في المطالب هو صحة النقل وان كانت معلومة للطالب
 بالعلم اليقيني فطلبها به بعده لا يفيق وان كانت معلومة بالتقليد فطلبها به بعده لا يفيق
 وان كانت معلومة بالظن فطلبها به بعده لا يفيق فندبر

في الظن واليقين لكان طلب الصحة المعلومة منسبا
 بحال المناظر على ما عرفت في الحاشية السابقة وربما يؤول
 قوله وايضا يجوز ان يكون طلب الصحة المعلومة لتحصيل
 العلم بها لا وبما قرنا ظهرا لا وجه لما قيل في هذا المقام
 من ان هذا الطلب يتصور فيما اذا كانت الصحة معلومة
 على حالي فيطلب الى اخر ما ذكر فلا تغفل **قوله** بطريق
 متعددة كما اذا قال الناقل قال الشئ في وجه النية
 واجبة في الموضوع فالطالب يطلب الصحة مع انه راى
 في كتابه الامام مثلا انه قال كذلك كذا كذا لا يطلب من
 الناقل على انه قال كذلك في كتاب اخر ايضاً من كتيبه
 كالجوابي مثلاً فيقوى علمه بذلك فيليق هذا الطلب
 بحاله **قوله** وفيه نظر فانظر قال في الحاشية وجه النظر لان
 ان طلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم بها بطريق متعددة
 غير منسب في مقام المناظرة وبوئذ قوله ابراهيم عليه السلام
 وعليه الصلوة والسلام ولكن ليظهر في كمال الجحى على من لم يسمع
 قلب والى السمع وهو شبه الشئ وانما قال وبوئذ
 ولم يقل ويدل عليه لان قوله عليه السلام لم يكن في مقام المناظرة
قوله وحي ان هذا الدليل هو قوله لا منالو كانت
 معلومة **قوله** فلا يقتضي التقييد وهذا الدغنة جارية بالنظر
 الى التقييد في قوله فالدليل ايضاً لان الملايقية موجودة
 في الدليل جناناً ومداً عليها ولذلك قال من
 اى في دليل التقييد فيهما **قوله** فان قلت لان
 اشارة الى ما يدور على كلام الشئ ههنا مع جوابه

حيث يقول ولا بد ان يلاحظ ايضا
 مشافهة انما من شئ

مع جوابه لا الى ما يدور على الدغنة المذكورة مع الجواب كما يوجه
 التقييد والعلل الى دفع ما يكا وان يتوهم من قوله ههنا
 ودغنة الخ فتدبر **قوله** لم يكن له علم بالعلم اه سبب
 العقلية والذمول من العلم وعدم الالتفات اليه **قوله**
 على ان طلب الصحة الخ اشارة الى جواب آخر لقوله
 فان قلت لانم اه لكن الاول منيع وهذه العلامة تسليماً
 حاصله لانم كون الصحة معلومة على ذلك التقييد ولو سلم
 فعدم الملايقية باق بحاله لكن من وجه على ما سياتي في **قوله**
 بعد التوجه والاتفات الى الوجدان فعدم الملايقية انما هو
 سبب انه طلب التوجه ولو توجه لم ينجح الى الطلب
 فهو وان لم يكن من قيل طلب تحصيل الحاصل لكنه من
 قيل السؤال مع الاستغناء وهو ايضاً غير لايون بحاله **قوله** فيه
 على ما في الشرح اه فيه ان ليس كلامه ما يشعر بحصر الفرض في
 اظهار الصواب حتى يكون منافي لما ذكره الشئ المسعود
 فان قلت وان لم يكن في اللفظ ما يشعر به لكن المقام يقتضيه
 او المقص لا يتم بدون قلنا ذلك غير مسلم اذ الظاهر المقص
 يتم بحال كون الاظهار عرض سواء كان عرضية بالاعتقالات
 او بالجزئية فان قيل الرد مبنى على انه توهم ان المفهوم من
 كلام المسعود انه يجوز كون عرض المناظرة شيئاً اخر من
 مدخلية الاظهار فيه اصلاً قلنا كل من في كلامه سقط هذا التوهم
 بل اربب فتدبر **قوله** على متناع تعدد العلة الغائية فيه انه لا يلزم
 عما ذكره تعدد ما حتى يكون سبب الرد على متناع غايته
 ما يلزم مما ذكره كون العلة الغائية الواحدة مركبة من الاظهار

منه كونه معلومة في نفس الامر فلا يتصور
 والاضاحاج الاول مبنى على اراء الفاضل وتلج
 مبنى على الواقع حتى يراد عليه خلاف ما المتبادر
 من قوله معلومة في النفس فلا يتصور
 ومع ذلك لا يقتضي الصحة معلومة في نفس الامر فلا يتصور
 من قوله معلومة في النفس فلا يتصور

وشئ ويؤيده ما ذكره بعض حاشية في توجيه كلامه ان حجة
 اظها الصواب لا يثبت في غرضية التعطيل لان المناظر المعالط
 بحسب الظاهر في حجة الجحش لا اظها الصواب نعم يثبت
 غرضية الاصابة اذ يثبت وبين اظها الصواب فمرق انتهى
 وكذا يؤيده كلمة مع ويمكن ارجاع الابرار الذي يذكره
 الى ما ذكرناه فافهم **قوله** المقصود منها وهو كونها باعشا على
 اقسام الفاعل على الفعل **قوله** مع سائر العلل على مستقلة
 في ان يثبت على جعل وجود الشرائط وارتفاع الموانع اما من جهة
 الفاعل او في تنمة المادة او جعل الادوات من تنمة الفاعل
 وما عداها من تنمة المادة كما ذهب الى كل منها بعض الآ
 فاعلة الغائية مع سائر العلل فقط بدون وجود الشرائط
 وارتفاع الموانع ليست على مستقلة كما لا يخفى **قوله**
 الا ان يقال المتبادر اى حاصله اننا نختار الشئ الاول
 قوله فلان ان كل عرض على غائية بهذا المعنى قلنا سلم
 لكن المرد من الغرض في التعريف ليس هو مطلق الغرض
 حتى يرد عليه ما ذكره بل انما هو الغرض بالاستقلال وهو لا يكون
 على غائية الا بهذا المعنى فلا شك حال هذا انه ان ارادنا
 المتبادر من كلام ذلك الشئ ذلك فليس كذلك
 بل كل من في كلامه الى عنه فضلا عن التبادر من وان
 اراد ان المتبادر في كلامه مع وغيره ذلك فكلام ذلك
 الشئ وان كان صحيحا في نفسه لكنه غير مطابق للتبادر
 كلام مصنفه فيما ذكره لا يحصل الرد عليه مع انه ليس بمقصود
 منها اصلا فثبت ان لم يرفع الابرار المذكور فاعرفه **قوله**

بالمعنى

وما تقدم من كلام السيد قدس سره في انصافه من ان الغرض الغائية متحدة بالذات
 مختلفان بالاعتبار فثبت الغائية بهذه المعنى فلا يرد عليه بعد ان ثبت اتحادها بالذات
 لا وجه لانها كل واحد منهما لا يبعد لقولنا انهما كل بناء على عدم اعتبار احد
 فاعلم منه

قوله واليه تعدد الغائية عطف على اسم ان في قوله
 ويرد عليه شارة الى ابرار آخر وحاصل ان تعدد الغاية لا
 الغائية انما يستلزم تعدد الغاية المستقلة لو لم يكن فيها
 اعتبار اخر اصلا غير اعتبار الغاية وانما اذا اعتبر فيها لا شرط ولا غيره مستلزم
 شئ اخر اليه يكون ان كل غايتين غايتين شئ ومع ذلك
 يكون كل منهما شرط اليه فلما استلزام اذ كل منهما لا يكون على
 مستقلة على جهة بل انما يكون على مستقلة معنى الضمان الاخر
 بناء على اعتبار الشرط في الغاية المستقلة ففي هذه الصورة الغاية
 المستقلة انما هو مجموع الامر من لا كل واحد منها بخلاف فاعلم منه
 الغاية الغائية فهي واحدة بالذات لكن متعددة بالاعتبار
 فان هذا مع اعتبار شرطية ذلك على مستقلة وذلك
 مع اعتبار شرطية هذا على مستقلة اخرى فالغرض والتغاير
 انما هو بالاعتبار لا بالذات ومن هذا ظهر ان قوله بالذات
 وبالا اعتبار متعلق بمجموع الغرض والتغاير لا بالذات فقط
 كما يؤيد التعقيب **قوله** توارد العللين المستقلة
 اى الاولى ان يرد فيه متغايرين بالذات ليدل ايم
 اول الكلام مع اخره فافهم **قوله** لجواز ان يكون الغاية
 الغائية شرط اليه وكون الغاية الغائية شرط انما يتصور
 في الوجود الذي معنى دون الثاني لانها مقدم على المعلول في
 الوجود الذي معنى واما في الوجود الثاني فيؤخر عنه على ما قرر في
 موضع فلا يمكن كونها شرط لحجب الوجود الثاني دون
 الذي معنى ويؤيده ما ذكرنا ما نقل عن المحقق من ان الغاية
 وبما قررنا سقط فاعلم من ان الغاية الغائية مؤخره عن المعلول

ومنه يظهر ان سقوط قولهم كون غايتهم احد الغايتين
 بشرطية بناء في تعدد الغاية مستلزم

ومنه يظهر ان سقوط قولهم كون غايتهم احد الغايتين
 بشرطية بناء في تعدد الغاية مستلزم

والشرط مقدم عليه فكيف يتصور كونها شرطاً ونعم
 ان قوله فليزيد شارة الى ما ذكره وانت عرفت
 ما فيه ولعلنا شارة الى الدقة وان العدة الغاية لا يتأخر
 الشرطية فافهم **قوله** بين مقدمي المتصلين المردف
 المتصلين قوله ان كنت ناقلاً وقوله وان كنت
 مدعياً فتدبر **قوله** لو اردت العللين المستقلين
 المتغايرين وذلك لان الشرط معنى في العدة المستقلة
 فيكون احدهما محتاجة الى الاخرى فلا يكون مستقلة
 بالذات **قوله** ليس بشئ كما لا يخفى وذلك لان الانفصال
 انما يكون بين اطراف الشرطيات وهي في حكم المفردات
 في القضيتين المذكورتان ليستا كذلك فلما معنى
 لا اعتباره فيها بخلاف مقدميهما فم الظان كلمة اول
 لشارة الى الانفصال الحقيقي بينهما اذ المقدم هو
 الكلام التام الجبرر فافهم **قوله** والظان بقول من
 نصب نفسه لان ما يعي ذوي العلم وغيره بخلاف
 من والمدعي لا يكون الآمن ذوي العلم ولا يخفى ان هذا
 انما يرد على تقدم عدم جواز استعمال من في غير ذوي العلم
 واما على تقدير جوازه ولو مجازاً فلا ولعل قوله مسحة والظان
 اشارة الى هذا وفي بعض النسخ من نصيبه لبيان
 الحكم ولعل تبدل لشارة بالبيان انما هو لظهور الشمول
 البديهي الخفي للاصل الشمول بل مع ذلك ايضاً شئ
 فلا تفصل **قوله** بدعيها ظاهراً اي جليها لا يحتاج الى شئ
 اصلاً **قوله** وهذا القدر كاف اي التبادر المذكور منه **قوله**

وهو قوله انما ذكره المحقق جملته او اشارة الى ان قوله المستقلين
 مبني على علم انحصار الكلام الجبري في المنفرد والمردف على ما هو
 في شرح التلخيص من كلام التمام والسبب ان خبره كونه خبراً
 واسطة بينه وبين الفعل لا يجوز والواسطة في كونه الفعل غير قائم
 ولا تسمى على ما تقدم في تفسير المدعي فاعلم

على ان لا يرد على ان قوله المتصلين بناء على ان يكون
 وانما لا يرد على ان قوله المتصلين بناء على ان يكون
 لا يترقب على مقدميهما فيوجد عدم الانفصال بالقدم والتالي متصلة
 لا يصدق بها لا يترقب على صدقهما

وكيف يدرك ما سبق من قوله على ان الظان انما هو الكلام ترديد
 بين النقص والمعنى الى قوله كبرج حاصره

قوله في تخصيص التفسير بالقبول الاخيرين بحيث
 لا يشمل البديهي لجملي وقوله على ان التعميم تسمية
 بحيث يشمل الاقسام الثلاثة علاوة وايمان بما هو
 مانع عن التعميم بعد الايمان بما هو يقتضي التخصيص **قوله**
 يستلزم كون المدعي علم من الناقل فيه انه ان كان
 الاستدلال مبنياً على ان المنقولات كلها بدعيها ولي
 لا يحتاج في نفسها الى شئ اصلاً مع قطع النظر عن
 كونها منقولات فتعبر بالحكم بحيث يشمل البديهي لجملي
 يلزم ذلك فلو كان البطاكن لان بعضها في نفسها
 بدعيها جلي وبعضها بدعيها خفي وبعضها نظري وسوطاً وان
 كان مبنياً على ان كلها من حيث انها منقولات
 مع قطع النظر عن كونها في نفسها منقولة الى
 الاقسام الثلاثة بدعيها لا يحتاج من تلك المشبهة
 الى شئ اصلاً بالتعميم يلزم ذلك فيرد عليه انه مع كونه
 غير متبادر في العبارة او المتبادر منها اعتباراً بدعيها
 الحكم بقسميهما نظرياً بالنظر الى نفس المنقول من غير
 ملاحظة حيثية النقل مشتمك الورد بين التعميم
 والتخصيص على ما لا يخفى نعم ما ذكره اولي ما يقال من
 وجهين احدهما ان ظاهراً لا يشمل الكواذب
 بخلاف ما ذكره والثاني عدم جريان قوله فالذليل بالنظر
 الى جميع الاقسام المشبهة المندرجة تحت قوله او مدعيها
 على ما يقال وان كان المراد من الذليل علم مما هو على صورة
 بخلاف ما ذكره هذا غاية ما يمكن في الفرق بينهما ان يقال

فيلزم من ذلك ان يكون خبري والتميز بين الجبري والخيالي
 وذلك ما تقدم من ان لا يكون خبري بالصدق وانما هو في الجمال
 على فكل خبره فالا كانه او مدعيها او غيرهما لا يصدق بالثبوت
 في كلامه مطبق للواقع

ان اراد بما ذكره ان المدعى مفيد الحكم المحتاج الى الدليل
او القبيح من حيث انه محتاج اليهما فلا يتناول الاحكام
المنقولة من حيث انها منقولة او الحثية المذكورة لمحوطة
ومعبرة في شئ منها وان كانت منقولة مع واليهما فيخرج
التاقل عنه بخلاف ما يقال فانه لما علم الحكم فيه البديهي
الجلي لم يكن اعتبار تلك الحثية فيه فيدخل احكام
المنقولة في مثل التاقل ايضاً فتأمل فانه دقيق **قوله** من
قبل العطف على معمولي عامين اهـ ومن ان يعطف
اسم على معمولي عامين مختلفين ليعطف على اجازة عند
السبب مطلقاً واما عند الجمهور فلا يجوز الا في صورة
تقديم المجرور وتأخير المرفوع والمنصوب على ما قرر في موضعه
كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمر وفان الحجرة معطوف
على الدار والعامل فيها كلمة في الظرفية وعمر وعطف على زيد
والعامل فيه الابتداء فكذا العطف جازية بالاتفاق
قائمة عطف على معمولي عامين مختلفين والمجرور مقدم
بخلاف العطف هنا حيث كان المدعى معطوفاً
على التاقل والعامل فيه كان التاقلية والدليل
معطوفاً على الصحة والعامل فيها يطلب فانه لا يجوز
عند الجمهور **قوله** والمقدم غير مجرور اذ به انتفاء شرط
صحة ذلك العطف على المذهب الصحيح وهو
تقديم المفعول المجرور وانتفاءه اما بعدم وجود مجرور
فيه او بعدم تقدمه والا فلا مجرور ههنا حتى يتصور
تقدمه **قوله** لان قوله فان الدليل اهـ على عدم الاحتياج

وهذا العطف

الاحتياج واشارة الى انه اعتبار تقدير في قوله قال الدليل
فقط كين في انتفاء ذلك العطف ولا حاجة فيه الى اعتبار
ايضاً في قوله او مدعي بل هو مجرور على العطف من غير
تقدير وعلى هذا يكون المراد من الجملة المعطوفة في قوله بل
عطف جملة على جملة هي قوله او مدعي فيطلب الدليل ومن
المعطوفة في قوله بل عطف جملة على جملة هي قوله او مدعي
فيطلب الدليل ومن المعطوفة عليها هو قوله فاعلم
فيطلب الصحة فانهم ومن هذا ظهر سقوط ما قيل من انه لا
شأن في العبارة اعتماداً على ظهور القرينة بالتقدير
بتقدير ان كنت مدعي فيطلب الدليل **قوله** ويؤيده
كلمة القاضى اعادتها **قوله** اى فلا يطلب بل هو
يطلب المفعول فيه حيث ان الدليل عن قوله ان الدليل
الح بناء على التفسير بعد الايقنة المشعر بالصحة بل هو
انما يقتضى التفسير بعدم الصحة وهو وظ وايضاً يلزم
استدراك قوله ولا بد ان يلاحظ الح على ذلك التفسير
او ليس له ادنى من الاتكاف الملاحظة فالعطف المشعر
بالمغايرة اى يقتضى التفسير بعدم الصحة فالظاهر المراد
من قوله فلا يطلب ان لا يصح ان يطلبه وذلك لان
طلب صحة الدليل فرع لوجوده بالنسبة اليه ولا وجود
له بالنظر اليه او وجوده بدون صدق تعريفه عليه غير متصور
وعدم صدقه عليه فاذ الدليل هو المكسب الح و في
الصورتين المذكورتين لا تادى الجمول نظري وان قوله
ولا بد اهـ اشارة الى عدم الملائقة فالاصل ان طلب الدليل

فان كان الدليل هو المكسب الح

ح ليس صحيح لعدم وجود دليل بالمعنى المصطلح ولو قطع النظر
 عن عدم وجوده فالطلب غير لا يثبت بحال المناظر لما ذكره
 من قوله ووجه ذلك آه لانه طلب لتخصيل الماهول وهو
 وهو غير لا يثبت بحال فافهم **قوله** ووجه ذلك اي عدم لا يثبت
 الطلب **قوله** الى الطالب باعتقاده اشارة الى انه لا يطلب
 لا يلزم ان يكون بدسيا في الواقع **قوله** مع انه على هذا الوجه
 لا يليق آه الظاهر ان المشارة الى مجموع الصور تميز على
 تقدير كونه معلوما بوجه من الوجهين فهو عبارة بالنسبة
 اليها جميعا لا بالنسبة الى الاخر فقط كما هو الظاهر من
 العبارة ووجه عدم اللما يثبت اما اذا كان نظرا بمعلوما
 او بدسيا لا يحتاج الى النسبة فظا اذ يلزم في تحصيل ما
 الحاصل وذلك غير لا يثبت بحال المناظر من حيث هو
 مناظر واذا كان بدسيا يحتاج اليه ففهم فظا مع ان الظاهر
 ان المراد من الدليل علم لما هو على صورته حتى يشمل
 التبيين ايضا ومن هذا علم ما في قوله فهو ان المناظر ما
 لا يثبت ان يطلب الدليل على ما لا يثبت على الدليل
 بالنسبة اليه ويكون الدفع بان المراد من البدس هو ما يكون
 جليا لا يحتاج الى التبيين ثم ان دلالة هذا الدليل المذكور
 بالعبارة على عدم اللما يثبت دون عدم الصحة ظا مما سبق
 في نظيره من جواز صحة طلب الصحة المعلومه للما تميز او امدالة
 دليل لا يثبت اعني قوله ووجه ذلك اما على تقدير الاول
 له واما على تقدير الثاني آه عليه دون عدم الصحة ففهم فظا
 بل الظاهر يدل على عدم الصحة فتأمل **قوله** وعلى كل تقدير تجري

تجري آه اي على تقدير ان يكون بدسيا او نظرا بمعلوما
 يجري فيه مثل ما ذكره الظاهر المراد بالبدس ان المراد
 فقط او مع الدفع وما ذكر سابقا اما ما ذكره هناك
 بقوله فيه انه اراد بالعلم مطلق التصديق الى اخر ما ذكره
 في تلك الحاشية اي ما ذكره بقوله وهما دغدغة الخ
 واما ذكره بقوله فان قلت لانهم ان الصحة الى اخر جوابه
 او جميع المذكورات ويحتمل ان يراد بالبدس توجيه يكون
 غير لا يثبت دون صحيح وما ذكره سابقا قوله وانما قال ما
 لا يثبت ولم يقل لا يثبت الى قوله وهما دغدغة ويمكن
 ان يراد به كلا المعنيين وما ذكره مجموع ما ذكره فتأمل **قوله**
 وفيه نظر لان المشهور انه حاصل ان تعريفه على راي
 الاصوليين بما عرفه في الحاشية من قوله هو ما يمكن ما
 التوصل آه ليس على ما ينبغي لانه لا يثبت على ما هو
 التحقيق عند عدم دلالة يثبت على ما هو المشهور
 عند عدم التكلف **قوله** المعروضه للدينه الخ اي ما
 بدون اعتبارها فقوله كجلا ف الدليل عند المنطقين
 الخ اشارة الى الفرق بينه وبين دليل المنطقين
 وحاصل الفرق ان الدينه مأخوذة في دليل المنطقين
 من حيث التجزئية وفي دليلهم من حيث انها
 عارضة خارجية وانما يحتاج الى الفرق بالنظر الى القسم
 المكرب دون القسم المفرد فقوله المعروضه صفة
 للمفردات المتفرقة والمتشعبة والمراد بالمتشعبة ما لا يثبت
 فيه الترتيب اللغوي الذي هو جعل كل شيء

في كل شيء

في مرتبة وبالمترتبة عالم كذا **قوله** فانه المقدمات المترتبة
 اي المجموع المركب من المقدمات والهيئتين فيهما مبادية
 كلية **قوله** والتعريف المذكور اي ما يميز التوصل آه
قوله على القول المشهور وعنوانه ليس الا مفردا
قوله النظر في احواله اي بهذا التاويل والافال نظري
 نفس العالم المفرد غير متصور فالعالم مثالا دليل على
 وجود الصانع لانه يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله
 مما يشهد ما ينطق عليه من التغيرات الواقعة فيه اليه
قوله ويمكن التوجيه اي توجيه التعريف السابق بحيث
 ينطبق على التحقيق وحاصل التوجيه ان المراد من النظر
 اعم من النظر في نفسه كما في القسم المركب مطلقا
 اي احواله كما في القسم المفرد وحاشيته في تطبيقه
 عليه فتقوله بان يكون الخ بيان التعريف وقوله والنظر لا يتعلق
 آه اشارة الى الفرق بينه وبين دليل المنطقيين
 وكذلك قوله ولكل ان تقول آه اشارة الى وجه
 آخر للفرق لا للتوجيه وعلى الوجهين يكون بينهما مبادية
 كلية على ما لا يخفى الذين مودات المقدمات اي بانفسه
 المركب منها **قوله** ولكل ان تقول آه ان في الفرق
 بين الدلائل المنطقي وبين القسم المركب من الاصول
 وحاصله ان على تقدم تعلق النظر بنفس الاول اي بغير
 الفرق بينهما بوجه آخر وموان التوصل في الاول ضروري
 بخلاف الثاني فان وجوده وعدمه بغير ضروري **قوله**
 ولا عدمه ضروري بالانتم ذلك لجواز ان يكون ما

وجميع كونه النظر في احواله ليس هو ان يجعل احواله كاحوال الدليل
 المطلوب وايضا هو في احواله انما يقال ان احواله كاحوال الدليل
 الا ان تعلق احواله بالحدث ومعرفة كونه النظر في نفسه
 احواله العمل بالانتم ذلك المطلوب

الدليل

ان يكون دليل من دلائل الاصوليين على وجه يتبع
 انشكاك العلم بالمدلول اعني العلم بالدليل من يكون
 التوصل اليه ضروريا **قوله** يستلزم التوصل الى المطلوب
 الجبري قبله انه يخرج بغير ان لا يكون الاشكال الجبري
 البينة وليلا عتد بغيره الاستلزام فيها واجب
 بان لا يتم ذلك لان كل شكل يستلزم العلم بالنتيجة
 اذ اذوعى شرط لا ينتج والدليل عبارة عما يستلزمه
 شرط واجب ايضا بان من علم ان الضرب
 الاول من الشكل الثاني مستلزم ان اية الكلية
 فاذا لم يربط فرد من افراد هذا الضرب امتنع انشكاك
 تحقيق العلم بالنتيجة عن العلم بهذا الضرب وكذا الكلام
 في باقي الافراد من ذلك الضرب وباقي الضروب و
 الاشكال فيكون عنده وليلا ويصدق التعريف عليه
 واما عند من لا يكون له علم بمثل ذلك الاستلزام
 فكيف دليل فلان اذ في عدم صدق التعريف
 عليه وهذا كدلالة الالفاظ على المعنى التي وضعت
 الالفاظ بارادتها انتهى ولنا جواب ثالث وهو ان
 يرد بالاستلزام اعم من ان يكون بدون النضمام
 شيئا اخر اي اذ مع النضمام كما سيصح به **قوله** اشارة
 الى ان التحقيق آه مفعول له لقوله انا اختار اي اختار ما
 اشارة الى ان آه **قوله** في الحقيقة اقية لا يقال كونه
 القياس المركب المفضول النتائج في الحقيقة اقية
 ظاهرا موصولا ففقه خفاء اذ احدى المقدمات

غير مذكورة فيما عدا القياس الاول منه لاننا نقول المقدر
 في حكم المذكور ولا شك في كونها مقدرة والافاق القياس
 لا يكون الا من مقدمتي الصغرى والكبرى فيبقى الباقية
 مستدركة **قوله** ثم الظاهر ان المراد بكونه مركبا بحسب الظاهر
 كون المقدمات لمطلوب واحد اكثر من اثنين والآلة
 فتعبر من اكثر مقدمتين بحسب الظاهر فيم اذ صورته
 انما تتلصق من صغرى وكبرى ويمكن ان يكون قوله قائل
 اشارة الى ما ذكرنا **قوله** وبالدليل الفاسد الصورة كقولنا
 الان لا حيوان والحيوان جنس لا ثبات ان الانسان
 جنس ووجه فاد الصورة ان الكبير ليس بكلمة
 وكلمة الكبير شرط لصحة الصورة **قوله** على زعم الصريح بان
 يكون من قبيل جعل المركب بخلاف التعريف الاول
 اي المركب من قضيتين **قوله** فانه ان المقام قربة
 لان المقام مقام تعريف الدليل وانه مختص
 بالتصديق تامل اولان المقام مقام الميتاظر **قوله**
 المتظرة لا يكون الا في التصديق فلو عرف الدليل **قوله**
 ههنا بما عرف به المشهور ان المقام على التحصيل
 وايضا المقام مقام الدعوى والمدعى ان لا يكون الا تصديقا
 تامل كذا ذكره الاستاذ **قوله** على ان النقض بالملزومات
 الخ اجاب عنها بطريق التسليم لان ذلك لاجاب
 بعد غير حكم مادة الاشكال لا انتفاضة بعد بالقضية
 البسيطة الملزومة لعكسها وعكسها وكذا بالقضية
 المركبة كذلك **قوله** ان المراد من الملزوم بطريق

عبد الرحمن

عبد الرحمن

واما اخرج المعرف بالنسبة الى موافقها الملزوم بالنسبة الى اوزارها بقيد الاخرين وعلاوة
 المفارقة مستقيمة في الثانية رأسا والمفارقة بالذات مستقيمة في الاولى او اما المفارقة
 بنقض الاحوال فغير الافعال والنقض فليس معتبرة ههنا فبقية البعد والاولى ان لا يكون
 التعريف على شيء من الافراد فانه لو كان التعريف لا يتم القياس فظهر من انه لا يمكن ان يقال
 على تقدير عدم اختيار المفارقة بعض الاحوال بل يتم خروج القياس الاستثنائي فانما الظاهر
 ان النتيجة مذكورة في هذه الايات وان كانت المفارقة موجودة ببعض الاحوال فاما اولها
 مسهجة

عبد الرحمن

الى

بطريق النظر فيه اشرح لا يشمل التعريف ما هو بين
 الانتاج فيلزم ان لا يكون الشكل الاول والقياس
 الاستثنائي المتصل والمنفصل وليلا عند هم لانها
 لا يستلزم تناجها كما سببا ونظرا بل بداهة وموظا
 البطلان ويمكن الدفع بان ليس المراد من النظر هنا
 ما هو المتعارف ان ترتيب امور معلومة لتؤدي الى مجهول
 بل ما ذكره الشئ المسعودي عنوان بحصول المط من الشئ
 بان يخرجك الذهن من ذلك المط مشهورا به من
 وجه الى سبب ادبه ثم منها اليه والنظر بجدة المعنى لا ينافي
 السببية على ما لا يخفى **قوله** كلمة من يدل على العلة اعني
 العلم بالمدلول مع قطع عن كون يقسمها اليه عليه لاولا
 فيتناول السبب بالعلم والاني جميعا **قوله** والحكمة بان اعتبار
 النظره مسبة وخبر قوله محل النظر ووجه النظر ما من
 كون المقام قربة واضحة **قوله** الملزوم في الجملة اي اعم من
 ان يكون بان ذلك كلف الشكل الاول والقياس الاستثنائي
 المتصل والمنفصل او بالكلية كما في ما عدا الشكل الاول
 من الاشكال الباقية فان الملزوم فيها انما هو بالرد
 وجعل اشارة الى التعميم بحسب الاوقات كالسبب
 على ما ينبغي **قوله** من العلم به فقط اي كما في الشكل الاول
 وقوله مع الضم او اخر كما في الاشكال الباقية **قوله** و
 سبب دفع النقض فتعميم الزعم يدخل ما كان على زعم الصحة و
 بقيد ظاهرا ما كان على قصد التغليب فظهر فائدة زيادة قوله
 ظاهر **قوله** الا ان ذلك تكلف وتفسير الظاهر ان المش

في النقض عن الملزوم ولا بد من النقض بالمراد كونه العلة بالمعرف
 علة للمعرف فظهر من انه لا يمكن ان يكون تعريف للمعرف كونه شرا
 سببا للنقض الذي يخرج في ذلك العلة بانها لا تكون العلة في النقض
 المعرف ليس اذ لا عليه بل هو العلة للمعرف كونه الملزومات
 لموافقة الوجه بل من سبب بد قدير

الى

الى

الى

موما ذكره في دفع الانتقاض على والا فقد ذكره
 سابقا ما يدفع التكلف والتعسف عما ذكره في دفع
 الانتقاض طردا بقوله وفيه ان المقام قرينة واحدة لا
 على هذين التخصيصين وبقوله بان اعتبار النظر والعلية
 خلاف الظاهر محل النظر فالنظم في المثالية منها ينافي
 ذنك القولين هناك فافهم **قوله** على التوجيه الثاني وهو
 قوله او المراد بوزوم العلم شيء آخر من العلم به التعريف المشهور
 وهو ما يلزم من العلم به **قوله** لصدقه على جزء الدليل كما لا
 يخفى اى يصدق الدليل المعروف بالتعريف المشهور على
 تقدم ذلك التوجيه على كل واحد من اجزاء الدليل
 او يصدق على كل منهما انه يلزم من العلم به مع انضمام
 امر آخر نعم من ان يكون ذلك الامر الآخر باقى الاجزاء
 الدليل فقط كما في البنية الانتاج او هو مع امر خارج
 عنه كما في غير البنية العلم بشئ آخر ويمكن الجواب بان
 المراد بالامر الآخر المنظم اليه هو الوسيلة الغير الغربية فقط
 فترت الوسيلة الغربية لا يكون لازمة ثم من القضاة
 بالضرورة بصورتها كما في القياس المسماة او يكون لازمة
 لبعضها كذلك لكن يكون مخالفة للقضية المذكورة
 في كلا الطرفين او احدهما كما في القياس المبين بعكس
 النقيض مثلا والوسيلة الغير الغربية ما يخالف فيها
 وح لا ينتقض بل هو لان حاصل التعريف هو ما يلزم من العلم
 به اى بلا واسطة اصلا كما في البنية الانتاج او من العلم به
 مع واسطة غير غريبة كما في غير العلم بشئ آخر ولا يشر

بواسطة

ولا شئ من اجزاء الدليل وسقطت غريبة بالنسبة الى الآخر
 فافهم ثم يد على التعريف المشهور سواء اقول بالتأويلات
 السابقة او لان الظاهر ان المراد من الشئ الآخر ما لا يكون
 عينه ولا غريبة فعلى هذا يلزم ان لا يصدق التعريف على الكل
 الذي استدل بثبوت على ثبوت جزئ مع انه بالنسبة اليه
 دليل كما هو جوابه ويكون الدفع بان المراد من الآخر ما لا يكون
 عينه فقط قيل هو المتبادر منه او يحيل التعريف على اصطلاح
 العقوليين بدليل بالنسبة الى الجزء عند عدم خلاف الماصو
قوله لانه يدخل فيه المبهات الى قوله فبما سأتينا معاها
 مع انه ليس شئ منها بدليل فلما يكون التعريف مانعا
 وفيه نظرا ما بالنظر الى الاول فلان الظاهر ان المراد بالدليل
 منها اعم مما هو على صورته كما شهد به ما ذكره في تعريف
 المدعى ولا شك ان المبهات وان لم يكن ولا يلا
 في الحقيقة لكنها على صورتها فلا ضرر في دخولها فيه منها
 وان دل تعريف شئ حيث قيد المجهول بالنظر على عدم
 دخولها فيه واما بالنظر الى الاخرين فلان قد سبق ان المراد
 من لزوم اللزوم بطريق النظر ولا شك في ان الاشئ من لزوم
 المقدمات التي يستلزم للمط بطريق المدس والمقدمات
 الضمنية لقضاة با قياسها معها بطريق النظر اما الاول
 فلان المدس هو متوج منها مقدمات جزئية من البس
 القياض مغيرة للمط كما هو جوابه وذلك ليس بنظر
 لذلك قالوا الفرق بين النظر والحدس ان الاوسط
 انتهت النفس طالبا له فهو النظر وان حصل الاوسط

قد مر ان التعريف المشهور
 هو الذي لا يشترط فيه
 ان يكون له دليل
 بل هو الذي لا يشترط
 فيه ان يكون له دليل
 بل هو الذي لا يشترط
 فيه ان يكون له دليل

بالمناجعة ولعل عدم تركيبتها آه مبنى على ان القضية بالشبهة
من قبيل التخييلات المحضة لا حكم فيها على ما قرر في موضعه **قوله**
وما يرد على كلامه التبريد آه لا يقال ذكر هذا الكلام بعد
الايراد بقوله وايضا يخرج من الادلة الخ مما لا حاجة اليه بل يكون
من قبيل التكرار يرد على التعريف المشهور ايضا وانما
الاشارة الا ان تخصيصه بالادلة البينة لا يحتاج
مما لا وجه له على ما اشرنا اليه من انك ونما لنا الاشارة
الى ما يمكن ان يجي عنه كما اشرنا اليه منها ايضا **قوله** على
سبيل التبيين الخ اي اطلاق الدليل على ما بعد الاول
مجاز وليس دليل حقيقة لانه لا يستلزم العلم بالمط
قوله غير ظاهري لقوله والقول بان الخ اما وجه الظهور
في الثاني فظا واما في الاول فلان المتبادر من حصول
العلم بالشيء انما هو حصول اصل العلم به لا حصول العلم
بوجاهته **قوله** يحتمل ان يراد بالمنع معناه الحقيقي ومطلب
الدليل على مقدمته يخص الكلام في هذا المقام ان يقال
ان قوله ولا يمنع النقل آه المشتمل على النسبة بين
المسند والمسند اليه يحتمل ان يكون محمولا على ظاهر
من غير اعتبار حذف وجه تقديمه ويحتمل ان يكون محمولا
على اعتبار الحذف والتقديم وعلى الثاني يجوز ان يقدر
النسبة وان يقدر الاستعمال والمنع في الاولين
بمعناه الحقيقية وفي الاخير بالمعنى المجازي فالجواب فيها ما
يكون في النسبة وقد يكون في الطرفين فعلى الاول
يكون معناه ولا يطلب الدليل على مقدمته الدليل في النقل

التشبيه

قوله لا يمنع النقل
اي لا يمنع النقل
من قبيل التخييلات

في النقل والمدعى الامحار افقوا كلف هذا النقل مهم
اي مطلوب الدليل على مقدمته معناه دليله مهم اي
مطلوب الدليل على مقدمته فالمنع محمول على معناه
الحقيقي واما المجاز في نسبة طلب الدليل على مقدمته
الى النقل وعلى الثاني يكون معناه ولا ينسب الى
طلب الدليل على مقدمته الى النقل الامحار افقوا كلف
المنع اي طلب الدليل على مقدمته منسوب الى
النقل معناه انه منسوب الى دليله فالمنع فيه ايضا
محمول على معناه الحقيقي واما المجاز في نسبة طلب
الدليل على مقدمته الى النقل ولا يخفى ما في كل منهما من تجريد
وهذا اظهر الفرق بينهما حالا ومالا لاحالا فقط على ما زعمه
الاستاد اما ما توهم في تعاريفهما مالا من ان المراد في نسبة
معنى المنع نسبة لا يلفظ المنع بان يقال هذا النقل
مطلوب الدليل على مقدمته الدليل بخلاف الاول
فان المراد في نسبة معناه بلفظ المنع بان يقال هذا النقل
مهم فليس شيئا لانه مشعر بان النسبة المقدرة ملحوظة
في كل منهما وادراجها في الثاني ليس بخاتمة اصلا بل مجرد
التفريق في العبارة ولعل مبنى على زعم ان المراد من
النسبة المقدرة هي النسبة التي بين المسند والمسند اليه
وليس كذلك على ما اشرنا اليه بل الحق ان النسبة المذكورة
ملحوظة ومعتبرة في التقادير كلها وبعد اعتبارها كما يجوز حمل
الكلام على كل واحد واما على الثاني فيكون معناه لا يستعمل
لفظ المنع في النقل الامحار اي الا اذا كان المنع بالمعنى المجازي

و دون الحقيقي فقولك هذا النقل مسموعه مطلوب
 البيان فالمجاز انما هو في معنى المنع في سببه الى النقل
قوله والظ من كلام الشئ فيما بعد اي في سياق
 قوله واعلم ان ما ذكره الخ حبيب بين المنع المجاز للفظ
 المنع في قوله وايضا لا يدل على ان **قوله** مع ان المعنى الاول
 هو اظهر لعل وجه الاظهره ما قيل آه من ان المجاز العقلي
 اظهر من مجاز المفرد **قوله** ولعل ذلك لان الخ اي حمل
 عبارة المص على المعنى الاخير مع ان اظهره الاول انما هو
 لان منع النقل **قوله** ولا دليل فيه بحسب الظاهر في التصحيح
 وانما قال بحسب الظاهر اذ كل تصحيح بحسب الحقيقة مشتمل
 على الدليل فانك اذا قال الاستناد ابو اسحق الاسفرايين
 اسرع منك بكم كلام اذ في طلب منك التصحيح فحضرت المقام
 فكذلك قلت لان هذا الكلام موجود في المقاصد وكلها
 هو موجود فيه فهو قول الاستناد وانما غالباً لانك اذا
 قلت الكلام المذكور فطلب منك التصحيح فكذلك ان تقول
 لانه مسطور في المقاصد وكل مسطور فيه فهو قول الاستناد
 وان طلب تصحيحه مسطور في الكتاب المذكور ثانياً فهو
 طلب ثانياً التصحيح نقل ثانياً **قوله** الدليل المذكور وقوله
 او المنع طلب الدليل على مقدمته **قوله** على المعنى الاول ظاهر بطلان
 اي باحتماليه وذلك لان خلاصة الاحتمال الاول لا يطلب
 الدليل على مقدمته الدليل في النقل والمدعى حقيقة بل مجاز
 وخلاصة الاحتمال الثاني لا ينسب طلب الدليل على مقدمته
 الدليل الى النقل والمدعى حقيقة بل مجازاً فالدليل عليه

عليه بان المنع طلب الدليل على مقدمته الدليل لا ينطبق
 على شئ منهما وموظف بخلاف المعنى الثاني فان خلاصة
 لا يستعمل لفظ المنع بالنسبة الى النقل والمدعى الاحتمال
 فيطبق عليه الدليل بان المنع طلب الدليل على مقدمته الدليل
 وسواء في **قوله** وجعل المجاز اعم من ان يكون الخ اما على التام
 فتقديره لا يستعمل لفظ المنع في النقل والمدعى الاحتمال اي الاول
 كانه المنع بالمدعى المجاز دون الحقيقة فان لفظه هذا المعنى يستعمل
 فيها ايضاً وعلى الاول فتقديره ولا يستعمل لفظ المنع في النقل
 والمدعى الاحتمال اي الاول اذ كان الاستعمال مجازاً لا حقيقة فان
 لفظه يستعمل فيها بهذا الاستعمال ففي الاول يكون المجاز
 في الظرف وفي الثاني يكون في النسبة **قوله** لكان اولي
 وجه الاولوية احتمال الكلام على فوائد كثيرة **قوله** ثم الظاهر
 ان المراد غرضه من هذا الكلام توطئة لرد اختياره في كفايته
قوله كما حققته الشئ منها اي في سياق قوله فاعلم انه ان
 ان لم يذكر في النقل دليل **قوله** وقد سبق في كلامك ان
 حيث قيد الكلام في قول المص اذا قلت بكلام بالتمام الجبري
 وبين هذا المحش هناك وجه التقييد **قوله** على هذا التقدير
 اي على تقدير رادة المعنى المط من النقل اي كما انه معتبر
 على تقدير رادة المعنى المفعول منه **قوله** وقد يكون مقدمه الدليل
 كقولنا البينة على المدعى كلام صادق لانه قول الرسول صلى الله
 عليه وسلم وكل ما هو كذلك فهو صادق فقولنا لانه قول
 الرسول نقل النقل وقد جعلنا مقدمه الدليل فمبني من هذه
 الخشية حقيقة من حيث انه نقل حرف **قوله** وسيجي

المنع المجازي دون الحقيقة فان لفظه هذا المعنى يستعمل
 في النقل والمدعى الاحتمال اي الاول اذ كان الاستعمال
 مجازاً لا حقيقة فان لفظه يستعمل فيها بهذا الاستعمال
 ففي الاول يكون المجاز في الظرف وفي الثاني يكون في النسبة

ع

ع

لهذا زيادة الضمان في الحاشية المتعلقة بقول الشافعي فيقال
 سياتي بانكم كيف تجوزون **قوله** تجريدنا عن الدليل المعتبر
 في مفهومها وذلك لان مفهوم المقدمتين ما هو يتوقف
 عليه صحة الدليل فلم تجردنا عن الدليل المعتبر في مفهومها
 يلزم الاستدراك في تعريف المنع لان حاصل التعريف
 على عدم التجريد يمكن المنع طلب الدليل على ما يتوقف عليه
 صحة الدليل الدليل **قوله** كما سيجي في عبارة اي عبارة للمصنف
 حيث قال في الاستغناء به منع مجردا وذلك لان
 حاصل تعريف المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل فلم
 يعبر التجريد في نسبة المنع الى الدليل في قوله منع مجردا
 صار حاصل معناه طلب الدليل على مقدمة الدليل الدليل
 فيلزم الاستدراك **قوله** لو كان معنى المنع ما ذكر لي المصنف
 من قوله المنع طلب الدليل على مقدمته **قوله** الا مجازا فتدبر
 اي مجازا في النسبة او حاصل قولنا هذا الدليل مع هذا الدليل
 يطلب الدليل على مقدمته دليل فالممنوعة في الحقيقة فعل
 ودليل الدليل نسب نفس الدليل مجازا عقليا وكذا قولنا هذه
 المقدمة ممنوعة خلاصتها هذه المقدمة يطلب الدليل على مقدمته
 وليلها وكان التدبير اشارة الى انه لا يلزم ان يكون لكل مجاز
 عقلي حقيقة محقة بل يكفي الحقيقة التوسمية صرح به المحقق في
 التفتا في شرح التلخيص فلا بد ان لا دليل للدليل او اشارة
 الى ان اللازم في منع الدليل انما هو وضع الظاهر موضع
 الضمير لا المجاز فتدبر كذا قال الاستاذ حجة في بعض تعليقاته **قوله**
 بطريق الاستخدام بان يراد من الضمير مطلق الدليل ومعلوم

ومعلوم اذا الرجوع انما هو الدليل المطلوب على مقدمته او
 بارجاع الضمير الى المدعى اسم مفعول لكن يحذف المضاف الى مقدمته
 ودليل المدعى او الى الدليل المذكور سابقا وهو ذكره في قوله
 او مدعي الدليل على التوجيه الاخر وهو كون الضمير ارجاعا الى
 المذكور سابقا فلا بد من ان كتاب طريق الاستخدام على التقدير
 ايضا الظاهر الاستخدام هو انما ليس مني انما المحقق على ما يدعي عليه
 على ان الاستخدام غير ظاهر لكن الكلام على ما وقف فذهب اليه
 هو انما مشبه معه واخره انما لا يرد عليه او رده الا
 من قوله لا ضرورة الى ان كتاب الاستخدام في الكلام لا يمتنع ولا يمتنع
 من اشارة الشافعي الى انما لا يمكن ان يجعل في قيل وقيل في قوله العلم
 انما المقصود فقط وهو حصول صورة الشئ في العقل من ان الضمير
 في ضمن المقيد انتهى نعم ما ذكره انما يرد على الشئ كمن مقيد
 على ان الاستخدام غير مهمنا اي في المقام لا في ارجاع الضمير
 مطلق الدليل المذكور في ضمن الدليل المطلوب على مقدمته وذلك في
 ارجاعه الى الدليل المذكور سابقا لان كلا منهما في قيل ارجاع
 الى المطلق المذكور في ضمن المقيد وهو ليس في الاستخدام او في
 المشهور هو ان يراد بلفظه معنى ان حقيقة ان مجازا بان
 او مختلفان احد معنيتين بالضمير الرجوع اليه معناه الاخر وهو انما
 ضمير به احد المعنيتين بالضمير الاخر معناه الاخر وهو انما ظاهر في
 ما اورد الاستاذ في الحاشية بلفظ عدم الاستخدام او بلفظ قيل
 ارجاع الضمير الى المطلق في ضمن المقيد وما هو لا يتناقض فلا تعقل
 وكان في قوله بطريق الاستخدام اشارة الى انما حيث لم يقل
 يمكن انما على المعنى المذكور بالاستخدام او على الاستخدام واحدة

او عند الرجوع الى المدعى

الكائن اولى وجه الاوليه انهما مسوقان لغرض واحد وهو توجيه
 العبارة فاذا كان المفاد واحدا ينبغي ان يكون المفيد ايضا واحدا
 لوجود المناسبة بينهما كما يجب ان يكون وجه صفة في الثانية الثانية
 فيه انه صادق على نفس هذه النقطة لعدم مانعية التعريف
 وفيه ما فيه الظاهر ان اشارة الى ان لفظة ما يقتضي العموم المحسوس
 فتخصيصها بغيره في خلاف الظاهر وانما يقال ان يقول هذا
 ايراد على تعريف المقدمة بالجامعة والممانعة بخلاف الاول
 فانه مخصوص بالمانعة فقط على ما عرفت انما لا يقال المراد
 بالتوقف هذا جواب عن قوله وانما يقال حاصله انما هو الثاني
 ومنع صدق التعريف على نفس المستدل وغيره بناء على ان ايراد
 من التوقف التوقف بلا واسطة والتوقف على نفس المستدل
 انما هو التوقف بواسطة الدليل لغيره ان صحة الدليل انما يتوقف
 بالذات وبلا واسطة على نفس الدليل لكنه لما كان متوقفا على
 المستدل وغيره فتوقف صحته عليها ايضا بواسطة توقفه عليها
 يستدعي ان يكون اثبات وجه الاستدعاء المفهوم من
 تعريف المنع انما يتحقق بالمقدمة والمفهوم من تعريف التوقف
 كونه صحة الدليل عليها فوجب على المانع ان يثبت اولاً كونه
 مقدمة اي توقف صحة الدليل عليها حتى يتحقق سببها
 بها مشكل جدا قيل لانه ايجاب الصغرى وعلية الكبرى كذلك
 ليس بتوقف عليه صحة الدليل بضرورة ان صحة الدليل
 عن انتاجه ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على ايجاب الصغرى
 مثلا اذ الدليل يكون متحققا مع سلب الصغرى كما حقق في محله وتوهم
 وذلك هو الشرط المذكور بشرط كلية الانتاج لا بشرط اصل الانتاج

فأعرف

فأعرف انتهى وايضا لا شك ان طلب الدليل على الاستدعاء
 ان طلب الدليل كما يتوجه على ما يتوقف عليه صحة الدليل يتوجه على
 ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف ايضا فلو كان المنع عبارة
 عن طلب الدليل على مقدمته الدليل بالمنع المذكور وهو ما يتوقف
 عليه صحة الدليل على ما عرفت من صحة الدليل بالمنع المذكور وهو ما
 طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف على حصوله
 ان ثل بعد الاستدعاء المنع والنقض والمعارضة فانهم
 وظيفة في هذه الثلاثة مع ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل
 ليست من هذه الثلاثة انما هي الاخيرين فقط وانما في الاول ثل المقدمة
 المتأخدة وهذا انما هو معنى ما يتوقف عليه صحة الدليل بالمنع
 بوجه حتى يدخل فيه ذلك فظهر ان المراد في المقدمة من هذا المعنى
 الا ان الاخص من غير توقف لانه يحتمل ان يكون انتاج النتيجة
 بالاستدعاء بالتوقف كما سمع منه قالوا انما يعتبر المقدمة
 بالاستدعاء وانما قالوا ان لم يقبل الصواب لانه كما انما لا بد
 من ايجاب على منسبته ويمكن ان يجاب عن الاول وهو قوله
 ثم يقال ان التعريف يستدعي شيئا اصلا اي التوقف
 والا للزوم هو التوقف كما في تفسير القياس او للزوم
 كما في تفسير الاول على انه يجوز ان لا يكون له جواب في الاول ايضا
 على تقدير تسليم وحاصله على تقدير تسليم الوجوب على المانع
 فانما يجب عليه لو لم يثبت التوقف التزما وانما اذا ثبت التزما
 فلا يحتاج الى الاثبات بشرط الاول انما يثبت فيه التوقف
 ولو التزما اي او عا فظهر ان التزيم قوله فيه راجع الى شرط
 الادلة والتدبير باعتبار الموقف عليه وان المنع المستدعي

قالوا بالتوقف فيه فانه قد لا يرد واما قوله لا غم ووقع اه فاجاب
 عن سوال مقدمه بقدره كيف يجوز دعوى الاختصاص فيها فالواقع
 المنع مسموع في غيره ايضا وحاصل الجواب اننا لانمسموع المنع
 في غيره باعتبار دونه بل انما هو باعتبار رجوع منعه الى منعه
 مما يتوقف عليه وعلى الثاني وهو قوله ولا يشك ان طلب الدليل
 واحضر المذكور اي حصر وظيفة السائل بعد الاستدلال
 بالمنع والنقض المعارضه المأخوذة من الموانع مطلقا
 اي لو ازم صحة الدليل سواء كان لازما لا بطريق التوقف او
 لا بطريقه خلافا لما يبادر من التعريف لانه المتبادر من كونه
 هو العموم ومن التعريف معناه الطرح وحمل الالفاظ على معانيها
 المتبادرة واجبت التعاريف اذ لم يكن من شأنه صياغة فاهم
 انه لا يكون نفس الشئ اذ احتمل ان يمتنع القضاء بالمأخوذة من
 وفيه بعد لا يخفى لانه من كلام السيد قدس سره في بعض
 تصانيفه يدعي انه نفس الشئ اذ هو مقدمه بالمعنى المتبادر منها
 تلخيص الكلام في هذا المقام اه اي تلخيص الكلام في هذا المقام على ما
 الشان في بقاها فلا يرد عليه او رده الاستدلال بها كونه من تلخيص
 تلخيص الكلام في هذا المقام وان كان مسلما لكنه لا يثبت به المدعى
 انه لا يمنع النقل الاجاز لانه النقل قد يبالغ في المصدر كما
 به نفسه او اخراجه من كونه المتعلقة بقدر المص لا يمنع النقل والمدعى
 الاجاز انما هو من غير الدليل اه والمراد من الدليل ما ذكره الشرح سابق
 ضعف ما ذكره من الدليل اه واما وجه الضعف فلهذا انه لا يقدر
 قوله ما علم انه لم يذكر اه واما وجه الضعف فلهذا انه لا يقدر
 النقل في احكامه فيما سبق بالمنقول وانه لا يقدر المص المدعى كان التا

تلك الامور

انما يذكر

انه يذكر النقل المنقول او يدعي ان لم يكن تنصيصا على ان يذكر
 انه المقصود في كلامه انه عدم توجه المنع انما هو بالنسبة الى النقل
 لا نفسه وليس كذلك ومنه ان المقصود من كلامه انه منع النقل بالمتبادر
 وليد وليس ما ينبغي كما ان رتبة المحشى فيما سبق ومنه ان
 قوله فلا يتعلق به المأخوذة على وجه قوله فانما هو على طريق الحكاية
 من ذكر قوله السابق حيث هو اقل اه غير طافا لانه لا يتقدم
 على قوله فلا يتعلق به المأخوذة لبطور التفرع ومنه ان الثاني
 في النقل يقتضي احكامه ويكتفى به في الناقض ليعلم ان اول الامر
 فيه احكامه معتبر ليجلس بين النقل وبين المدعى والنقل لا
 حيث هو نقل يجوز ان يكون مدعى وجه الترتيب في الدليل الاول
 اه ولعل وجه دلالة الاول على هذا الثاني على ذلك هو كونه
 في الثاني وعدم تقيده في الاول بعينه لما نفى كونه دليل بالكلية في
 الشان علم انه لا يتوجه اليه المنع اصلا او المنع ما يتوجه الى الدليل
 ولو باعتبار المقدمة واما في الاول فلما لم ينف كونه دليل بل
 نفى تعلق المأخوذة به علم انه المنع وان لم يكن يتوجه اليه لكنه
 لا يكون نافعا ومعتد به فلا يجدي نفعا اي في النقل المذكور
 وهو انه لا يتوجه المنع الى المنقول اصلا بحسب الامر
 فانه ان يكون الدليل اعم من ان يكون بحسب الامر او غير ذلك
 في غير التاثير خروج الدليل الفاسد الصورة عن تعريف الدليل
 على ما اجاب به في المحنة في احكامه المتعلقة بقوله او في
 انه يكون المعبر في مفهوم المنع كونه متعلقا بمقدمة الدليل
 مطلقا سواء كان بحسب الامر او غير المستدرك او لا
 التبادر لا يمنع اجازة وتعيم تقوية السند ثم المانع والواقع

في النقل المذكور في المتن
 من حيث هو نقل

على ما سيجي السند في ايضا ان يعلق المنع فتخصيص تعلقه بمقدمة
 الدليل في نقل المنع من غير سبب ولا دليل قوله تأمل جبراشة الى
 هذا وكان له هذا اختيار الاول على الصواب اول الامر مما
 لا طائل تحت لانه قوله والنقل الى التزام صحة من لا فائدة
 الدليل براسه فذكره بعده مستدرك هذا هو الظاهر اما قوله
 الاستدراك في قوله لانه لا دخل له في اعتبار تبيين الحقيقة ولا الكلام
 في النقل الا غير فليس في وانت خبير بان لو كان في الفاصلة بين
 الواصلة وكان قوله واقام دليل براسه عطف لقوله النقل
 ان التزام صحة لم يرد الاستدراك فمائل واما قوله في وجوبه
 الظاهر الغرض منه توضيح الكلام وبيان مرجع الضمير باجماله
 الظاهر بقوله انما يتم لانه الظاهر المشهور فيما بين القوم في انما يتم
 مع كونه اختصارا لا حاجة الى قوله على ادعاه وايضا قوله
 يدل على انما يتم على عدم تامة التعريف بخلاف انما يتم
 يدل على عدم تامة الدعوى والمق هو الثاني دون الاول
 والحاصل انما حاصل اعتراض الشاذ ذكره في سياق قوله
 انما ذكره اه فمفهوم من وجهين الاول انما يتم انما يتم حقيقة
 للمنوع لا يجوز ان يكون معنى مجازي له والثاني على تقدير كلام
 عدم وجود معنى اخر حقيقي للمنوع لا يجوز ان يكون له سبب
 معنى حقيقي اخر يتوجه الى النقل المدعى بهذا المعنى حقيقة
 وان حمل على هو اعم من ذلك اي اعم من ان حقيقة المنوع هو
 المذكور فقط وهذا التعميم يحمل احتمالين احدهما ان حمل قول المصنف
 طلبه على ان المنع يجرى بهذا المعنى اعم من ان يكون مجبضا على
 وعلى تقدير مجبضا به حقيقة اعم من ان يكون معنى اخر حقيقة او معان اخر

نقل هذا

فعلية انما يتم التعريف من وجهين الاول انما يتم الدليل لا يستلزم
 المدعى لتوقفه على ان يكون هذا المعنى حقيقا للمنوع وذلك غير ثابت
 والثاني على تقدير كونه حقيقا له ايضا لا يستلزم لتوقفه على
 المعنى الحقيقي للمنوع في المعنى المذكور وذلك ايضا غير متحقق واما
 الاحتمال الثاني فهو ان يحمل قوله المنع طلبه على انما يتم معنى
 للمنوع سواء كان حقيقة المنع متحصرا فيه ولا فائدة بالمنع دليله
 من وجبه انما يتم انما يتم معنى حقيقا للمنوع ولا يتم تقريب من وجبه
 او على تقدير التعميم لا يستلزم المدعى لتوقفه على اختصاص المعنى الحقيقي
 للمنوع اي لا يستلزم لفظ المنوع في النقل والمدعى لا يجازي الى ان
 معنى مجازي لا يثبت المعنى الحقيقي للمنوع في النقل والمدعى لا يجازي
 مجازية كان بمفناه الحقيقي اي لا يطلب الدليل على مقد
 في النقل المدعى لا يطلب مجازيا فلا يعمل وذلك لان
 الاعتراض المذكور مبني على اعتبار معنى المنوع واخذه في تقدير
 عبارة المصنف تقدير ما ولا اخذ واعتبر في الاولين مجازيا
 على ما اوضحناه انما افرد عليه الاعتراض ولما لم يؤخذ في تقدير
 في الاخير لا يجازي او لا حقيقة فليرو عليه ذلك فمائل ولا نقل
 لكن قد عرفت ما فيه اشارة المتعلقة بقوله المنع
 النقل من انما انطبق الدليل على المعنى الاول البطلان
 انما ذكره انما يدل على ان المنقول اه حاصله في دعوى
 المصنف كجب جزئين احدهما ان المنع لا يتوجه الى النقل والمدعى
 حقيقة اصلا والثاني ان يتوجه اليها حجازا فقط والدليل
 الذي ذكره من قوله ان المنع طلبه انما يثبت ويدل على كبر
 الاول فقط واما الجبر الثاني فلا يدل عليه لا يثبت ولو لم

في المنع المذكور وذلك غير متحقق
 بمعنى استعمال لفظ المنع صح

دلالة عليها جميعا لكن لا بد من ان يكون الثاني بوجه اخر
 ما هو المعنى في الدعوى وبما في الدليل مقدمة عطف على
 قوله في المقام وجواب ان عن الاعتراض الاول وحاصله
 في دليل المص مقدمة مطلوبة وحلاصة كلامه في المنع طلب
 الدليل على مقدمته وله معان مجازية مناسبة للنقل والمدعى
 كطابق الصحة وطلب الدليل يجوز منعها بتلك المعاني وعن
 الثاني وهو قوله لو لم يرد على حصره وحاصله اجاب
 المستفاد من قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجاز انما هو حصر
 اضافي بالنسبة الى جميع سوى المجاز يخرج عنه الكناية في غير الاجاز
 وليس من او المجاز مجاز جواب ثانيا عن الاعتراض الثاني
 وعلى تقدير كونه حقيقة يجوز ان يكون المراد من المجاز
 مجاز اي لم يرد من المجاز معناه حقيقة حتى يخرج عنه الكناية بل اراد
 منه المجازي وهو ما في الكناية فلا يرد عليه الاعتراض الثاني ايضا
 او لا حاجة في كلام المص بمعنى لا حاجة في اثبات ما ادعاه اليقين
 المعنى المجازي لان غرضه اثبات ان كلامه كقول المص النقل المدعى
 فلا يفسد الحقيقة بل بمعنى من معانيه المجازية اي معنى كان وهذا
 وايضا قوله الظاهر العبارة او بمعنى انه دعوى ظهور كونه المعنى معناه
 مشتركا بين منع النقل ومنع المدعى في تعيين المعنى المجازي له عبارة
 المص من كل مجوز حملها عليه بغير حجة على كونه معان متقدمة متفارقة
 فالمختص بالاول من حيث فضله ودعوى الظهور فيه انما يكون
 في تقرير المنع والاراد قد برر والمدعى انما هو طلب البيان
 تقدير حمل العبارة على الوجه الاول المشترك انما هو طلب البيان
 لا مطلقا بل لا يصح ان يكون معنى مجازيا بل انما هو ان
 اهل في المعنى المجازي يجب ان يفيد قاطبة نافية بحسب الغرض والبناء

المعنى

وهو ليس كذلك ومنه ان ظاهر ان الغرض من سوق هذا الكلام
 بيان الحقيقة كلام الشرح تعريفه بانه كلامه معنى على التناول
 ولا يجوز حملها على ظاهره مسحة لا ينبغي وذلك لانه صرح او
 بانه معنى المنع المستعمل مع النقل والمدعى معنى واحد مشترك بينهما
 وفي التمثيل لم يأت المشترك بل في تمايز كل منهما على حدة و
 لا يبعد ان يكون اثره الى ذكر قوله كونه وقوله المعنى فاللفظ
 يتركها بانه يقال منع النقل طلب صحة او صحة ومعنى المدعى
 الدليل فتأمل هو السؤال والدخول اثره الى بيان المعنى
 الاعم اي هذا المعنى هو السؤال والدخول في الدليل مطلقا سواء كان
 بطريق المطالبة او الابطال بطريق المطالبة بانه يكون
 انما ظروفا فلو لم يرد على مقدمته الدليل كلامه وبعضا
 الى المعنى الاخص للمنع المسمى بالنسبة والنقص التفصيلي
 او الابطال بانه يبين ان ظرا بالدليل والتقنية والتكليف
 اجزاء اوفد المجموع من حيث هو مجموع اثره الى التقص
 والمعارضة ولا شك ان هذا المعنى اثره الى بيان المنع
 بالمعنى الاعم ايضا لا يتوجه الى النقل والمدعى الاجاز او لا يتوجه
 ان لفظ المنع سواء كان موصوفا للمنع الاخص او لاعم لا يعمل
 حقيقة في النقل والمدعى وانما يستعمل فيها مجازا هذا
 هو التقرر اه بمعنى حمل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجاز
 بمعنى المجاز في الطرف هو المناسبة باختاره الشرح في تقرير
 كلام المص هو قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجاز فان
 المحشى يبين في اجازية المتعلقة بقوله ولا يمنع اه الشرح
 اختاره المحلل في تقرير كلامه وحاصله ان الشرح لما حمل المنع

الاجمال

بالمنع الاخص قوله لا يمنع النقل على استعمال اللفظ المنع جعل
 المجاز يمتنع المجاز في الطرف على ما اشار اليه فيما سبق بقوله
 والظاهر كلام الشارح في ما بعده ناسب بحمل المنع على اللفظ
 ايضا على ذلك الحمل ولذا قلنا فاستعمال اللفظ المنع فيها ما
 من المعنى والكلام فيه اي في هذا التقرير كالكلام في ذلك
 اي مما اختاره في تقرير الكلام المصطلح انما اشارة الى ذكره
 من وجه الاختيار من اوله بحمل المنع على ما حمل عليه وجعل
 المجاز اعم من في النسبة او في الطرف يعني كما ان وجه الاختيار
 في ذلك هو ان يمنع النقل باعتبار دليله على ما ينبغي كذا في التقرير
 وكان حمل المنع على استعمال اللفظ المنع وجعل المجاز اعم من ان يكون
 في النسبة او في الطرف او في ذلك كذا في التقرير فيدعى
 حمل المنع لانه استناد الحمل الى المنع لا الى استعمال بدل دلالة
 على ذلك ففي كلامه من اضطرار ذلك لانه كلامه فيما سبق
 في حمل المنع في كلام المص على استعمال اللفظ المنع وجعل المجاز بمعنى
 المجاز في الطرف وفي النسبة وهذا الكلام يدل على انه حمل على معنى
 الحقيقي وجعل المجاز بمعنى المجاز في النسبة وفي الطرف لا في
 الباقى وما هو الا اضطرار على انه في ما عرفت سابقا
 الى انه على تقدير حمل المنع على معناه الحقيقي يرد عليه ما اورد
 من ان منع النقل باعتبار دليله على ما ينبغي ومنه ان يكون
 على المعنى الاول البطلان فاعلم ان اشارة الى الوجه الثاني
 بحيث يندفع عنه الاضطرار المذكور بان يقال المراد من قوله
 حمل المنع على المعنى الاول ان حمل على استعماله بالمعنى الاول او يقال
 انه اشارة الى تعدد الاحتمالات وتكثير الفوائد في المقالات

فضيحة الفاء الفصيحة هي التي تدخل على الجوز الذي
 شرط جملة محذوفة على ما ذهب اليه صاحب الكشف
 واما على مذهب السكاكي فهي انه تدخل على السبب الذي
 سببه جملة محذوفة فتدخل الفاء عند السكاكي
 جزائية لا فصيحة وفيه ان الظاهر اي في كون الفاء
 فصيحة دون عاطفة نظير الظاهر انما عاطفة على
 قوله فالدليل للتعقيب ووجه الظهور رجوع ضمير كانه
 ومنع الى الدليل وقوله لا فائدة الترتيب اي او ردا
 لا فائدة الترتيب بين المنوع الثلاثة اشارة الى ان
 ما يمكن ان يتوهم من انه الفاء وان كانت حرف العطف
 لكن الواو اظهر واكثر استعمالا منها فلو اورد المصنف العطف
 لاني بالواو يدلها فقد روي عن الواو اليها يدل على انه لم يرد
 العطف ههنا فتعاقب ان يكون فصيحة وحداثة الرفع
 ان الواو وان كانت اظهر واكثر استعمالا من الفاء
 في العطف لكن الاول للجمع والثاني للترتيب على ما بين
 في موضعه فالمصنف اذا انشأ ان الترتيب بين
 المنوع الثلاثة التي هي المنوع والنقص والمعارضة وبين
 طلب الدليل واجب وهذه الافادة لا يحصل من الواو فلو
 عطف بالفاء دون الواو والمراد بطلب الدليل هو
 المستفاد من قوله او يدعيه فالدليل يعني اذا كنت مدعيا
 وجب اولا على الناظر ان يطلب منك الدليل وبعد
 انبائك الدليل منع منعا جردااه وعلى تقدير كونها

فصيحة أي على تقدير تسليم كونها الفاء فصيحة لا وجه
لتخصيص بشرط المحذوف بعد منع المدعي فقط كما
خصصه به في قوله إذا عرفت أن المدعي لا يمنع
بل الأولى أن يقدر وإذا عرفت أن النقل له وجه
الأولوية ظاهرا في الثاني فلعلة الأقربية وفي الرابع كونه
إشارة إلى جميع المذكور سابقا واما في الثالث فهو أن لا
بالدليل يناسب طلبه على قياس ما مر في الش
في حل قول المص أن كنت ناقلا فطلب منك
الصحة وفي حل قوله أو مدعيها بالدليل في قوله لا لأنها لو كانت
معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر وقوله ذلوكا كانت
بديها أو نظرا معلوما فطلب الدليل واما
ترك التقييد أي تقييد منع الدليل بمثل قولنا إن لم يكن
معلوما أاما اعتمادا على أنه يعني لما فيه فيما سبق ترك
التقييد هنا لظهوره بالقياس إلى ما سبق تنبيهها
على جواز الوجهين يعني اختار فيما سبق أن كلمة إذا
يدل على الكلية وهذا اختار أنها تدل على الإجمال تنبيهها
على أن الكلية والإجمال جائزان في كلمة إذا حسب اصطلاح
الأول حسب اصطلاح أهل العربية والثاني حسب اصطلاح أهل
المعقوليين وكذا الكلام في قوله أو نقضه يعني أن التقييد
وذلك الأقوليين لأنهم أيضا تركه أاما اعتمادا على القافية
أو لاختيار الإجمال بكلمة إذا هنا بخلاف ما سبق تنبيهها على

جواز الوجهين مفق عنه لأن المذكور لغرض
تقوية المنع لا يكون إلا برفع المانع فلا حاجة إليه
لكن فيه أنه يجوز أن يكون من قبيل التضرع بما
علم ضمنا والتمنا فقابل بحسب الأمر فيه
أنه يجوز أن يكون بحسب الأمر معتبرا في نظم الكلام
محذوفًا للظهور وتقريره هو ما يذكر لغرض تقوية المنع
بحسب نفس الأمر برفع المانع ووجه لا يخبر على الكلام
واما على ما أورده الأستاذ من أن هذا انما يجز إذا
كان الطرف اعني برفع المانع متعلقا بالقرينة متفاد
من اللام ولا ضرورة يدعو إليه بل الظاهر متعلق
بالنقطة ووجه لا يخبر على تغير موجود على ما لا يخفى على من
لم يزد شيئا في عدم ورود الثاني فظهر
فتدبر ذلك أن يجعل اللام لام العاقبة والمال
وليسمى بالصدرية أيضا وهي فرع لام الاختصاص
على ما صرح به الرضي كقوله ليد واللموت وابنو الحجاب
وحاصل كونه واما قسما وابنوا عاقبة ابنو الحجاب
فما حصل من جنس ما به أنه كونه عاقبة الذكر تقوية المنع
برفع المانع كما ذكره الأستاذ في بعض تعليقاته
لكنه خلاف الظاهر فإن الظاهر من اللام في أمثال
أما هو لام الغرض سيما الواقعة في التعاريف ليكون
إشارة إلى العلة القافية وكان كذلك لو ورد
هذا قال على ما قبل إشارة إلى ضعفه وانت عرفت
ما يدفعه كما صرح به أي بان فأنه المحقق الشريف

فيه ان هذا المنع بالمعنى الاعم لا بد منها
من لسط مقدمة حتى يتبين المراد وبهذه
المقام فاقول انك قد عرفت فيما سبق ان
المنع معنيين احدهما اعم والاخر اخص والمراد من
قول الشرح واعلم ان المنع على ما ذكره انما هو
المنع بالمعنى الاخص على ما صرح به في الحاشية فكلامه
يشعر بان القوم يسمون المنع بالمعنى الاخص الى قيمان
والنقبة متضمن لتعاريف الالف ام على ما هو المشهور
فالعرف المستنبط للقسم الاول هو قولنا منع بعض
مقدمات الدليل على سبيل التعيين والمستنبط للثاني
هو قولنا منع كل مقدمات الدليل على سبيل التعيين
وفيه ان هذا المنع اه اشارة الى الايراد على التعريف
المستنبط من النقبة وحاصله ان المنع الواقع في قوله
واعلم ان المنع على ما ذكره معروف وقوله منع بعض
الدليل او كلها على سبيل التعيين تعريف فيجب حمل المنع الواقع
فيه على المعنى الاعم وهو الذي لا يمتنع تعريف الشيء
وهو غير جازم قطعاً اي رد بعض مقدماته سواء
كان بطريق المطالبة او الابطال لا بالمعنى الاخص
وهو طلب الدليل على مقدمته وعلى هذا اي على
تقدير كون المنع بالمعنى الاعم الا ان يقيده اي الا
ان يقيده المنع الواقع في التعريف على الغضب لانه غير

عند

عند المحققين من اهل النظر وانما قال عند المحققين
لان الغضب عند بعض اهل النظر موجه اي مسموع
وهو ركن الدين العميد او يحمل المنع على المطالبة
اي المطلقة حجازاً من اطلاق اسم اخص على العام او
من باب اطلاق اسم الكل على الجزء لكن لا يلزم
قوله لا منع الدليل وذلك لانه الظاهر ان المنع في قوله
بمعنى واحد ومنع الدليل لا يمكن حمله على المطالبة بل هو
بمعنى رد الدليل الاعم من المطالبة والابطال فالأحسن
ان يحمل بعض مقدمات الدليل بسبب المناكبة والملازمة
بينهما يدل على ذلك مطلقاً اي يدل على الف
مطلقاً سواء كان ذلك الف ديهو التحلف او الاستدراك
لف داخراً من الدور والتسلسل والمحال وغيره وانما قال
في التحقيق لانه في الظاهر عبارة عن منع الدليل لا عن
دعوى الف او لانه الشاهد عند من لا يقيد به منهم
المصنف يختص بالتحلف على ما سبق او لهما جميعاً
والثاني يدل على ان الظاهر ان غرضه بيان
تعريف الشاهد وتوطئة للاشارة الى كلام المصنف
فيما بعد دخول والى اندفاع المناقشة التي ذكرنا
ههنا في الحاشية فانه قد عرفت اه وجه الاندفاع
ان المذكور في الحاشية مبني على غير التحقيق وما ذكره

القوم مبني على التحقيق نعم تجب ان منع اه حاصل الا
 ان ما ذكره في استدلال عدم توجه المنع مشعر بان منع الدليل
 المقارن بان لا يكون الانقضا اجماليا وليس كذلك
 لان منع الدليل المأخوذ فيه في قوله لانه منع الدليل اما ان
 اعم من ان يكون بطريق المطالبة او الابطال والنقض
 لا يكون الا بالابطال ففي صورة منع الدليل لا يدل على المنع
 لكن لا بطريق الابطال بطريق المطالبة يوجد المنع المقارن
 مع عدم وجود النقض اجمالي فاحصر المذكور باطل
 وجوابه ان المراد اه حاصل اجواب ان الشاهد وان كان
 اعم من السند ويطبق عليه ايضا لكنه من حيث هو شاهد
 في غير التقيد بالسندية مختص بالنقض اجمالي والمراد من الشاهد
 بهنا هو هذا المعنى او نقول انه مبين للسند بناء على كونه عبارة عما
 يدل على ف الدليل من حيث انه كذلك ليمتاز عن السند مطلقا
 اي امتياز مطلقا اي في جميع الوجوه اعتبارا وادواتا بخلاف الاول
 فانه امتياز عمنه انما يكون بالاعتبار فقط او سواء كان المنع على طريق
 المطالبة او على طريق الابطال فان السند لا يدل على ف الدليل
 من حيث هو دليل وعلى تقدير ان اي على تقدير كون المراد من الشاهد
 هو ان يد من حيث انه شاهد او كونه عبارة عما يدل على ف
 الدليل من حيث هو كذلك يختص منع الدليل بمقارنة الشاهد
 بصورة الابطال لان المطالبة لا يقارن الشاهد بهذا المعنى

بل انما يقارن السند من حيث انه سند وان لم يرد حيث انه
 سند فثبت ان منع الدليل اذا كان مقارنا بان لا يكون الانقضا اجماليا
 فاحصر ثابت لا غير عليه من هذا ظهر انه خلاصة اجواب المراد من
 ان الشاهد بهنا انما هو المقيد بالمباين للسند وهو هذا المعنى يختص
 بطريق الابطال ولا يوجد فيه بطريق المطالبة ففي مادة النقض كما ان
 غير موجود كذلك الشاهد واما جعل خلاصته ان مادة النقض غير تحقق
 على ما نبه الاستاذ فغير على ما لا يخفى لمن له قلب سليم او الف السمع
 وهو شهود واما حمل قوله على التقديرين على تقدير ان يكون المنع
 اعم من المطالبة والابطال وعلى تقدير ان يكون اخص بمعنى
 الابطال فقط على ما حمل على الاستاذ فغير سديد فثبت
 بالمعنى الاعم وهو الرد كما عرفت في الحاشية المتقدمة
 بقول الشارح منع بعض مقدمات الدليل اه
 تتعلق المنع بالمعنى الاخص بها اي حتى تجب صرف العبارة
 عن ظاهرها اعتبر مقدمة الدليل في مفهوم المنع بهذا
 اي بالمعنى الاخص حيث قال المص او المنع طلب
 الدليل على مقدمته مبني على تجريد عنه اي
 تجريد المنع بهذا المعنى اي المعنى الاخص عن كل واحد من
 الدليل ومقدمته تعلقه بالدليل اقل وذلك
 لان المعنى في معنى المنع على ما عرفت هو مجموع مقدمة
 الدليل فعلى تقدير تعلقه بالدليل انما يجب تجريده

الاجمالي

محقق ساء

المعنى

عن لفظ الدليل فقط بخلاف ما اذا كان متعلقا بالمقدمة
فانه يجب تجريد عن المقدمة والدليل جميعا فيكون
التجريد في الاول اقل فتأمل بعد اشارة الى وجه
الضعف مما ذكره في الحاشية المتعلقة بقوله طلب
الدليل من قوله ولك ان تقول لو كان معنى المنع اه
وحاصله يجب التجريد فيما ذكره سابقا والايضا ان
لا يمنع الدليل والمقدمة الا مجازا كما ذكر سابقا لا بوجه
ما ذكره ههنا بل انما لو بدخلافه اذ كان بطريق
المطالبة اي اذا كان ذلك العام اي المنع بمعنى الرد
متحققا في ضمن هذا الخاص غير مسموعة اذا كان
بطريق المطالبة اي طلب الدليل على اثبات
الدليل نفسه وان كان منعه بطريق الابطال لاثبات
مكابرة ههنا اي في الاستدلال على عدم توجه المنع
الى الدليل وهو قولهم لان منع الدليل ما انزه على مقتضيه
سابق كلامهم وهو قولهم في تعريف المنع منع بعض
مقدمات الدليل او كلها على سبيل التقييد
لا منع الدليل فان الظاهر ان المنع في الموضعين
بمعنى واحد ولا يمكن حمل الاول على معنى الابطال
ولا حمل الثاني على معنى المطالبة فيجب حملها

٧٥
على معنى اعم من المطالبة والابطال وهو رد بعض المقدمات
ورد الدليل على ما صرح به المحشي في الحاشية
المتعلقة بقوله منع بعض مقدمات الدليل
على انه لو حمل منع الدليل اه هذه العبارة اشارة الى دليل اخر
على كون المراد من منع الدليل ههنا انما هو الاعم وتبين
بمنع حكمه بان منع الدليل ههنا اعم وهو قوله على مقتضيه
سابق كلامهم يعني على تقدير عدم اقتضاء سابق
كلامهم حمل منع الدليل على الاعم حكمه ايضا
لازم كيف لا ولو حمل منع الدليل في كلامهم
وهو قولهم في الاستدلال لان منع الدليل
اما ان اه على المنع الاخص وهو المنع بطريق
الدليل لم يتم التقريب اي لا يستلزم
الدليل الذي ذكره وهو قولهم لان
منع الدليل اه مدعا لهم وهو ان المنع اي المناقضة
منع بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل
التقييد لا منع الدليل لانه لا يلزم
من ابطال اه توضيحه ان المطلوب والمدعى
ههنا انما هو اثبات ان المناقضة منع بعض
مقدمات الدليل او كلها على سبيل التقييد
والدليل الذي ذكره لهذا المطلوب

انما يفيد نفي كون المناقضة ابطال الدليل
 ومن نفي الثاني لا يلزم اثبات الاول
 لثبوت الواسطة وهي كون المناقضة
 منع الدليل بمعنى المطالبة عليه
 فظهر ضعف ما يقال ان اى دفع متعينة
 الشرح ووجه الضعف ان حصر منع
 الدليل في النقص بمعنى ابطال المعبر
 من قوله ومنع الدليل الذي هو النقص
 بمعنى ابطال مبنى على ان يكون المنع
 ههنا بمعنى الابطال فقط وقد عرفت
 ان سياق الكلام وتمام تقريب
 المرام يقتضى حمله على الاشياء
 على عبارة الشرح اه الظاهر ان
 الى وجه اخر للضعف وحاصله
 ان اثبات الفرق انما يحتاج اليه
 ان لو دلت العبارة على نفيه وهي لا تدل عليه فحاشا حيث
 قال امل حتى يظهر لك الفرق هذا وقبلة ان بيان
 الفرق

الفرق يحتاج اليه مطلقا سواء كانت العبارة دالة على
 نفيه او على عكسها ويحتمل ان يكون قوله فليشأ بل إشارة الى
 ان هذا ويحتمل ان يكون إشارة الى ما يقال ليس عكسها
 بل انهما والفرق الذي هو وجه الشبهة بالتأمل منه **قوله**
 واما ما يقال نعم اه إشارة الى بيان من غلط الشبهة
 بعد دفع مناقضة حاصله ان المناقضة المذكورة في الشرح
 لا يراد على القوم لانها منذ دفعت على ما ذكره بالفرق لكن
 يراد عليهم انه يجوز ان يكون اه ولو لم يفرق الشبهة فزعم
 انه الواو عليهم تلك المناقضة وليس كذلك **قوله** والقول
 بان بهيئة اه من شئ ما يقال إشارة الى ما يمكن ان
 يجاب عن الايراد بقوله نعم وحاصله ان المنع في صورة كون
 عدم صحة الدليل بجميع مقتضاته بدعيها او لها منع مع
 شأ هو بدعيه العقل لانها داخله في الشاهد فلا
 يكون ذلك المنع مكابرة فثبت ان منع الدليل بل لا
 شاهد مكابرة مطلقا ولا غبار عليه **قوله** تعسف بغير
 اه خبر لقوله والقول ان الخ إشارة الى ان دفعه يعني ان
 ذلك القول تعسف بغيره محذورين احدهما انه يلزم
 منه ان لا يكون المنع اه وليس كذلك وثانيهما انه
 انه يلزم منه ان لا يكون الشاهد الخ مع ان الظاهر ان تحقيق
 اه فاندفع القول المذكور وروى عليهم بقوله نعم قطعا **قوله**
 ففقيه نظر لان ان خبر لقوله واما ما يقال نعم اه إشارة الى
 الجواب عن قوله تعسف وقوله السند عند سم الخ
 إشارة الى الجواب عن قوله بغيره ان لا يكون المنع المتوجه

الايراد

آه حاصل الاول ان تعريف الشئ هو ما يصدق على بهيئة
 العقل لما تعسف وحاصل الثاني ان الذكر معتبر في مفهوم
 الشئ فان ذكرت البديهية في المنع بان يقال انه لا
 محل لبديهية فهي شذوذا فلا يكون منعاً مجرداً وان
 لم تذكر اعتماداً على الفهم فيكون منعاً مجرداً قطعاً ولا يكون
 شذوذاً لان الذكر لازم فيه وهي لم تذكر فلا اشكال اصلاً
قوله ولا يخفى ان بديهية آه استرة الى الجواب عن قوله
 وان لا يكون الشئ هو منحصراً في بديهية فـ
 الدليل راجع الى استدراك فـ و آخر لانها راجعة الى لا
 استدراكه خلاف ما يحكم به بديهية العقل **قوله** على ان
 المحل المذكور ان العلامة مبنية على التسليم فتجمل ان يكون
 دفعا لقوله وان لا يكون الشئ هو منحصراً فتوجبها ولين
 سلمنا ان بديهية فـ والدليل ليس راجعاً الى
 استدراكه آه لكن المحل المذكور آه وتجمل ان يكون دفعا
 لاصل الاشكال فتوجبها ولين شئ لنا عما ذكرناه وجوبه
 الدفع فاصل الاشكال غير وارد لان جواز كون عدم
 صحة الدليل بجميع مقدماته بديهياً اولياً لا يكفي في نقض
 المحل المستقر اني لا بد من تحقق غير معلوم وكانه لا
 الى الاحتمال الثاني ان شئ يقوله فلا اشكال لكن الاحتمال
 الاول ايضا موجه فتوجه كذا ذكره الاستاذ في بعض
 تعليقاته **قوله** وتحقيق المادة المفروضة وهي كون عدم
 صحة الدليل بجميع مقدماته بديهياً اولياً **قوله** على قياس
 الحكم بالفـ واي كما ان الحكم بالفـ ويجوز ان يكون

ان يكون في مجموعها من حيث هو مجموع من غير حكم واحد
 منها على التبيين كذلك يجوز ان يكون التردد في مجموعها
 من حيث هو مجموع من غير تردد في واحدة منها على التبيين لا
قوله وتحقيق الصورة المذكورة وهو كون الناظر متردداً
 في مجموع المقدمات من حيث هو مجموع من غير تردد في واحدة
 منها **قوله** ولو سلم فلا شك اني سلمنا تحقيق الصورة
 المذكورة لكن لا شك في نذرة آه **قوله** والمراد من النظر اي
 النظر المفهوم من قوله والناظر في مقدمات الدليل والا
 فالنظر ليس كونه صراحة وانما المذكور صراحة هو الناظر
 لكنه يدل عليه التمر اما وحاصله ان المراد من النظر الوقوع
 في التقسيم للنظم الكثيرة الوقوع لا مطلق النظر والصورة لا
 المذكورة انما هو الناظر في الوقوع فخر وجهها لا يحكم
 لا في المحل **قوله** وايضا يجزى ان لا يقال آه عطف على قوله فيه
 ان الناظر آه وايضا على التقسيم المذكور **قوله** وشئ من
 القسمين الاخيرين لا يخفى ان القسم الثاني مشتمل على
 شقين وعدم التقابل انما يكون بالنظر الى الشق الاول
 فقط دون الثاني على ما استراليا في الحاشية
 فالاولى ان يشبه اليه المحل ايضا لكن الظاهر ان آه
 القسم الثاني مجموع الشقين من حيث هو مجموع فتدبر
قوله ويجزى توجيه ذلك بان قيد الوحدة معتبر في التقسيم
 المقسم وهو الكيفية الحاصلة للناظر في مقدمات
 الدليل فكانه قال وهو ان الكيفية الحاصلة في مقدمات
 الدليل من حيث انها واحدة هو انه ربما يجد نفسه متردداً

آه وربما يجد نفسه حاكمة بفد وبعض منها دانه ربما لم
 يجد نفسه حاكمة بفد والمجموع من حيث هو مجموع
 ولا شك ان التقابل بين الافم على هذا التقديم حاصل
 بل اريب فالصورتان اللتان يجتمعان بينهما اما القسم
 الاول مع الثاني او الثالث ليس من قبيل تداخل
 الافم حتى يلزم عدم التقابل المذكور بل انما سوف
 اجتماع الافم ولا خيرة فيه يعني ان كل واحدة من
 تلك الصورتين مادة مركبة من القسمة لانه لا
 مادة واحدة يصدق عليها كل منهما **قوله** وقيد الحثية
 يحصل التباين فيجب التقابل بينهما **قوله** لكن يابى عنهما
 اي عن كون قيد الوحدة معتبرا في القسم وعن
 كون التقسيم اعتباريا وقيد الحثية معتبرا في الافم
 بقيد القسم الثالث لئلا يجتمع مع القسم الثاني
 ووجه الابطال انه لما لم يقيد الاول لئلا يجتمع مع الاخير
 بناء على التوجيهين المذكورين ينبغي ان لا يقيد
 الثالث ايضا لئلا يجتمع مع القسم الثاني بئ
 على ذلك التوجيهين **قوله** وما ذكره في بيان عطف
 على قوله بقيد القسم الثالث يعني ويابى عنهما ايضا
 ما ذكره في بيان حكم الثالث مع وجه الابطال
 سواء لو اراوا التقابل بين الافم وعدم تداخل
 منهما في الآخر لوجب عليه عدم ذكر قوله او تفصيليا فان
 ذلك انما هو باعتبار اجتماع الثالث مع القسم
 الاول فمن ذكره علم ان شيئا من التوجيهين لم يرد

٧٨
 منها فذكره يكون آبيا عنهما **قوله** انما هو باعتبار اجتماع
 مع القسم الاول وذلك لان الناظر على الاول وذلك
 لان الناظر على الاول يكون مانعا اي طالبا للدليل على
 مقدمته والمنع والمنفعة والنقض التفصيلي بمعنى واحد
 على ما نقلته في الحاشية عن السيد قدس سره فالنقض
 التفصيلي انما يكون باعتبار القسم الاول **قوله** في توجيه
 ذلك اي في توجيه عدم لزوم التقابل بين القسم الاول
 وبين شئ من الاخرين **قوله** من انه يحتمل الكلام آه وهو
 قوله ربما يجد نفسه كذا وربما يجد نفسه كذا **قوله** على المنفصل
 المانعة للحلو يعني حال الناظر لا يخلو عنه هذه الاقسام الثلاثة
 مع جواز الجمع بينهما **قوله** او يعتبر قيد فقط في القسمين
 الاولين فكأنه قال وسواء الناظر في مقدمات الدليل
 ربما يجد نفسه متروكة في بعض منها او في كل واحدة منها
 على التبيين فقط وربما نفسه حاكمة بفد وبعض منها
 او بفد وكل واحدة منها كذلك فقط **قوله** حتى يكون
 الصورتان المذكورتان واسطتين بينهما اي بين
 الافم الثلاثة ولعل كون الصورة التي اجتمع الاول
 مع الثالث واسطة بين جميع الاقسام مبني على النسبة
 التي لم يوجد قوله او تفصيليا فيها او مبني على اعتبار قيد
 فقط في الثالث ايضا والافظ انهما داخل في
 في اطلاق جعلها واسطة بينهما نظر في كلام المحقق
 في بعض النسخ مشعر بما ذكرنا فتأمل **قوله** تركنا احالة
 اي المقابلة اي لم يتبين حال تلك الصورتين

بل نكتنا حالهما احالة على مقابلة حال ما ذكر يعني لما بين
 حال غير تلك الصورتين فيعلم حالهما حال غيرهما بالمقابلة
 فنكتنا حالهما على مقابلة حال غيرهما **قوله** فلانه لا انفصال
 في ظ الكلام وذلك لعدم وجود اداة الانفصال فيه
قوله اللهم لا ان يقال آه حاصلة من مقصد الشبهة من
 التوجيه الاول ليس ان الكلام شتمل على المنفصلة
 المانعة كما لفعل حتى يرد عليه ذلك بل مقصوده انه ينبوع
 عن التناويل يمكن رجاءه اليها فيكون منفصلة بالقوة
 لا بالفعل وكونه كذلك ظ لا خفاء فيه فلا يرد عليه
 النظر المذكور وايضا مقصوده من التوجيه الثاني ليس ان
 في الكلام انفصال وتقسيم واعتبار قيد فقط في
 القيد بل يجعل الصورتين المذكورتين واسطتين وترتك
 ذكرهما للاحالة اي المقابلة حتى يرد عليه انه ترك
 بعض الاقسام في التقسيم الاحالة الى المقابلة
 مما لا يجوز في المشهور بل المعاني لا انفصال ولا تقسيم
 فيه لكن ذكر بعض الصور مع قيد وترك بعضها احالة
 الى المقابلة فلا يرد عليه ذلك وانت خير بان
 كلام من التوجيهين لا يخلو عن ضعف اما الاول فلان
 المتبادر من المنفصلة المانعة الملوها موه في الفعل لا ما
 هو بالقوة والتناويل واما الثاني فلان الشبهة التي
 بقوله في التعبير آه اي نعم اذا لم يكن ما ذكره الشبهة تقريبا
 يكون في التعبير عن الصورة الثلاثة بالاقسام شامحا
 ولعل لهذا في الجواب باليشعر بالضعف وهو قوله

اختره

قوله اللهم فلانه لا حاجة اليه ولعل ذلك لانه على تقدير
 اعتباره في القسم الاول يكون الصورة الاولى داخلية
 في القسم الثاني والثانية داخلية في الثالث فلا يكون
 واسطتين بينهما وهذا يؤيد ما ذكرناه سابقا فلا تغفل
قوله على ان المتبادر من قيد آه اشارة الى وجه آخر لعدم
 اعتبار قيد فقط في القسم الثاني مبني على التسليم ان
 احتجاجة الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني وعدم كفايته
 اعتباره في القسم الاول لكنه اعتباره فيه يستلزم المناسبات
 بين كلاميه **قوله** وح لا يقع آه اشارة الى بيان المناسبات
 اي حين يكون قيد فقط في القسم الثاني سلب الاول
 والثاني معا لا يصح في القسم الثاني النقص الاجمالي
 لان من احكام القسم الثالث على ما سبينا في دس
 مسلوب عن القسم الثاني فلا يصح كون ما هو حكمه
 حكما للقسم الثاني ولا يذهب عليك ان مشايخنا
 على القسم الاول بالنسبة الى القسم الثالث على ما في
 بعض النسخ بل بالنسبة الى القسم الثاني ايضا على ما
 لا يخفى فلما وجه التخصيص في قسم **قوله** فالاولى عدم الخاطئة
 قيد فقط معتبر في القسم الاول على هذا ايضا وهو على ما
 اعتبره وبما بقا سلب الثاني والثالث وح لا يصح في
 القسم الاول المنع مع انه جعله من احكامه على قياس
 ما ذكره في اعتباره في القسم الثاني فتدبر **قوله** من الحكم
 بالف ادبيان للحال يعني يجوز ان يكون الحكم بالفعل
 محفيا عليه ولا فيصح كونه طالب الدليل عليها في اول الامر

وجه الفهم هو انه يمكن ان يكون وجه التخصيص
 عدم كون تلك النسخة موقفا فانه مستلزم

قيل هو الحكم بالف و ثم اذا ظهر فيكم بالف **قوله**
احسن الطرق اه مفعول له لقوله هذا مبني على اه اي غا
بنا على الاخفاء لكونه طريق اسلم فان طلب الدليل اسلم
من البينين بالدليل موقوف **قوله** محل ناسل لما ذكره من قوله
لعل هذا **قوله** على ان ذلك اني عدم الملازمة مبني على اعتبار
انه واما اذا لم يعتبر فيه فقط فيمكن ان يكون الحكم بغير
البعض مشرودا في البعض الآخر ولا شبهة في ملازمة
الحكم طلب الدليل وقوله وقد عرفت ما فيه اشارته
الى قوله وفيه نظره **قوله** الاول ان يقول اه فان الحكم بغير
الجزء لا يستلزم الحكم بغير الكل بل الاستلزام على
تقدير تمامه فاما ما استلزم بغيره فبغيره **قوله**
وفيه ان الاستلزام محمول بان لا يكون في الكل
لازماتنا بالمعنى الاخضر **قوله** على الخصم بطريق
النقض والاستدلال حاصل ان الخصم غير متيقن لان
الصورة المذكورة في المناظرة موجهة من طرف الخصم على
دليل المعلن وليست من النوع الثلاثة **قوله** فيمكن
الجواب اي الجواب الذي اشار اليه انه بقوله والقول
بانه غضب الخ وحاصله ان المنحصر في النوع الثلاثة انما
هو كلام الخصم على قانون التوجيه من دليل المعلن لا
مطلق كلامه وان لم يكن على قانون التوجيه والصورة
المذكورة لكونه غضبا غير موجه فلا يتخلل بها الخصم فقوله غير موجه
عطف تفسير له لقوله غضب والواو في قوله والف قسم حاله
وقوله منعا محل مع السند خبر ليكون وما ذكرنا ظاهر ان خلاصة

ان خلاصة الجواب منع للمقدمة الاولى ومع قوله لان الصورة
المذكورة في المناظرة موجهة **قوله** فرده بانه اي بالطريق
النقض الاجمالي وهو قوله مردود بانه لو تم **قوله** ليس على
ينبغي لان النقص الاجمالي مع سند المنع غير موجه **قوله**
على الخصم بطريق المنع اي مع السند **قوله** فيكون الجواب
استدلالا قطعيا اي على البطلان **قوله** او فرده بطريق
النقض اي والاستدلال على فاد الخصم على ما سبق
قوله لكن حمل الجواب المذكور وهو قوله والقول بانه غضب
اه على المعارضة فيكون حاصل الجواب دليكم وان دل
على مدعاكم وسوف ادحضه لكن عندنا ما ينفيه وهو
لزم كون الصورة المذكورة غير موجه والمقسم كلامه
الخصم على قانون التوجيه في دليل المعلن **قوله** كما هو ظاهر
وهو التعديل بقوله لان المعلن وامه **قوله** فرده بطريق
النقض الاجمالي بقوله مردود بانه الخ وعلى التقديرين لا يلزم
توجه المنع الى المنع **قوله** ولو قد راجع بطريق المنع على ما حمل
عليه في التقدير الاول **قوله** جاز تقديم الرد استدلالا ايضا
اي كما جاز تقديمه بطريق النقص الاجمالي على تقدير كون
الجواب استدلالا او معارضة جاز تقديمه بطريق الاستدلال
على البطلان سند على تقدير كون الجواب منعا وتقديره
استدلالا ان يقال ان الصورة المذكورة ليست
غضبا والا لكانه النقص والمعارضة اي غضبا والنا
بطا فاقدم مثله وخلاصة ان ذلك القول فاسد لكونه
مستلزما للف وهو كون النقص والمعارضة غضبا

قول على تقديرين أي على تقديره تقديم الرد وتقريره بطريق
النقض الاجمالي على تقدير كون الجواب استدلالا او معارضة
وتقديره بطريق الاستدلال على تقدير كون الجواب منعا
قول ما يقال العصب غير جائز حاصل اثبات الفرق
بين النقض والمعارضة وبين الصورة المذكورة بان الضرورة
المقتضية للاستدلال متبينة فيها بخلافها فانها
موجودة فيها فاما جواب لنا ليس بجواب لكم وفيه
ان هذا انما يتم آه حاصل ان كلام النقض والمعارضة قد يكون
مع العلم بخلل دليل المعلن على سبيل التبيين وقد يكون
مع عدم العلم به والضرورة المقتضية للاستدلال انما يوجد
في الثاني دون الاول فلما يتم الفرق المذكور في الاول بل
في الاول بل في الثاني فقط **قول** اللهم الا ان يجر ان
عدم كون الاستدلال عصبيا للضرورة وان لم يتم الا
على تقدير الثاني فقط لكنهم قالوا بان الاستدلال في
النقض والمعارضة مطلقا ليس بعصب ليكون باثباتها
مطرودا وفيه ان دعوى اطراف الباب لا يفيد في مقام
السند ولعل لهذا امر بالتدبر **قول** ومما يرد على الخصم
المذكور اي حصر كلام الخصم في المنع الثلثة **قول** الدخيل
في الدليل بان ان يفتي كل واحد من هذه الثلثة دخل في
دليل السائل مع انه ليس شيئا من المناقضة والنقض
الاجمالي والمعارضة فيجوز حصر كلام الخصم فيها **قول** والجواب
عنه مبتدأ وقوله مردود خبره **قول** متعلقة بالبدعاء اي
الضمينة في الدليل وذلك لان المستدل كان ادعى في

ادعى في الاستدلال انه لا استدراك لاني مقدمة من
مقدمات الدليل او انه لا احتياج الى مقدمة اخرى غير ما
او انه يستلزم المدعى فكلاما من الوجوه الثلاثة المذكورة
يكون مناقضة متعلقة بالدعاء والضمينة في الدليل ولا يخفى
الطهر مردود بان كون آه يعني ان المناقضة على ما عرفت
المصر باقانا متعلقة بالمقدمة وعلى ما عرفت
عرفت باقانا مفسرة بما يتوقف عليه صحة الدليل وكون
تملك الدعوى بما يتوقف عليه صحة الدليل حتى يتصور تعلق
المناقضة بها محل تأمل سيما لاجراذ فيه يلزم توقف
الشيء على تقيضه على ما صرح به بعض الافاضل باقانه
ان صحة الدليل عبارة عن الانتاج الذي هو عين استدلال
الدليل المدعى كذا ذكره الاستاد وفيه من البعد ما لا يخفى
بل الظاهر ان يقال لانه ليس بشيء التوقف اصلا
بخلاف الاولين فتأمل **قول** وفيه ايضا نظري في هذا الرد
الذي نظر يعني كما ان ما ذكره في الجواب عن الاعتراض
الاول لم يكن مفيدا لكونه كلاما على السند بطريق المنع
فكذا ما ذكره في رد الجواب منها غير مفيد لكونه كلاما على
السند بطريق المنع **قول** اللهم الا ان يقر الاعتراض منعا
قول وهو مما يرد على الخصم المذكور الدخيل آه **قول** والجواب وهو
قوله والجواب عنه بان كل ذلك مناقضة آه وحده يكون
الرد بطريق المنع استدلالا في قوله مردود بان آه موجبا
لكن حين اذا كان الجواب استدلالا يكون مقدمات باسرها
ممنوعة فلما وجه لتحصيله مقدمة معينة بالمنع وهي كون

تلك الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل على قول على ان
 قوله سيما الاخير ان فان عدم توقف صحة الدليل عليه
 غير ظاهري بل خلافه على ما يستتبع الآن من قوله الاستدلال
 مما يتوقف عليه صحة الدليل قطعاً **قوله** ويكفي الجواب عن
 اصل الاعتراض موقوف ومما يرد على الخصم الدخول **قوله** بان
 الدخول في الاستدلال مناقضة له يعني ان الاستدلال
 مما يتوقف عليه صحة الدليل فالدخل فيه يكون مناقضة له
 متعلقة بالمقدمة فلما تجل الخصم **قوله** واما الثاني فظ لان
 احتياج الدليل الى مقدمة اخرى مستلزم لعدم كفايته
 ذلك القدرة الاستدلال فيخرج الى منع الاستدلال **قوله**
 فلكم كسب من السبب وغير السبب وهو المقدمة ما
 المستدركة لا يكون سبباً اذا لم يكن من الداخل
 والمخرج خارج فاذا انتفى السبب انتفى الاستدلال فيخرج
 الى منع الاستدلال ايضا **قوله** وايضا يمكن الجواب عطف
 على قوله ويكفي الجواب عن اصل الاعتراض توضيحاً من الجواب
 عن اصل الاعتراض يمكن بوجهين احدهما ما ذكرنا والثاني بان
 كل واحدة من الدخالات الثلاثة المذكورة منع مجازي لدعوى صحتها
 لا مدخل لهما في صحة الدليل وان كانت مقارنته له يعني ان
 تلك الدعوى وان كانت في ضمن الدليل ومقارنته به لكن
 لا مدخل لهما في صحة الدليل اي ليست مما يتوقف عليه
 صحة فالدخل فيهما منع مجازي متعلق بتلك الدعوى الضمنية فهي
 اي تلك الدخالات المذكورة خارجة عن المقسم انما هو
 الكلام الموجه من الخصم على دليل المعلل فلما تجل الخصم بوجهها

بوجهها او فهي اي تلك الدعوى خارجة عن المقسم لان
 المقسم انما هو الكلام الموجه المتعلق بالدعوى الصريحة التي
 لها مدخل في صحة الدليل فلما تجل الخصم بوجه المنع المجازي المتعلق
 بتلك الدعوى في هذا الظاهر ان قوله لا مدخل لهما في صحة الدليل
 صفة لدعوى **قوله** على ان تلك الدعوى ان هذا جمع بين الجوابين
 بطريق الترويض والاستفسار خلاصة كما ان كل واحدة
 من الدخالات المذكورة لا يخرج في الخصم فليس المقسم
 ايضا او كما انه مندرج في الخصم فهو من الاقسام ايضا
 وعلى التقديرين لا تجل الخصم بها **قوله** ولك ان تحمل الجواب
 الذي ذكره اي انه بقوله والقول انه غضب له على هذا
 التوجيه اي على ما في سابق قوله على ان تلك الدعوى
 يعني يجوز حمل قوله والقول على ما في الجواب بطريق الترويض
 والاستفسار وترك ذكر احد شقي الترويض للظهور بخلاصة
 ان يقال ان تلك الصورة لو كانت متعلقة بما يتوقف
 عليه صحة الدليل لكانت مناقضة ولو لم تكن متعلقة بما يتوقف
 عليه صحة الدليل لكانت خارجة عن المقسم وعلى كلا التقديرين
 لا تجل الخصم بها **قوله** اي نقبض المقدمة الممنوعة اي الدعوى المفهوم
 المنع ففعل قولنا مثلاً لان ان الاربعة زوج لم لا يجوز ان يكون
 فردا قولنا الاربعة زوج مقدمة ممنوعة وقولنا الاربعة ما
 ليست بزوجة نقبض لتلك المقدمة الممنوعة ومفهوم المنع
 وقولنا لم لا يجوز ان يكون فردا سند للمنع وفي قوة قولنا
 الاربعة فردا وهو السند وقولنا الاربعة ليست
 بزوجة وهو نقبض المقدمة الممنوعة **قوله** بالمعنى المشهور في النسبة بين الزوجات

- نقولنا الاربعة فردا

بتحقيق الوجود لا كجانب الصبر والمثل فنعني قولنا ان
 السند والمنع اي النقيض المقدمة المنوعة اذ كلما تحقق
 تحقق ذلك وكلاما لم يحقق هذا لم يحقق ذلك وكذا الكلام
 في العموم والخصوص **قوله** تعتبر بالقياس الى حقا، المقدمة اه
 الظر ان المساوات واخبرها منها ايضا بالمنع المشهور
 في النسبة بين القضايا والخلاف انما هو في نقيض المقدمة
 وخفايتها فنعني قولنا السند مساو للمنع انه مساو
 لحقاية المقدمة المنوعة بمعنى كلما تحقق هذا تحقق ذلك وكلاما
 لم يحقق هذا لم يحقق ذلك وكذا في العموم والخصوص **قوله** سواء
 كان مع نقيض المقدمة الخ اي سواء وجد ذلك الفرد من النسبة
 مع نقيض المقدمة المنوعة او لا يعني المراد من المساوات
 السند للمنع مثلا كونه مساويا لحقا، المقدمة المنوعة
 سواء كان مساويا لنقيض المقدمة ايضا او لا وكذا الكلام في العموم
 والخصوص **قوله** وخفا، المقدمة المنوعة من قبيل اه ولعل ينبغي
 على ان حاصل الحقا، يرجع الى الشك وهو من التصورات
 على ما حققه المحقق الرازي في حاشية التمهيد وفي قوله من قبيل
 اياه اليه وعلى هذا قوله ليس على ما ينبغي اشارة الى جواز كون
 الكلام مبنيا على ما ذهب اليه المهور من ان ادراج في التصديق
 واما قوله اللهم الا ان يرجع اه فالظان انه اشارة الى منع
 رجوع الحقا، الى الشك حتى يندرج في التصورات على ما
 ذهب المحقق وادعا، كونه مرجعا الى التصديق
قوله ايضا موجبا اي كما ان ابطال السند المساوي
 موجب وحاصل الايراد ان منع السند المساوي انما لا يكون

يعني ان السند والمنع
 نقيض المقدمة المنوعة
 لا حسب الصدق والحال

الدواني

لا يكون موجبا لو لم يقع المعلن والسبب في المقدمة المنوعة
 واما اذا اقام عليها وتبطل فيكون موجبا ايضا لان
 السند يكون معارضا لذلك الدليل فتتوجب اليه المنع
 لكن لا من حيث انه مستند بل من حيث انه معارض
 فان منعه موجب واما فظن ان قوله لا من حيث انه مستند
 عطف على قوله حيث انه معارض واما قوله وبطلان دليل ال
 على ثبوت المقدمة المنوعة فالظان انه معطوف على قوله
 ابطال السند المساوي ونافع وتنتم للتظهير وخلاصة
 كما ان المشية معتبرة في ابطال السند كذلك يجوز
 ان يعتبر في منعه وعند اعتبارها يكون موجبا قطعاً **قوله**
 السند وفيه نظر لان المساوي توحي ان اعتبار المشية
 في السند انما هو بمنزلة وظيفة الابل والمعتبر عنده انما
 هو كونه مقبولا للمنع واما كونه مساويا له او معارضا
 لدليل ذكره المعلن فليس يعتبر عند بل هو امر لا يد على
 اعتباره فيه اما المعلن فليس من وظيفة اعتبار حثية
 اصلا الا اذا امتس اليه الحاجة وهي متى اعتبرت
 حثية المساوات في ابطال السند اذ يجب عليه
 اثبات المقدمة المنوعة واثباتها يحتاج الى ابطال
 السند وابطالها لا يتم بدون اعتبار تلك الحثية
 بخلاف ما اذا اقام المعلن دليلا على المقدمة المنوعة فانه
 لا حاجة الى اعتبار حثية كونه معارضا او بعدا قاسم الدليل
 يتحقق اثباتها وبعد اثباتها لا يحتاج الى حثية اخرى كونه
 ح من فضول الكلام وخلاصة اثبات الفرق بين الحثية

المعبرة في ابطال السند وبين الحثية المعبرة في منعه **قوله**
 نعم اذا اعتبرناه لانه اعتبار الحثية من وظيفة السند بل على ما
 مر في اعتبارية حثية ست ومن غير اقتضاء الحاجة **قوله**
 ارا والمنع المجازي غرضه من هذا الكلام توطئة لرد ما ذكره
 في الحاشية **قوله** اعني المطالبة مطلقا اي طلب الدليل مطلقا
 لا طلب الدليل على مقدمته الذي هو المنع الحقيقي لان السند
 ليس بدليل كما يدل عليه تقابل النفي بالدليل آه يعني
 جعل قوله على سبيل مقابل القول على سبيل النفي على
 بالدليل او التنبية الذي هو عبارة عن ابطال وجوه كلام
 المعلق على السند في هذين الوجهين يدل على ان المراد
 منه المنع في الوجه الاول انما هو المنع المجازي اعني المطالبة
 مطلقا لا الحقيقي اعني طلب الدليل على مقدمته ومنه ظهر
 انه قوله وحصر الكلام عطف على قوله تقابل النفي **قوله** وكذا المنع
 للمضاف اي وكذا ارا والمنع المجازي من المنع المضاف
 في قوله **قوله** فلا يتجه ما ذكره في الحاشية من ان الصدقة
 بقوله وانت تعلم انه المنع على ما سبق آه فانها مبينة
 على ارادة المنع الحقيقي للمنوع في هذه المواضع كما لا يخفى **قوله**
 حتى يتم التعليل لا مطلقا يعني ان اثبات المقدمة الممنوعة
 انما يكون واجبا على المعلق على ما ذكره او اذا كان غرضه تمام
 تعليل وكان الاتمام مقدورا له واما اذا لم يكن في وسعه
 او كان كثر لم يكن غرضه متعلقا به فذلك الالفاظ ليس
 واجبا عليه بل يجوز ان يتقبل منه ذلك التعليل الى التعليل
 آخره الى بحث آخر **قوله** ولعل من هذا القبيل اي النقل

المنع

اي النقل الى بحث آخر **قوله** كما وقع في كتب بعض المحققين
 وهو المحقق الشريف قدس سره **قوله** وحاصله الضمير راجع
 الى الدخالات الثلاثة وتذكيره باعتبار المذكور اي حاصل
 المذكور في الدخالات الثلاثة **قوله** وانما عرف وما ذكر
 مواعيد في السند سواء كان الظاهر فده من حيث كونه
 سندا وبهذا اندفع ما اورده الاستاذ من قول الكنتك
 خير بان حاصل الاول ليس ما ذكره وهو ان انتهى **قوله** ان تلك
 المقدمة الخ وهي ان اثبات المقدمة الممنوعة واجب على
 المعلق في مقابلة المنع وقوله عند ارباب آه متعلق بقوله
 المشهورة **قوله** يمكن توجيه تخصيصه ان توجيه الترتيب يمكن
 بوجهين احدهما انه ترك ذكر الكلام على السند على سبيل
 المنع اشارة الى بعده عن القول بما يجب لا يذهب
 اليه واهب حتى يحتاج الى دفعه وثانيهما انه ترك اشارة
 الى ان حكمه ما ذكره المصنف في الكلام عليه على سبيل المنع في
 بالدليل او التنبية وذلك لان الكلام على السند على سبيل
 النفي بالدليل او التنبية ومع كونه اقوى يحتاج في افادته
 اي المساوات فيعلم ان الكلام عليه على سبيل المنع لكونه
 اضعف لا يفيد اصلا ولعل قوله باو في تأملات رة
 اليه **قوله** انه كان اشارة الى ما ذكرناه توضيح لفظ
 الحثية على ما هو المشهور بتعليل معان غشاة احد الاطلاق
 كما في قولك الانك من حيث هو انك والموجود منه
 حيث هو موجود وثانيها تقييد في قولك الانك من
 حيث يقع ويتردد على الصفة موضوع الطلب وثالثها التعليل

- في نفسه او اظهرها في ٢٥

كما في قولك لنا من حيث هو انها حارة **سند** الى المشتبه
 الواقعة منها لا يتصور حملها على المعنى الاول وهو ضيق
 الاضمار وايراد بين الاخيرين وعلى الثاني يلزم ان لا يكون
 وقع السند او مقيد على الخلقة وهو خلاف ما فيهم
 وعلى الثالث لا يتم الدليل لكونه اعم من المدعى **قوله** فبان
 يقال ان الدليل ان حاصله ان المسوات مستلزمة
 للدوام لانه ما خوذ في مفهومها والتحقيق انه لا يتفكك عنها
 اللزوم فكونها محمولا على المعنى الثالث منها انما يستلزم
 عدم تمامية الدليل لو لم يكن الكلام منبيا على التحقيق واما
 لو كانت منبيا عليه فلا يلزم ذلك ومنها كذلك وفي هذا
 ظهر ان خلاصة الجواب اثبات المقدمة المنسوبة بالباطل
 السند وكذا في الثاني على مسياتي **قوله** على ان مجرد
 الدوام اه اشارة الى الجواب على سبيل التسليم كمن يتوهم
 تغيير في الدليل يعني سلمنا كون الكلام منبيا على غير
 التحقيق من جواز انفكاك الدوام عن اللزوم لكن
 يثبت الدوام بمجرود الدوام ايضا فلا يحتاج الى دعوى كونه
 منبيا على هو التحقيق من عدم انفكاكه عنه على هذا يلزم نوع
 تفسير في الدليل بان يتبدل يلزم بديل بحدف كلمة منه
 ويزاد نقطة على دفع المنع ليكون عبارة الدليل هكذا يجب
 بديل دفع السند على دفع المنع او بان يتبدل يلزم بطلا
 بلا يتفكك ويتبدل بكلمة عن ويقدم دفع المنع على دفع
 السند ليكون عبارة الدليل هكذا بحيث لا يتفكك
 دفع المنع عن دفع السند ولعل هذا وهو الظاهر في التفسير

لكنه

في التفسير **قوله** بشرط كونها متساوية وبين اي ملحوظا معها
 صفة المساوات **قوله** ففقيه انه على تقدير تمامه يعني ان
 الاستدلال اولاهم لما سبق من ان المساوات اعم
 من اللزوم وبعد تسليم انما يدل **قوله** بشرط كونها متساوية
 له اي ملحوظا مع صفة المساواة **قوله** مطلقا اي سواء كان
 بشرط كونها متساوية اي ملحوظا مع صفة المساوات او لا
قوله وبالشأن خلاصة هذا الجواب ايضا اثبات المقدمة المنسوبة
 بابطال **سند** **قوله** فليتناظر لعلنا نشارة الى ان كلام
 ذلك الفاضل لا يصلح تائيدا لما هو عند فهم بل هو عليه ايضا
 ما يدعيه عليهم ويمكن ان يكون اشارة الى ما يتوهم من
 المناقاة بين قوله والظاهر ان دفع السند اه وبين قوله
 فلا نالنا ان دفع السند لم يكن ان يكون اشارة الى
 الى ما يدفعه وهو ان الاول منبى على الظاهر والثاني منبى
 على الجواز وشئ منبى لا ينافي الاخر او ان الاول منبى
 على ما هو له حتى عثره والثاني منبى على ما هو معنى القوم
قوله ويمكن الجواب بان السند لم يحصله ان اللزوم
 وان لم يكن معتبرا في مفهوم المساوات بالمعنى اللغوي لكنه
 معتبر في مفهومه بالمعنى العرفي قطعا والمعاد منها هو الثاني
 لا الاول فيتم الدليل وينطبق على المدعى ومن هذا ظهر ان
 هذا جواب باختبار الشق الاول **قوله** كما ان اشارة اليه في
 الحاشية اي المصدرة بقوله اللهم لا ان يدعى ان السند
 اه **قوله** كما ان اشارة اليه في الحاشية الاخرى وهي المذكورة
 لوجه التامل في الحاشية الاولى المصدرة بقوله وجه التامل

الظاهر

انه يلزم ان يتحقق **قوله** وفيه انه ان اراد حصره اي
في الايراد المذكور في الحاشية الامر بظهور حاصله ان
اراد منه انهم حصروا السند المطلق سواء كان صحيحا او غيره
في الاقسام المذكورة ويكون هذا القسم واسطة بين
الاقسام يظهر اختلاف الحكم ولو لا ما لا يخفى فهو لا يختلف
مع قطع النظر عن كون ذلك القسم واسطة لجواز كون
السند مبينا في الواقع وان اراد انهم حصروا السند الصحيح
فيما بهما يختل الحكم كما ذلك لكن يرد عليه ان السند
الاعم خارج عن القسم لكونه غير صحيح فلا يجوز عده من الاقسام
مع انه كعدمه ومنها قطعاً ولا يذهب عليك ان هذا
ليس ايرادا على كون هذا القسم واسطة بين الاقسام
بل ايراد على المقدمة المأخوذة فيه وهي قوله على انهم حصروه فيما
مع قطع النظر عن كون ذلك القسم واسطة بينهما ام لا
وقوله فالاولى ان يعتبره توجيه للكلام باختيار الشق الثاني
وعدم اعتبار الاعم معدودا من الاقسام وسومعنى قوله ويحذف
الاعم من البين وبما قررنا ظاهره لا وجه لما اوردده الاستاد
ههنا من قوله ولا يخفى ما في الحاشية الامر من ايراد
عليه المحصر بناء على هذا الاعتبار والحذف ايضا فتدبر انتهى
ولعل قوله فتدبر اشارة الى ذلك **قوله** على ان الحكم
استقر اني هذا ايراد على كون هذا القسم واسطة بين
الاقسام بعد تسليم تلك المقدمة يعني لا تسلم اولئك
المقدمة المأخوذة فيه بل هي مدخول فيها على ما عرفت وبعد
تسليمها يلزم كون هذا القسم واسطة بين الاقسام لان

هذا

لان الحكم استقر اني وتحققه غير معلوم فلا يخفى وبما
ذكرنا ظاهره ان ما اوردده الاستاد ههنا مما حاصله ان
يقول بدل قوله على ان الحكم استقر اني ويدعى كون الحكم استقرايا
ليس بشئ لان الحكم الظاهري مبني على ما اوردده في الحاشية
المقدمة المبني على ان قوله وفيه انه اراد ايرادا على كون
هذا القسم واسطة بين الاقسام وان قوله فالاولى ان
يعتبره توجيه له فوه قد عرفت ان الامر فيها ليس كذلك
قوله على ما يقتضيه اعتباره في المواقف اي من الجانبين
حاصله ان اللزوم لما كان معتبرا في المواقف من الجانبين
والاعم والاضطرار ايضا من الاقسام فينبغي اعتبارها فيها
ايضا حتى يلزم اعتبارها في مطلق السند لكن لما لم يصور
اعتبارها كما فيها من الجانبين تحقيقا لمعنى العموم والخصوص وجب
اعتبارها فيها من احد الجانبين فقط **قوله** لكن يفتك احدهما
عن الآخر اي لا يكونان متساويين **قوله** وان ابقيا
على ما سألته سور آه بان لا يثبت اللزوم فيها اصلا
لزم من احد الجانبين فقط اي لا من الجانبين حتى لا يدخل
في السور في عرفهم **قوله** الاولى والثالثة المراد من الواسطة
الاولى هي التي اشار اليها في الحاشية الاخرى
ونقله المحقق في تفاوض الثالثة هي الواسطة التي اشار
اليها المحقق في سياق قوله وان ابقيا على ما سألته سور
واما الواسطة الثانية فهي التي اشار اليها في سياق
قوله واعلم ان ههنا واسطة اخرى **قوله** على ما عرفت بعد
اشارة الى ما ذكره سابقا قوله على ان تجرد الدوام كفي

في اثبات المرام آه وذلك لان الدوام ثابت في كل من
ثابتين الواسطتين فيجوز فيه الدليل الدال على دفع كونه
المسور مفيدا بادني تغيير **قوله** بالمعنى المذكور وهو ما يكون
بينه وبين المنع يلزم في عرفهم **قوله** باعتبار دليل المطلوب
الظاهر المراد منه هو الدليل المذكور في الشرح من قوله واعلم
ان الكلام الى قوله وبهذا التفصيل آه وانما غيرت بالمطابقة
لان نسب المعارضة الى ما ذكره المصنف من قوله ولا يدفع السند
الى ذلك الدليل بالنسبة اليه مطلوب لا مذكور واما التبعيه
عنه بالمذكور حيث قال يجوز ان يكون نقضا اجماليا
للدليل المذكور في النظر الى كونه مذكورا في الشرح فتأمل **قوله**
ويجوز ان يكون من الدليل المذكور لا يستلزم الدليل
للمدعي وهو حصصه دفع في السند **قوله** بناء على فهم
كونه آه متعلق بالآخر وهو الظاهر في تقدير السؤال حيث فرع
قوله فلا يصح حصصه دفع السند في المسور **قوله** والسند
الاعم غير صحيح اي سواء كان مطلقا او من وجه **قوله** او المراد حصصه
الاضافي اي بالاضافة الى اخضع المطلق يعني ان السند
الغير المنفرد انما هو الاخضع المطلق فقط واما الاخر ان
فيستدفعان جميعا لكن الاعم لما لم يكن ملققة اليه لقلته لم يستدفع
الدفع اليه بل السند الى المسور فقط **قوله** وبهذا يدفع
آه اي بهاتين الارادتين احدهما حصصه دفع السند الصحيح و
الثاني ارادة لخص الاضافي اما وجه الورود فبان يقال ان
هذا القسم من دفع الايضاع انه ليس بواجب فيختل حصصه دفع
السند المسور به واما وجه الدفع فبان يقال ان المختص في

ارادته في المسور انما هو دفع السند الصحيح وهو ليس بصحيح
او يقال ان المنع انما هو السند الاخضع المطلق لا الاخضع من وجه
وهو من الثاني دون الاول وعلى كلا التقديرين لا يضر لخص
لان على الاول كما انه خارج عن المقسم فهو ليس من الافراد
وعلى الثاني كما انه داخل فيه فهو من جهة الافراد **قوله** بناء على
ان انقضت المقدمة آه متعلق لقوله واعلم مطلقا من خلفها
فقط وذلك لانه اذا كان بين شيئين عموم وخصوص
من وجه وكان بينهما وبين شيء ثالث ايضا عموم وخصوص
من وجه كان بين الآخر منهما وبين الثالث عموما وخصوصا
مطلقا كالحبوان مع الابيض مع الان كان بينهما وبين الاولين
عموم من وجه وكذا بين الاخيرين لكن بين الحيوان والانس
عموم مطلق **قوله** ولا شك في دفع آه جواب لما يمكن ان
يتوهم منه ان عدم ورود دفع السند على حصصه المذكور
انما هو لعدم دلالة على ثبوت المقدمة الممنوعة فاجاب
بانه **قوله** وخلفها المراد من الحقاها هنا انما هو عدم الوضع
على ما هو الظاهر المتبادر فلما وجه لا يرتكب عليها على معنى يرد
عليه ما يترفع بجملة على هذا المعنى على ما فعله الاستاذ **قوله**
عموما وخصوصا وجه هذا مبني على ارجاع الحقاها الى التصديقات
والا فقد سبق منه ان اعتبار النسبة بين الحقاها التي
خض من التصورات وبين يقين المقدمة الذي هو من قبيل
التصديقات ليس بمناسب **قوله** بناء على ضعف
التفسير المذكور كانه قبل كيف يجوز منع جواز السند الاعم
مع ان التفسير المذكور باقما من قوله وهو ما يذكر لتقوية

المنع بغير العلم بالمانع شامل للمانع ايضا فاجاب بان هذا الجواز
 مبني على ضعف ذلك التفسير على ما اشار اليه الشرح في
 سبق بقوله على ما قيل الراد على ضعفه على ما اشار اليه هناك
قوله لكن هذا المنع ضعيف حاصله ان الفاضل المسعودي
 في شرح الآداب فسر بكان المنع مبنيا عليه وذلك التفسير
 ايضا شامل للمانع فعلم منه ان هذا المنع ضعيف جدا ولا
 والارزاق ضعف ذلك التفسير ايضا وليس كذلك وفيه ما لا يخفى
 فتدبر **قوله** على ما لا يدفع الاعتراض اشارة الى وجه
 آخر لضعف هذا المنع يعني يجوز ان يكون الاعتراض المذكور
 في الشرح من قوله فان قيل السند المبنيا على ذلك
 التفسير دابة او على القائلين في معنى ان يجاب بما يدفع
 الاعتراض عنه مع قطع النظر عن الضعف ولا شك
 ان يكون المنع مبنيا على ضعف ذلك التفسير لا يدفع الاعتراض
 عن القائلين القائلين فيكون ضعيفا جدا وفيه فتأمل
قوله بطريق المنع فان منع المنع ومنع ما يؤيد غير
 على ما عرفت **قوله** على ما سبق تحقيقه في حل قول المصنف
 ما اورد **قوله** في الماشية ههنا اي فيما سبق **قوله** وهو
 لا يستلزم صدق المقدمة الممنوعة كما في غلط المستحسن
 وذلك لانه وضوح الشر لا يستلزم صدق في الواقع كما في غلط
 المستحسن اذا راي شخص شيئا من بعيد وادعى انه
 انشأ مع كونه مجرا في الواقع فاعتقاده بان كونه انشأ
 واضح لا خفاء فيه لا يستلزم ان يكون كذلك في الواقع كيف
 والمفروض ان خبره في الواقع **قوله** نعم على تقدير كونه الم حاصله ان

حاصله ان مقتضى المجيب ههنا انما هو اثبات الاضرار
 بالمعنى على تقدير جواز دفع السند الاعم وهو متحقق على تقدير
 كونه السند الاعم مجازا مع المقدمة الممنوعة بان يكون النسبة
 معتبرة بالقياس الى تقيض المقدمة الممنوعة او على تقدير ما
 كونه مجازا مع الموضوعها بان يكون النسبة معتبرة بالقياس
 الى خفاء المقدمة الممنوعة فاعتبار النسبة بالقياس الى خفائها
 لا يقتضي المجيب بل جوابه يتم على ذلك ايضا **قوله** وقد يتوهم
 ان الاول آية حاصله ان النسبة المعتبرة بين السند والمنع
 على ما هو التحقيق انما هي بالقياس الى تقيض المقدمة الممنوعة
 على ما عرفت فلو كان السند اعم وكان مجازا مع المقدمة الممنوعة
 لتحقيق كونه العموم كان ابطالا مستلزما لابطال المقدمة
 وتقيضها معا وهل هذا اي ارتفاع التقيض وهو محتمل
 فابطال السند الاعم ايضا محتمل في الاول ان يقول بطل
 قوله فاذا ابطال بطل آية فاذا ابطال لا يمكن لانه يلزم ارتفاع
 التقيض **قوله** من حيث انها نافعة او مضرة اي من حيث
 صلاحيتها للمنع او المضرة فلما يدور الموضوع وما هو منه
 شتمه في الاضرار والقبول لا يبحث عنها في ذلك العلم
 لان المبحث عنه نفس النفع والضر والقبول صلاحية النفع
 والضر ويؤخذ من هذا ان موضوع الآداب انما هو الاجابة
 من حيث هي نافعة او مضرة كما ذكره الاستاذ في بعض
 تعليقاته **قوله** على انه يجوز ان يكون قوله آية اشارة
 الى وجه آخر لعدم كون التوهم المذكور شيئا يمنع يجوز
 ان لا يكون قوله على تقدير جوازه اشارة الى منع جواز كون

كون السند اعم على ما عرفت بل اشارة الى منع الالتماس
 وعلى هذا الجواز يكون التوسيم المذكور سندا لا حاجته
 اليه فلا وجه لاياداه فتدبر **قوله** وايضا يجوز ان يكون قوله
 ان سلم آية يعني ان الشئ اطلع على هذه الاولوية وان الشئ
 في الحاشية بقوله ان سلم فلا وجه لاياداه التوسيم على وجه
 التوضيح بحيث يفهم ان الشئ لم يطلع عليها اصلا والمطلع
 عليها انما هو التوسيم **قوله** في دفع ذلك التوسيم **قوله** واعم
 من وجه من عينها كما اذا كان مقدمة الدليل في الشرع لا
 لانك فيقول السائل لا نعم ذلك لم لا يجوز ان يكون
 حيوانا فالسند اعم مطلقا من قبض المقدمة المنوعة وهو لا
 ليس في الآيات ثاوية من عين المقدمة ممنوعة مسوقة
 لتحقيقها مادة الفرس وتحقيق السند بدون المقدمة
 في مادة الآيات وبالعكس في مادة الجواز وعلى هذا البطلان
 السند الاعم انما يستلزم البطلان ليقض المقدمة فقط لا
 لا عينها ايضا فلا يلزم ارتفاع التقيض **قوله** فليس شر
 ايضا اي كما ان التوسيم المذكور يستلزم **قوله** لانه على هذا
 لا يكون الخ يعني كما ان البطلان السند في هذه الصورة لا يستلزم
 ارتفاع التقيض لا يستلزم المضرة ايضا فلا وجه لعدم
 العدول من المضرة الى لزوم ارتفاع التقيض توضيحا
 القيل لما عرفت من وجه عدم العدول من الاول الى الثاني انما
 هو استقائه في هذه الصورة دون الاول فمرد بان الاول
 ايضا منتف منها فلا وجه ^{لعدم العدول} **قوله** المناقشة الظاهر الاول
 للحاشية وان المرد من المناقشة المذكورة هي التوسيم السابق

وجهه انه يجوز ان يكون الفرق بينهما
 بالاجمال والتفصيل

اي في دفعه

سابقا وحاصله ان ما قيل في دفع ذلك التوسيم ليس شر
 لان حاصل التوسيم من ابطال السند الاعم لمكان مضر بالمعقل
 ومبطل للمقدمة فلا يمكن ابطاله لانه يستلزم ارتفاع التقيض
 فهي الزامية مبنية على كون البطلان مضر وعلى ما ذكره القيل
 لا يكون مضر على ما صلتها انفا فهو لا يفيد في دفع التوسيم
 السابق والمناقشة المذكورة **قوله** من ان ذلك لو سلم
 آية اي كون البطلان السند الاعم مضر بالمعقل لو سلم **قوله**
 على ما سبق اليه الاشارة عند قول الشئ فان قيل حيث
 قال بهذا يندفع ما يمكن ان يورد **قوله** وانت تعلم ان
 قوله ان سلم اي في الحاشية يدل على ان ما اوردته اي في
 الشرح من قوله وفيه ما فيه منع الجواز المذكور في الشرح من قوله
 قلنا عدم دفع السند الاعم **قوله** من ان ما ذكره الشئ
 في الحاشية المذكورة في توجيه قوله وفيه ما فيه **قوله** لا بد ان يجمع
 وضوحها حاصل ان السند اذا كان الاعم من خفاء المقدمة ما
 لا بد ان يجمع وضوحها المفيد بكونه غير من الخفاء اما المجامعة
 فلتحقق معنى العموم واما التقييد فلا يتناهى على ان المعبر
 في صدق الاعم انما هو الصدق على سبيل الاجتماع دون
 السببية ولا شك ان الموضوع المقيد وان كان متفاديا
 في نفسه لكنه بحسب النوع المعبر بهنا واحدا لا يقبل التعدد
 حتى يكون السند اعم منه من وجه ومن هذا ظهر ضعف
 قوله منطور فيه لان كون آية فتأمل **قوله** مما لا يقبل التعدد
 هم لان الموضوع بقوله الشدة والضعف قابل للتعدد وقد
 عرفت ما هو المراد منها فلا تغفل **قوله** غير ظنا على ان الظ

في صدق الاعم انما هو اعتبار مطلق الصدق **قوله** كما هو
المبتدأ وولذا فستر الشئ به **قوله** لكان لازمه وهو
تخلفا عنه اي عن الدليل لكونه غير متحقق في الواقع مع تحقق
الدليل فيه فيكون تخلفا عنه **قوله** ولا يخفى عليك انه اه
اشارة الى ضعف ما يقال بان ورود السؤال المشهور
على تقدير حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل ليس على إطلاقه
فالمفهوم استفادته كلامه ليس على ما ينبغي وفيه ان الحكم يجوز
ان يكون اضافيا لاحقيا على انه انما يتم اذا حمل كلمة
اذا في قوله اذا حمل التخلف على الكلية واما اذا حمل على
الجزئية فلا يتم كما لا يخفى **قوله** كما هو المبتدأ وولذا اتركيب
الشئ على ايراد السؤال المشهور من مناه مع امكان
التوجيه بالايراد ذلك **قوله** هذا متعلق بالقول لا بالمقوله
حاصل امره كان متعلقا بالمقول الذي هو كونه الدليل غير صحيح
يلزم ان يكون عدم صحة الدليل منحصرا في النظر ولا يكون له
بدهييا اصلا وهو يوجب كونه بدهييا اوليا غير محتاج
الى بيان اصلا فهو متعلق بالقول ولا في دونه اذ الخ
ح يكون من حيث هذا القول احد الامرين المذكورين سواء
اجب المقول اي بيانه باحد الامرين على تقدير كونه نظريا
او لا يحتاج الى بيانه باحدهما على تقدير كونه بدهييا اوليا
وقوله لنيل ايراد الخ التمسك استفادته قوله هذا متعلق
بالقول لا بالمقول وقوله لان بداهته عدم صحة الدليل اه
لعدم ٢ على كونه ذلك اي على لقوله لنيل ايراد اه وخلاصة
ان بداهته عدم صحة الدليل في قوة استلزامه اي دليل

٩١
اي الدليل خلاف ما يحكم به بداهته العقل وهو ان يستلزم
الدليل خلاف ما يحكم به بداهته العقل مح فبداهته عدم صحة
الدليل مستكرنة للمعنى مندرجة تحت الامر الثاني ما
ولا يتحمل حصرا من حيث هذا القول في الامر من المذكورين
باعتبار ان راجح بداهته عدم الصحة في احدهما هذا بخلاف
ما اذا كان متعلقا بالمقول فانه يتحمل بها على ما عرفت
اتفا **قوله** على ان مجرد الاحتمال العقلي اه اشارة الى
جواز تعلقه بالمقول من غير لزوم فاديعنى على ما
تقدير كونه متعلقا بالمقول لان وفيه ايضا لان
كونه عدم صحة الدليل بدهييا اوليا احتمال عقلي غير قاطع
بينما هو الحق ههنا **قوله** كما وقعت الاشارة اليه اي
الى ان مجرد الاحتمال العقلي غير قاطع ببقاء الكلمة
المتعلقة بقوله بانكم كيف يجوزون اه **قوله** على ان المراد
بالمعارضة ههنا اشارة الى وجه آخر لظهور كون
المعارضة في الدليل دون المدعى **قوله** بعض المحققين
ومؤيد سند قدس في هذا المقام **قوله**
بالنسبة الى الدليل الدال على قدمه الحكماء هذا تمثيل
للدليل الدال على الاخصر مع نقيض المدعى فان العالم
حادث اخصر من العالم ليس بتقديم لان هذه القضية
لكونها سالبة كما تصدق بعدم ثبوت المحمول للموضوع
مع ثبوت الموضوع في نفسه وموالم ورو العالم
حادث كذلك تصدق بعدم الموضوع في نفسه وهذا
موجبته التي تكون تلك القضية بها اعم من قولنا

العالم حادث واما مثال الدليل الدال على ما يقتضيه
 المدعى فكالدليل على عدم استغناء العالم عن المؤثر من
 المتكلمين مع دليل الحكيم على قدمه كان يقال العالم ليس
 بمقتضى عن المؤثر وهذا ما يقتضيه العالم القديم
 وهو العالم ليس بتقديم فتأمل كما ذكره الاستاذ في بعض
 تعليقاته وانت جدير بانك تتفنن عن المؤثر اخص منه
 القديم كما تقر في الحكمة ونقيض الاخص اعم كما تقر في المنطق
 فالعالم ليس بمقتضى عن المؤثر ليس ما وبالعالم ليس
 بتقديم فتأمل قوله فتأمل في آخر الحاشية اشارة الى ذلك
قوله ويكره ان يجاب عنه هذا الجواب ما تقر منه ان الدليل
 او اقام على شئ بالذات فقد قام على ما يخرجه بالعرض
 وعلى ان التحقيق ان الدوام لا ينكف عن الزموم فالواقع
 يستلزم الاعم واللب واداة والدوام متسا وقاعد
 المتسا ويبرز استلزام الآخر ايضا وقد سبق في المحاضرة
 الفاضلة في الحاشية المتعلقة بقول الله وانت خير اشارة
 الى بعض ما ذكرنا فلما يرد ان مبنى الامة عدم الانكشاف
 ومبنى الاستلزام امتناعه والاول اعم كما ذكره الاستاذ
 في بعض تعليقاته **قوله** لانها المقابلة على سبيل آه الظاهر
 انه على لقوله فيجوز ان يكون آه وبيان للمقابلة الدالة
 على اعتبار الحاشية منها وقوله بل مومع آه اي معطوف
 على قوله فيجوز واخراب عن الجواز الى الوجوب يعني ان اعتبار
 الحاشية منها واجب فضلا عن الجواز ولما لا يلزم حذره
 عن المقسم وتوضيح ان الحاشية المذكورة ان لم تكن مستقرة

لانه متغير ولا شيء من المتغير يستغنى
 عن المؤثر فالعالم ليس بمقتضى عن المؤثر

معتبرة في ذلك الدليل بل لو حط مع قطع النظر عنها لزم
 عدم اندراج الصورة المذكورة تحت المقسم وان كانت
 معتبرة فيه فهي داخل في المعارضة قطعاً وعلى التقديرين
 لا يبطل المحصر بها **قوله** والمحق حصر الكلام آه يعني انهم لم يحجروا
 مطلق كلام السائل في مقابلة كلام المعلق في المنوع بل
 التمس حتى يلزم بطلان المحصر بتلك الصورة بل انما
 حصر الكلام القادر في مدعى المعلق فيها ولا شك ان
 تلك الصورة مع قطع النظر عن هذه الحاشية ليس بجادح
 في المدعى فلما يبطل المحصر جرحها ليس على ما ينبغي
 يعني ان المقتضى قد افادته الحاشية انه امر والقوم من
 الخلاف انما هو النقيض مع انه ليس كذلك لان ذلك
 الفاضل في مطلق التثافي ولان الماخوذ في تقرير
 المعارضة انما هو مطلق التثافي وفيه ما فيه **قوله** لكن
 لا في جميع الوجوه ليس المراد من الوجوه ما يخص بالمادة
 فقط في الصغر والكبر كما هو المتبادر بل المراد منها ما يتم
 السور في الايجاب والسلب ويؤيد ما ذكره بعض
 الشارحين في تمثيل اتحاد الدليلين مادة وصورة بمثل
 ان كل ا ب وكل ب ج ينتج ان كل ا ج فيقول المضمون ان
 كل ا ب ولا شئ من ب ج ينتج لا شئ من ا ج فقول
 وبعض المادة وهو الكبر ليس على ما ينبغي اذ يفهم منه
 انه الاتحاد في المادة لا يكون الا في الكبر فقط دون
 الصغر ومومنان لما نقلناه اللهم الا ان يقال
 مراده ان الاتحاد في بعض المادة لا يكون الا في الكبر

اما اول افلاحة تغير ذلك الفاضل لا يصلح دليل على ما والقوم
 واما ثانيا فلجواز كون التقدير مبنيا على المسامحة

لان الاتحاد في المادة مطلق لا يكون الا في بعض المادة
 وسواء الكبير ولا يبعد ان يكون قوله فتا في آخر الحاشية
 استرة الى ما ذكرنا **قوله** والجزء المتكرر بعينه نقيا واشباتا
 الخ كما يقال لو كان الذم من مركبا لم يعقل السب بطلان
 يعقلها فليس مركبا فيقول المعارض لو كان الذم من سببا
 لم يعقل المركبات لكن يعقلها فلم يكن سببا فهو مركب
قوله وكذا الكلام في الاستقراء والتعميل كقولي وكذا الكلام
 من اتحاد الاستقراءين او التعميلين اتحادا في المادة
 وصورة لكن لا من جميع الوجوه بل باعتبار خصوص الصورة
 وبعض المادة مثال التعميل في القلب كقول الحنفية
 في مسئلة ان مسح الرأس مقدر بالربع المسح ركن
 من اركان الوضوء فلا يكفي فيه اقل ما يطلق عليه التمسك
 الاعضاء ومعارضة الشافعي اياهم بان المسح ركن من
 اركان الوضوء فلا يقدر بالربع كاية الاعضاء **قوله** فتا
 خدا العل وجسمه ما ذكره المحشي في نسخة مدونة ميمنا
 من قوله وفيه نظر اما اولاه **قوله** مثل ان يقال الشئ الذي
 يكون وجوده الخ اي الشئ الذي يكون متصفا بهذه الصفة
 اي يكون وجوده وعدمه مستلزما للبط وصورة الاستدلال
 به على النقيضين من ان يقال مثلا العالم حادث لان الشئ
 الذي وجوده وعدمه مستلزم له اما ان يكون موجودا
 او معدوما واما ما كان يلزم بثبوت لا متنازع تخلف
 الملازم عن الملزوم ويقول المعارض بالقلب العالم
 قديم لان الشئ الذي وجوده وعدمه مستلزم من

مستلزمين له اما ان يكون موجودا او معدوما واما ما كان
 يلزم بثبوت لا متنازع تخلف الملازم عن الملزوم **قوله** او يقال
 الشئ الذي يكون عدمه الخ اي الشئ الذي يكون متصفا بهذه
 الصفة اي يكون عدمه محالا ووجوده مستلزما للبط وصورة
 الاستدلال به على النقيضين من ان يقال مثلا العالم حادث
 لان الشئ الذي يكون عدمه محالا ووجوده مستلزما للبط
 العالم حادثا اما ان يكون موجودا او معدوما لا حاجته
 ان يكون معدوما والا يلزم المحال فيكون موجودا فيلزم
 ثبوت البط وسكون العالم حادثا ويقول المعارض بالقلب
 العالم قديم لان الشئ الذي يكون عدمه محالا ووجوده مستلزما
 لكون العالم قديما اما ان يكون قديما موجودا او معدوما
 لا حاجته ان يكون معدوما والا يلزم المحال فيكون موجودا
 فيلزم ثبوت البط وسكون العالم قديما **قوله** الى غير ذلك
 مثلا ان يقال الاعم واقع لان الاخص اما واقع
 في الواقع او لا فان كان واقعا لزم وقوع الاعم قطعا
 وان لم يكن واقعا لزم وقوع الاعم في الجملة والا يكون الاعم
 مابا للاعم لانه كما ثبت ثبت وكلامه ثبت
 لم ثبت فلا يكون الاخص خاصا ومثل ان يقال الاخص
 واقع على تقدير وقوع الاعم والاعم وقوعه يقضي على
 التقدير فيلزم وقوع تقبض الاعم على تقدير وقوع الاخص
 بعكس التقبض وهو محال اما صورة الاول فبان يقال مثلا
 لليون واقع لان الاخص منه كان الان مثلا
 اما واقع او لا فان كان واقعا لزم وقوع الحيوان الاعم

قطعوا واما لم يكن واقعا لم وقوع الحيوان

الاغم في الجارية والا يكون الاخصر مساويا للاعم لانه
 كلما ثبت ثبت وكلما لم يثبت لم يثبت ومعنى
 التساوي ليس الا هو ويقول المعارض الملاحيون واقع
 لان الاخصر منه كاشح مثلا اما واقع او لا فان كلا
 واقعا لزم وقوع الملاحيون في الاغم قطعاً وان لم يكن واقعا
 يلزم وقوع الملاحيون في الاغم في الجارية والا يكون الاخصر مساويا
 للاعم لانه كلما ثبت ثبت وكلما لم يثبت
 لم يثبت ومعنى التساوي ليس الا هو ووجه الغلط
 انه لا يلزم من عدم وقوع النقص الاغم على تقدير عدم وقوع
 الاخصر المبني والجواز ان يكون عدم وقوع الاغم
 لعدم وقوع الاخصر الاخر لعدم وقوع الاخصر المفروض
 او لا واما صورة الثاني فبان يقال مثلا ان
 الاخصر واقع على تقدير وقوع الحيوان في الاغم حاصل الزمان
 الحيوان واقعا كان الانسان واقعا والاعم واقع
 نقضه فيلزم وقوع نقض الاغم على تقدير وقوع الاخصر
 بغير النقض وهو محال ثبت المدعى وهو وقوع الاخصر
 الاخصر على تقدير وقوع الحيوان في الاغم منه ويقول المعارض
 بالقلب الانسان الملا الاخصر وهو الفطر من مثلاً
 واقع على تقدير وقوع الشيء الاغم منه والامر وان لم
 يكن الانسان الاخصر واقعا على تقدير وقوع الشيء
 الاغم منه يكون نقضه وهو اللازم مستلزماً واقعا
 فيلزم وقوع النقض الشيء الاغم على تقدير وقوع الانسان
 الاخصر وهو محال ثبت خلاف ما ادعى الخصم بدليل

بدليل بعينه ووجه الغلط انه ان اراد بقوله ان كان
 الحيوان واقعا كان الانسان واقعا القضية الكلية
 وهي كلما كان الحيوان واقعا كان الانسان واقعا
 فلما لم يزل وقوع نقض الانسان على تقدير عدم وقوع
 الانسان لجواز وقوع الحيوان في الانسان ولا يوجد
 الانسان فيه وان اراد القضية الجزئية فلما يلزم
 المحذور المذكور لانه يحصل من وقوع نقض الانسان
 على تقدير عدم وقوع الانسان قضية جزئية موجبة
 معدومة وهي لا يتحقق بغير النقض كما ذكره بعض
 المتأخرين شرح الآداب وحل تقدير حلال ما في الصوف
 الاول فبان يقال انما يختار كون ذلك الشيء معدوماً
 وما يستفاد من قوله وايضا كان يلزم ثبوت المظنة انه
 ان كان معدوماً يلزم ثبوت المظنة كما علم مستنداً بانها
 اية اى لا غم انه على تقدير كون ذلك الشيء معدوماً يلزم
 ثبوت المظنة الباطنة عدم ذلك الشيء انتفاء ذاته
 في نفس الامر مع بقاء تلك الصفة فيه اى كون وجوده
 وعدمه مستلزماً للمظنة بهذا المعنى مما بل بط فاضلاً
 عن الاستلزام ضرورة بطلان انتفاء الموصوف في
 نفس الامر مع بقاء الصفة وان اراد منه انتفاء ذاته
 وتلك الصفة معاني نفس الامر اذ اراد انتفاء تلك الصفة
 فقط فيه فهو بهذا المعنى مستلزم اى ممكن لكن استلزامه
 للمظنة مما اوج لا يتحقق المزموم حتى يتسنى التخلف ويلزم
 ثبوت المظنة واما في الصورة الثانية فبان يقال انما يختار

كون ذلك الشيء معدوما وقوله لا جائز ان يكون
معدوما قلنا بطل وقوله لا يلزم لم قلنا الملازمة الممنوعة
استدلالا بانها الخ اي لا يلزم لزوم المحال مطلقا
تقدير كون ذلك الشيء معدوما لانه ان اراد
من عدم ذلك الشيء انتفاء ذاته في نفس الامر
مع بقاء تلك الصفة فيه اي كون عدمه محالا ووجوه
استلزام البطل فكونه محالا مستلزما ضرورة بطلان
انتفاء الموصوف مع بقاء الصفة في نفس الامر لكن
لا يستلزم عدم جواز كونه معدوما حتى يستلزم
كونه موجودا فيلزم ثبوت المط وان اراد منه انتفاء
ذاته وتلك الصفة معا في نفس الامر وادانتها
تلك الصفة نفعا فيه فكونه محالا لم يلزم ضرورة
عدم وجوده متصرف بتلك الصفة تمنع الاول
ان الملزوم في الحقيقة انما هو وجود تلك الصفة لذلك
لا نفس ذلك الشيء ففقد وجود الشيء يوجد تلك
الصفة ايضا فيتحقق الملزوم ويلزم ثبوت المط لا يلزم
لا امتناع التخلف واما عند عدمه فان قلت بوجود
تلك الصفة بان كان عدم ذلك الشيء عبارة
عن انتفاء ذاته في نفس الامر مع بقاء تلك الصفة
فيه فهو ممل بل ضرورة بطلان انتفاء الموصوف
في نفس الامر مع بقاء تلك الصفة فيه وان قلت
بعد ما بان كان عدمه عبارة عن انتفاء ذاته وتلك
الصفة معا في نفس الامر او عن انتفاء التخلف تلك

تلك الصفة فقط فهو مسلم اي ممكن لكن لا يتحقق الملزوم
حتى يمنع التخلف ويلزم ثبوت المط والثانية ان المحال
انما هو عدم ذلك الشيء في نفس الامر مع بقاء تلك
الصفة فيه لما مر واما عدمه مع عدم تلك الصفة معا في
نفس الامر او عدم تلك الصفة فقط فيه بان لا يوجد شيء
متصرف بتلك الصفة فليس محال بل واقع بداهة فان اراد
من عدم ذلك الشيء المعنى الاول فكونه محالا مستلزما لا يستلزم
عدم جواز كونه معدوما حتى يستلزم كونه موجودا فيلزم
ثبوت المط وان اراد منه المعنى الثاني فكونه محالا مستلزما
ظاهرا من هذا ظاهر ان قولنا لو كان يكون آفة انتفاء حاله من الملزوم
بالف واما حينا للطريق الاسلم وان قوله في نفس الامر
ظرف للانتفاء والبقاء معا على طريق التنازع وان المحال
من تلك الصفة كون الشيء بحيث وجوده وعدمه مستلزما
للمط او كونه بحيث يكون عدمه محالا ووجوده مستلزما
للمط وان المراد من المحال هو عدم ذلك الشيء ولعمري ان هذا
من سوانح الوقت فخذ ما يتنازع ولكن من الشك كبريت
قول عاطفة على قوله منع اي في سياق قول المصنف ان
اشتقت به منع وقوله لا فائدة الترتيب اشارة الى
رفع ما يمكن ان يتوهم ههنا ايضا على ما اشرنا اليه هناك
فتذكر **قول** بين منع المعلن اي سؤاله فافهم **قول** وانت
تعلم ان صيرورة آفة حاصلة ان صيرورة المعلن ما لغا في صورة
النقص والمعارضة انما تقع اذا كان بعض المقدمات نظريا
غير معلوم ان لو كانت المقدمات باسرها بداهية او نظرية

معلومة عند الممثل فلما يليق منعها وطلب الدليل عليها
على قياس ما عرفت من هذا المعنى في الحاشية المتعلقة
بقوله منع آه ومن الشئ في سياق قوله ان لم يكن معلومة
للمطالب لانها لو كانت الخ **قوله** فالكلام ما حمل على
آه حاصلة ينبغي على قياس ما عرفت يقدر الشئ قول المص
في صورتين صرت مانعا نحو قوله ان لم يكن معلومة
لكنه لم يقيد فاما حمل ذلك القول على الاحتمال اي حمل على
قضية معلومة فلذا ترك التقييد اذ لا حاجة اليه وانما حمل
على ان تقديره في صورتين صرت مانعا ان لم يكونا
معلوما للصحة فالتقييد ثابت في التقدير لكنه لم يذكر
على المقابلة على ما عرفت **قوله** على قياس ما سبق اي في موضع
في محل قول المص ان الاستغناء عن **قوله** من ان الدليل
الثاني للمعلول آه حاصلة عدم جواز المعارضة انما يكون
مقيد به اذ لم يكن الدليل الثاني للمعلول المواد في مقابلة
وليس المعارضة مقيدة اصلا وسوم لم يواز كونه مقيد في
الجملة بان يكون وليد الثاني اقور من دليل البطل
المعارض له او يكون مجموع وليد اقور من دليل واحد والقدر
كاف في جواز المعارضة على المعارضة فسلب جوازها مطلقا
اي سلبا كليا ليس على ما ينبغي **قوله** من البتين ان النقض
آه وذلك لان التقدم الطبيعي على ما عرفت في موضعه هو
ان يكون التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون
ذلك للتقدم مؤثرا موجبا له وظان النقض بالنسبة
الى المتأخر كذلك لا يتفاء التوقف المتأخر في تعريفه فيها

40
فيها **قوله** فلعل المراد بالطبع انارة الى الجواب بل بالطبع
الواقع ههنا ليس بالمعنى العرفي الذي قرناه في الحاشية بل
المستقدمة بل المراد منه ههنا انما هو المعنى المجازي الذي هو التبريد
الذي يقتضيه طبع البحث وقوله بناء على ان الدليل لا يبا
لكون النقض مقدما بالطبع بهذا المعنى المجازي على المناقضة
وحاصلة المقصود الاصل في نظر ههنا المناقضة انما هو ما
يدعيه الخصم ولا شك ان الدليل موصل قريب الى المط
ومقدمة موصلات بعيدة اليه وان الدخل في الموصل
القريب الذي هو النقض اقرب الى ما هو المقصود في نظر
من الدخل في الموصلات البعيدة الذي هو المناقضة
فالنقض مقدم بالطبع بهذا المعنى على المناقضة فقوله لو افق
الوضع الطبع موجه لا بهذا الاعتبار **قوله** وليس سلب
ههنا ان المطالبة آه والمطالبة انما هي المناقضة فهي
مقدمة بالطبع بهذا المعنى المجازي على النقض لا بالعكس كما توهم
الشئ **قوله** وانما بنا فلان آه حاصلة ان ذات النقض
واثرها كان مقدما على ذات المناقضة بالتوجيه الذي ذكره
انفا لكن متعلق الثاني مقدم على متعلق الاول بالطبع
فاعتبار المتعلق يجوز اطلاق التقدم الطبيعي على المناقضة
والمصرف فيها على النقض بهذا الاعتبار فاية الشئ عليه
ليس على ما ينبغي اذ لكل وجه هو موتهما **قوله** على قياس
ما تقرر آه فانهم قد قوا القول الشئ على المحجة باعتبار تقدم
النقص الذي هو متعلق الاول على التصديق الذي هو متعلق
الثاني بالطبع بمنزلة تقدم السبب على المربوب **قوله**

ومى بيان حكم المعارضة آه يعنى ان الاصل وان كان
تقدم النقص على المناقضة لكن المصير قدما عليه
ليبين حكم النقص والمعارضة على وجه يناسب
من الاختصار على جمعها في عبارة واحدة اذ على العكس
لا يتبين ذلك على ما لا يخفى واما ما وقع في بعض النسخ
من قوله واعلم ان تاخير المعارضة على النقص آه فلقد
اشارة الى ايراد آخر يتعلق بتأخير المعارضة عن
النقص والمناقضة مع قطع النظر عن الابداء المذكورين
الذين يتعلق بتأخير النقص على المناقضة فلما يتوهم للمناقض
بين كلامي المحشى وقوله واما ما قيل من ان المعارضة
آه اشارة الى الجواب بان المعارضة لا تعبقة بها بل
فلما مدخل لها في الترتيب وقوله ان الدخلة آه اشارة
الى رد الجواب بان دليل عدم العبارة ان تم لدل
على خلاف المدعى فتدبر **قوله** وكان اشارة الى الحاشية
الى جميع هذه الوجوه الى المصدرة بقوله ولو سلم ان الحق
ما نقله آه فلعل قوله ولو سلم ان الحق ما نقله آه اشارة
الى الوجه الاول وقوله وانه مستند على المصير الى الثاني
وقوله فنقول آه اشعار بالثالث والاعدا علم **قوله** فيه انه
يجوز آه حاصله ابطال المحقق ببيان المنوع الثلاثة في التبيين
انما يتم اذا كان جريا منها فيها على سبيل الحقيقة دون المجاز
وموهم لجواز كونها بالعكس فلما يتم لا ابطال **قوله**
ويؤيده ان الدليل آه يعنى ان اعتبار الدليل في تعريفات
المنوع الثلاثة واخذه في مفهوماتها يدل على جريانها في

جريا منها في التبيينات ليس على سبيل الحقيقة المجاز
والا لوجب عدم اخذ الدليل في مفهوماتها حتى يشمل تعريفات
التبيينات ايضا ولا يرد النقص عليها لعدم الجارية وقوله وجعل
على ما يعمه دفع لما يكاد ان يتوهم من ان على تقدير اخذ الدليل
في مفهوماتها يشمل التبيينات ايضا ولا يرد النقص لعدم
الجارية لان مرادهم من الدليل المأخوذ فيها انا موافق
بالمعنى المجاز دون الحقيقي وسواء لم يعم التبيين فلا يكون تأييدا
للمدعى **قوله** ولو سلم فالمنوع الثلاثة آه اي ولو سلم آه
جريا منها فيها على سبيل الحقيقة دون المجاز والدليل المأخوذ
في مفهوماتها بالمعنى المجاز دون الحقيقي وارتكاب المجاز
جائز في مقام التعريف لكن جريان المنوع في التبيينات
مما لا يجزى كثير نفع فلما فائدة في التعرض لها ولذا لم يتعرض للمص
لها فانه قد ما اوردته اشارة بقوله وايضا آه ان المنوع آه
ومن هذا يظهر ان اشارة الى في قوله فكان لهذه الثلاثة
آه ستكون المنوع الثلاثة مما لا يجزى كثير نفع وقوله ولذا
ترفع بهذا الوجه اي والاجل ان المنوع الثلاثة في التبيينات
مما لا يجزى كثير نفع تدفع تلك المنوع الثلاثة في التبيينات
بهذا الوجه اي بكونها مما لا يجزى كثير نفع اذا اوردت في
المنوع الثلاثة على التبيينات يدفع ذلك المنع الوارد
عليها بان ورودها عليها مما لا يجزى كثير نفع **قوله** اي هذا
بان نقول اي هذا المذكور بقوله بان نقول فلذا اي
فلاجل ان الظاهر من التعليق التعليق اللفظي وان شئت
من الافعال السابقة لا يصلح لان يتعلق بهذا الظرف

فمنه التعلق في الحاشية بالارتباط ولم يبق على ظاهره
ينبغي ان يكون على صيغة الخطاب ليرتبط بقوله اذ انزلت
بكلام آه **قوله** على صيغة المجهول الغائب ليرتبط بقوله منع
آه **قوله** فيمنع بان يقال يعني لما عتبه عن قوله ففي صورتين
صرت مانعا بصيغة الخطاب ينبغي ان يعبر عن هذا القول بصيغة
الخطاب ليوحد بينهما الارتباط المعبرة منها وتغير بالنية
ينبغي ذلك الارتباط ليتخالفها خطا با وعينية فالتمخا لفظ في
هذا القول لا يلزم اعتبار ذلك الارتباط **قوله** بيان لوجه
الارتباط فعلى ان يكون قوله وهذا شروع آه تأكيد القول لفظ
انه متعلق بقوله في صدر آه واعادة المفهوم مع ان الافادة
خير من الاعادة والتأسيس خير من التأكيد فالوجه الاول
اولى ولا يبعد ان يكون قوله قد برئت اشارة الى **قوله**
على عدة امور منها ثبوت الكلام ومنها الايمان بوجوده
الباطن وقدرته والتصديق ببنوة النبي بلالة مجزة
قوله فان ثبت بالشرع يكون دورا حاصل ان ثبوت الشرع
موقوف على الكلام باصح به المحقق التفاتنا في فلو كان اثبات
الكلام موقفا على الشرع على ما صرح به المصنف هنا يلزم الدور
صحيا يمكن ان يجاب عنه حاصل ان الموقوف عليه
لثبوت الشرع انما هو الكلام اللفظي والموقوف على الشرع انما
هو الكلام النفسي فالموقوف غير الموقوف عليه فلا دور
قوله او بان الشرع الذي يتوقف العلم حاصله ان الشرع
قسمين احدهما الكتاب والآخر السنة فالشرع
الموقوف على ثبوت الكلام انما هو القسم الاول والشرع

297
والشرع الموقوف عليه لاثبات الكلام انما هو القسم الثاني
فالموقوف والموقوف عليه متغايران فلا دور **قوله** نعم
لا يلزم قوله آه حاصله ان المصنف جعل ههنا الموقوف عليه
لاثبات الكلام القسم الاول ومن الشرع فلا يلزم
الجواب الاخر المبني على كون ذلك القسم موقفا على
اثبات الكلام **قوله** وكذا الكلام اي وكذا اللفظ في قوله
اسند الكلام ان يقول اسند التكلم بالكلام وقوله
المدعي هو التكلم بالكلام حيث قال المدعي متكلم بالكلام
ازلى على الظهور من جميعا **قوله** ان يفهم اسند الكلام
الاسند في قوله اسند الكلام **قوله** لكن الكلام ههنا آه
اشارة الى الجواب عنها **قوله** كما سيجي من هذا المنشئ
في حل كلام الشرح وسوان الكلام مركب من الحروف
الحادثة **قوله** قد يقال الدليل آه اشارة الى الجواب عما
اورده الشرح وحاصل ان الازلية مأخوذة في كبر القياس
كما عرفت تقديره في الحاشية المتعلقة بقوله انه اسند
الكلام حقيقة الى ذاته فالدليل يدل على ان الكلام ازلي
اي موجود في نفسه غير مسبوق بالعدم فلا يلزم على
المصنف ما اورده الشرح **قوله** وتلخيص الكلام في هذا المقام
اي في مقام الاعتراض على الدليل ان الصغرى
ممنوعة كما اشار اليه الشرح بقوله على تقدير تمامه على
ما عرفت مما عرفت في الحاشية المتقدمة ولين سلطنا
الصغرى فالكبرى ومقولنا وكل ما اسند اليه
في الشرع فهو صفة ازلية ممنوعة فعلى هذا لا يلزم وقد يقال

آه ومن هنا ظهر ان قوله ولم يخص الكلام آه إشارة الى ده
قوله ولك ان تقول آه الظاهر ان إشارة الى رد ما في
سياق قد يقال وحاصله ان الازلية يجوز ان لا يكون
ماخوذة في الكبرى ويجوز ان يكون ماخوذة فيها وعلى الاول
والكبرى مستلزما للدليل المدعى ممنوع وعلى
الثاني الاستلزام مسلم والكبرى ممنوعة فالثاني الكلام
على الاحتمال الاول حيث قال على انه صفة ثابتة ولم يتغير
الازلية فلهذا منع الاستلزام دون الكبرى **قوله** يجب
على ما قالوا الالان والامحاز ان يكون كجفتنا جبال شاهدة
لانرايا وان شقطة مخفية بل لان سمانه تع لثبوتية
محتاجة في اطلاقها عليه الى اذن الشرح **قوله** في سبقه
إشارة الى مذنب الشيخ ابي الحسن الاشعري ومنه
تابعه وقوله ولما نية إشارة الى مذنب الشيخ ابي منصور
الماتريد ومنه تابعه **قوله** ولا يبعد ان يقال المراد آه يعني يجوز
ان يكون مرادك من قوله والا يلزم ان يكون للواجب نوع
صفات موجودة ازلية جميع صفات نع الغير المتناهية سواء
كانت بنوئية او سلبية او اضافية ووجه بطلان ذلك
عقلا لما ذكره المحقق واما ظهري ووجه بطلان نقله فلان
جهو المتكلم لم يذهبوا الى جواز وجود صفة سلبية او اضافية
لنوع اصلا فكيف يذهبون الى وجود الصفات السلبية
او الاضافية الغير المتناهية له **قوله** وثبت المقدمة
الممنوعة وهي استلزام الدليل المدعى **قوله** ليس بمعنى القديم
وهو الموجود الغير المسوق بالعدم **قوله** بل بمعنى اعم منه

منه وهو السابق لا الثابت الغير المسوق بعدم الثبوت
قوله وما ذكره في دفعه الاول اما منع للمخبر آه وهو قولنا قلنا
بهم بقوله آه يعني لانهم انهم لا تأتي منها ليس بمعنى القديم بل
بمعنى منه مستند بانهم يريدون منه في هذا المقام ما هو
مرادف للقديم فارادتهم في هذا المقام بذلك المعنى يدل على
ان المصنف اراد منه ذلك المعنى والمنع المذكور مبني على
ذلك فلما وجه للجواب المذكور بتجريد المدعى لانه خلاف الظن
ومخالف لكلام القوم منها **قوله** واما ايراد المنع المذكور
مع سند الخ والمراود من المنع المذكور هو ما ذكره الشرح
بقوله فيه ان هذا الدليل على تقدير تمامه آه ثم ان المنع
منها مختلفة فتوقع في بعض الا على كلام المصنف بوجود كلمة
لا وفي بعضها على كلام المصنف بعد ما وعلى الاول قوله على
كلام القوم منها وقوله لا على كلام المصنف كلاما متعلقا
بالايراد وحاصله ان مراد الشرح آه المنع المذكور واراد
على كلام القوم منها فانهم اخذوا الوجود في المدعى لانه
وارد على كلام المصنف حيث لم يأخذ فيها حتى يرد عليه
وهو ظ ويؤيده قوله وانت تعلم ان النقض لا جهلي بل
آه فان الظاهر إشارة الى رده ما أثبت ان المنع المذكور
وارد على كلام المصنف ايضا واما على الثاني فلما وجه له ظاهره
وغايبا ما يتكلف في توجيهه ان يقال ان مراده ان المنع
المذكور الوارد على كلام القوم منها واراد على كلام المصنف
بناء على حسن الظن به من ظهور عدم مخالفة آههم في
هذا المقام واما نقض قوله على كلام القوم منها بالمذكور

او بالمنع على النسبة الثانية فليس شيء على ما لا يخفى قد
قوله وما ذكره في دفع ثانيا وهو قوله على ان كونه ثابتا
 في الازل آه ايراد بالمنع المذكور سند آخر على كل من القوم
 والمص **قوله** وما ذكره المص فيما بعد بقوله او **قوله** بالخلق
 يدل على ان الازلي في كلامه كما في كلام القوم بمعنى القديم
 ولعل وجه عدم الفضلة هو ان قوله فقليل انه اصنافه القدر
 الى المقدور دليل على كنف عن الدليل على ما اشار اليه
 الش بقوله واليه اشار بقوله فقليل آه وانما يلزم
 التخلف من كونه الخلق اصنافه اذا كان الوجود مأخوذاً في
 الحكم والمأخوذ فيه الوجود وانما هو القديم ودر الازلي فيما
 ذكره فيما بعد يدل على ان الازلي في كلامه بمعنى القديم **قوله**
 باثبات المقدمة الممنوعة وهو استدلال الدليل للمدعي
 وقوله بعد تحرير المدعي ظهراً للممنوعة وقوله بناء على انه يلزم
 آه متعلق بالاثبات وحاصله انه لا شبهة في ان
 الدليل يدل على ان الكلام صفة له تع والصفة لا يكون
 الا بالقيام فيدل على كونه قائماً به تع ومقر في موضعه
 ان قيام الحادث بذاته تع ممتنع فلهذا الدليل لما دل على
 انه صفة قائمة به تع دل على انه ازل **قوله** والثاني اشار
 الى منعه اي منع لزوم قيام الحادث حاصلاً من الحادث
 الممتنع قيامه بذاته تع انما هو الموجود في الخارج وكذا
 الكلام موجودا في الخارج حتى يمتنع قيامه بذاته تع من
 غير كونه ازل ثانياً ممنوع بل هو اول البعث **قوله** ولذا احتج آه
 ولاجل ان ما نحن فيه وهو الكلام محتمل للوجود وعدمه

٩٩
 وعدمه احتج الى تحرير المدعي بتخصيص محل النزاع والا اي
 وان لم يكن محتملاً لما كان لفساد الوجود فلا يحتاج اليه
 لتخصيص **قوله** وما قيام المتجدد الى جواب لما نشأ
 من تخصيص الحادث بالموجود وحاصل السؤال كيف
 يجوز تخصيص الحادث بالموجود في امتناع قيام الحادث
 به تع مع ان قيام الحادث الغير الموجود بذاته تع انهم ممتنع
 فاجاب بقوله واما قيام الى آخرة **قوله** كما ستعرف من هذا
 المحشى في الحاشية المتعلقة بقوله الش وهو ان الكلام
 مركب من الموقوف والحادث **قوله** دفع المنع باثبات المقدمة
 الممنوعة وبيان المدعي سند الكلام الى ذاته حقيقة
قوله وان لم يتم في الواقع فان المنع يكفيه مجرد الاحتمال
 مع ان المحال احتمال قدير **قوله** لكنه زائدة على الممثل له
 اشارة الى ضعف هذا الاحتمال لما عرفت من ان قول
 المص بان تقول آه مرتبط بما هو في صدر الراس الى
 مناه لا ارتباط بين هذا الاحتمال وبين ما سبق اذ لم
 يسبق منه اشارة الى دفع المنع باثبات المقدمة الممنوعة
قوله للمتمثل اي فرض المسألة او توهمها لا اجل
 التمثيل يعني ان هذا على ما عرفت تمثيل لما هو في صدر
 الراس والمذكور في المثل انما هو دفع السند
 المسألة ولا غير فيجب فرض المسألة في هذا السند
 او توهمها حتى يرتبط بقوله ولا يدفع السند الا اذا كان
 مبدئياً بالمنع **قوله** وذلك اي كون الاحتمال الاخير
 مبنياً على فرض المسألة او التوهم ثابت لان السند

المذكور ليس كذلك والمنع يجب الواقع ونفس الامر لان
 المنع المذكور مستند بذاته فلا يكون سوابه
 فيجب بناؤه على فرض المسألة او التوهم **قوله** ويجوز
 ان يكون بمعنى القاعدة المقررة في علم البيان **قوله** في دعوى
 المقدمة المنسوبة وهي ان تع اسند الكلام حقيقة الى ذاته
 وانما قال ذلك لاننا ان يراد انه لا يحتاج الى دليل غير الاصل
 ولا يفهم منه دعوى البديهة والتحصيل ان قوله فلا يحتاج الى
 دليل اه حمل على ظاهره يقتضي ان يكون البديهة متوفرة
 على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز وهو غير موجه لاننا لا نرفع
 عليها وان حمل على غير الظاهر ان يراد انه لا يحتاج الى دليل
 غير الاصل فالنتيجة يكون موهما للخرج لا فائدة للمحصلة
 في قوله انما الدليل اه وتقييد الفائدة في بعض النسخ بقوله
 مقيد بها اشارة الى جواز كون المحصل مستفاد من
 انما اضافنا بالنسبة الى ما عدا الاصل **قوله** ولا يخفى انه
 حقيقة اه تشييع على المعنى بان هذا المطلوب من الطالب
 اليقينية فلا بد من دليل يقيني يفيده اليقين مع ان
 ما اوردوه من دليل ظني لا يفيده الا الظن بالمعنى لان
 انتفاء الصارف غير متيقن على ما اشار اليه بقوله
 ظاهر على فلا يلحق ايراد هذا الدليل **قوله** على ما عرفت
 انفا اي في الحاشية السابقة حيث قال وان لم يتم في
 الواقع **قوله** في الاقضية الاقضية الظاهرة المحكوم
 عليه موضوع الصغر لكونه محكوما عليه وموضوعه في المطلوب
 في الشكل الاول باقى الاشكال مرترة اليه وتفصيل المقام

المقام ان المطر منها كلام اسند اني والمحكوم فيه هو الكلام
 او ثم اسند المعص عليه بانه اسند الكلام حقيقة الى
 ذاته وكما اسند حقيقة الى ذاته فهو صفة ازلية ينتج ان
 الكلام صفة ازلية فنقص بانه يخرج هذا الدليل بعينه في
 الخلق الى ذاته بان يقال الخلق اني لانه اسند الخلق
 الى ذاته وكما اسند الى ذاته فهو صفة ازلية ينتج ان الخلق
 صفة ازلية فمما الدليل على الدليل الاول بمعنى انه لا تفاد
 بينهما الا في المحكوم عليه فانه في الاول الكلام وفي الثاني
 الخلق **قوله** في الاقضية الاستثنائية كما يقال في
 المثال المذكور كلام العبد اني والالم اسند الى ذاته
 لكنه اسند فكانا رتبة فنقص بان الخلق اني والالم
 اسند الى ذاته لكنه اسند فكانا رتبة فنقص الدليل على
 الاول بمعنى ان لا تفاد بينهما الا في الجزء المتكرر
 بعينه وهو لكنه اسند فان ضمة الاول للكلام وضمة الثاني
 للخلق فالمراد من الجزء المتكرر بعينه انما هو المقدمة التي
 تثبت احد جرج في الشرطية او ينفيه على ما يدل عليه قوله
 اما نقيضا او اثباتا لا هو مع تالي الشرطية اعني قوله
 لم اسند الى ذاته في هذا المثال كما زعم الاستاد واورد
 عليه ما هو موهوم من بيت العنكبوت **قوله**
 وهو المنفى الذي ذكر المص بقاء بقوله فيمتنع بجواز المجاز
قوله هذا هو المشهور اي كون حاصل ما ذكر من ان
 الكلام المتنازع فيه هو الكلام اه هو المشهور بين
 الجمهور والمراد من بعض المحققين هو المطر وحاصله ما ذكره

